الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كليـــــــــــة الآداب
قـسم الـــــــصحـافـة

رسالة ماجستير بعنوان

اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية خلال الفترة (2006-2013)

دراسة ميدانية

إعداد الباحثة

نداء طه سعدي الدريملي

اشراف

الأستاذ الدكتور/ جواد راغب أيوب الدلو

أستاذ الصحافة والاعلام وعميد كلية الآداب

ورئيس قسم الصحافة والإعلام الأسبق

الجامعة الإسلامية – غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الصحافة

1436هـ - 2015م

Islamic University-Gaza

Faculty of Postgraduate Studies
Faculty of Arts- Journalism Department

Master Thesis

The mass communicator Attitudes Towards the Concepts of Freedom and Social Responsibility in the Palestinian Daily Newspapers During the Period (2006-2013): A Field Study

By
Nedaa Taha Sadi Al Dremly

Supervisor
Prof. Jawad R. A. Al Dalou

Professor of Journalism and Media
Former Dean of Faculty of Arts
Former Head of Journalism and Media Department
Islamic University of Gaza (IUG)

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in journalism

1463– 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً"[1]

صدق الله العظيم

[1] سورة طه ، آية 114

الإهداء

إلى من تحبه القلوب، وتشتاق لرؤيته العيون، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى شهداء القلم والصورة، إلى زملائي الإعلاميين الذين ضحَوْا بأرواحهم في سبيل التعبير عن حرية الكلمة ونقائها.

إلى التي رعت وربت ومهما أعطيتها حقها فلن أوفيَها، فهي التي أعطتني الرحيق كل الرحيق، من شغاف القلب وحنايا الوجدان، وعند الله وحده جزاؤها ... أمي الغالية.

إلى من رباني وعلمني، ويشتاق إليه القلب، وتدمع عليه العيون شوقًا بعد فقدانه ..... والدي الحبيب –رحمه الله– .

إلى من رحل بصمت وهدوء كما كان دائمًا، وفارقَنَا وكان فراقه قاسيًا ومؤلمًا، إلى صاحب القلب الحنون الذي افتقدته في غمضة عين، ولا يزال يسكن بين حنايا الفؤاد، وأرنو إلى لقياه في جنان الرحمن ..... أخي الحبيب زاهر –رحمه الله–.

إلى الذين أعطَوا وما بخلوا أبدًا، وقاموا بتذليل الصعاب والعقبات أمامي لكي أصلَ إلى هذه المحطة من حياتي ...أخواتي وأخوتي: سماهر، وآية، وفاطمة، وإياد، وناهض، وخالد، ومحمد.

أهدي هذا الجهدَ المتواضعَ وأقول:

أنا لا أُهدي إلَيكُم وَرَقاً **** غَيرُكُم يَرضى بِحبرٍ وَوَرَق

إنّما أُهْدي إلى أَرْواحِكُم **** فِكْراً فَتَبْقى إذا الطُرْسُ احْتَرَق

الباحثة

شكر وتقدير

بداية فإن الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله حمدًا يليق بجلاله وثناءً لا يعادل مكانه لا نثني عليه كما أثنى على نفسه، الحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، لله الحمد والمنة إذ وفقني إلى إتمام هذا العمل، والذي لولا فضله وتيسيره لما كان قد خرج إلى النور.

فقد كانت مراحل العمل في هذا البحث مضنية وطويلة, إلا أن الله تعالى منّ علينا بكثير من الجهود الطيبة التي جعلت الصعب سهلاً, وحولت العمل الشاق متعة, واستنادًا لقولة تعالى: "ومن شكر فإنما يشكر لنفسه"[1]، فكلمات الشكر صعبة عند انتقائها والأصعب اختزالها في سطور لأنها تشعرنا بمدى قصورنا وعدم إيفائنا حق صانعيها وإنني في هذا المقام يسعدني بعد إتمام هذا العمل الذي أنعم الله عليّ بالتوفيق وإنجازه, وإقرارًا بالفضل لذويه؛ فإن الواجب يدفعني أن أخص بالشكر بعد الله –سبحانه وتعالى–**الأستاذ الدكتور جواد راغب الدلو أستاذ الصحافة والإعلام في الجامعة الاسلامية بغزة ورئيس قسم الصحافة والإعلام الأسبق** الذي أجهدته بمتابعتي وإرشادي, وأكرمني بطول صبره, وفيض لطفه, وسمو أخلاقه, فأصبحت عاجزة عن شكره, حيث علمني من خلال إشرافه الكريم على بحثي أدب البحث, وسلوكيات العلماء, قبل أن يعلمني العلم, والمعرفة، فهو أنموذج لفكر العالم المستنير، وحق لي أن أفتخر، وأشكره لسعة صدره، وأمانته، ودقته، وإنسانيته، وتحمله، وتعاونه في تقديم المعلومة التي كنت أحتاجها منه في أي وقت من الأوقات.

والشكر موصول أيضًا إلى عضوي لجنة مناقشة السيمنار الدكتور/أمين وافي, والدكتور/أحمد حماد, لدورهما الكبير في إثراء وإغناء هذه الدراسة من علمهما وخبرتهما.

كما ويسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى السادة المحكمين لما قدموه من جهد ووقت في تحكيم الاستبانة, وإلى كل من أسدى لي مشورة أو قدم لي نصيحة أو معونة, أو ساهم في إنجاز هذا العمل, وهم: الأستاذ الدكتور سمير صافي، الاستاذ الدكتور عزو عفانة، الدكتور أحمد حماد،

[1] سورة النمل، آية 40.

الدكتور أمين وافي، الدكتور زهير عابد، الدكتور حسن أبو حشيش، المهندس إيهاب الغصين، لهم مني جميعًا خالص التقدير وجزاهم الله عنا خير الجزاء.

ولا أنسى أعضاء الهيئة التدريسية الذين تعلمت منهم الكثير ولا زلت أتعلم منهم في جامعتنا الفلسطينية الناهضة والمتحدية للصعوبات وأشكال الحصار، فهم من كانوا يصلون الماضي بالحاضر ويتطلعون إلى المستقبل، فقد كان لهم الفضل بأن نخطو الخطوات العملية التي لطالما حلمنا أن نصل إليها، فجزاهم الله عنا خير الجزاء الحسن.

وأتوجه بالشكر لكل من ساهم بالتحفيز والتشجيع، واسداء النصائح، ومساعدتي لإتمام الدراسة، وأخص بالذكر أسرتي التي كانت هي الحافز الأساس لما وصلت له.

والشكر موصول إلى المهندس إيهاب الغصين وكيل وزارة الإعلام ورئيس المكتب الاعلامي الحكومي على دعمه المتواصل لإنجاز الرسالة بأسرع وقت ممكن.

وأخيرًا فإنني لا أدعي الكمال في هذا العمل المتواضع, فحسبي أنني حاولت واجتهدت, فإن وفقت فمن الله, وإن كان هناك نقص أو تقصير, فمن نفسي ومن الشيطان, فالكمال لله وحده, وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب, إنه نعم المولى ونعم النصير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحثة

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة للكشف عن اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية، ووصف أوضاع حرية الصحافة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، والتعرف على مدى التزام القائم بالاتصال بمواثيق شرف العمل الصحفي، والوقوف على مدى اطلاع والتزام القائم بالاتصال بالتشريعات القانونية التي تنظم العمل الصحفي في السلطة الوطنية الفلسطينية وارتباطها باتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية، والتعرف على مدى تأثير ملكية الوسيلة الاعلامية على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية.

وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية، واستخدمت منهج الدراسات المسحية، وفي اطاره مسح أساليب الممارسة ومنهج العلاقات المتبادلة، وفي إطاره استخدام أسلوب المقارنة وأسلوب الدراسات الارتباطية، وقد تم جمع البيانات من خلال أداتين هما: استبانة صحيفة الاستقصاء، والمقابلة.

ويتكون مجتمع الدراسة من (187) قائمًا بالاتصال يعملون في الصحف الفلسطينية اليومية الثلاث وهي صحيفة القدس، والحياة الجديدة، وفلسطين –اتبع معهم أسلوب المسح الشامل، حيث تم توزيع الاستبانة عليهم جميعًا، وعاد منها (100) استبانة، وبعد فحصها تبين أن (91) صالحة.

وفيما يتعلق بأهم النتائج التي خرجت بها الدراسة فهي: إنّ اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية اتجاهات إيجابية تقترب بأن تكون محايدة، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.17) بانحراف معياري (0.36).

وأظهرت الدراسة إن اتجاهات القائم بالاتصال نحو مدى اطلاعه على قانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي ومعرفته بالمواد الخاصة بالحرية والمسئولية الاجتماعية حيادي يقترب من أن يكون إيجابيًا، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.015) بانحراف معياري (0.455).

وبينت أن تأثير ملكية الصحيفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية الصحفية والمسئولية الاجتماعية إيجابي يقترب أن يكون إيجابيًا جداً، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.887) بانحراف معياري (0.499).

وكشفت الدراسة أن أبرز الضغوطات التي تواجه القائم بالاتصال هي (الضغوط السياسية والحزبية) وحصلت على أعلى وزن نسبي (63.7%)، بينما المظاهر السلبية التي تعرضت لها

الحريات الصحفية هي (منع توزيع الصحف) وحصلت على أعلى وزن نسبي (75.8%)، أما أبرز المعوقات التي تواجه حرية العمل الصحفي فقد حصلت (تدخل رؤساء التحرير في تغطية ومعالجة الموضوعات الصحفية) على المرتبة الأولى.

كما خلصت الدراسة إلى أنَّ القائمين بالاتصال من قطاع غزة يمتلكون اتجاهات أكثر إيجابية نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية من القائمين بالاتصال من الضفة الغربية، وأنَّ القائمين بالاتصال في صحيفة فلسطين يمتلكون اتجاهات إيجابية أكثر من باقي القائمين بالاتصال في صحف الدراسة الأخرى، وإن كان التفوق غير جوهري بين صحف الدراسة.

وأوضحت الدراسة أنَّ القائمين بالاتصال المنتمين لحركة حماس يمتلكون اتجاهات إيجابية بصفة عامة نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية أكثر عن غيرهم من المنتمين لحركة فتح والمحايدين.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة منح وسائل الإعلام مساحة أوسع من الحرية على أن يقابلها مسئولية إجتماعية عند القائمين بالاتصال، وأيضاً ضرورة قيام الصحفيين بإعادة النظر بوثيقة الشرف الصحفي، ومدونة الأخلاقيات والقواعد السلوكية، والخروج بميثاق شرف واحد يعزز المسئولية الإجتماعية ويكون ملزمًا لجميع الصحفيين، كما أوصت بضرورة تشكيل لجنة مختصة لدراسة قانون المطبوعات والنشر وإجراء تعديلات عليه، والأخذ بعين الإعتبار المعايير والمواثيق الدولية وبنود القانون الأساسي الذي تكفل بحريات العمل الصحفي وحق المواطنين في تلقي المعلومات، وأوصت الدراسة بضرورة توحيد الجسم الصحفي في الضفة الغربية وقطاع غزة وتفعيل الدور الحقيقي لنقابة الصحفيين في حماية الصحفيين والدفاع عنهم وخلق بيئة قانونية ومجتمعية أفضل، تجنبهم من المناكفات السياسية، وتسهم في تحسين أوضاع حرية الصحافة في فلسطين، وتعزيز مبدأ إحترام وسيادة القوانين ووضع حد للتدخلات الخارجية في العمل الصحفي وإلغاء كافة أشكال الرقابة على عمل الصحفيين بما لا يمس بمصلحة المجتمع.

Study Abstract

This study aims to reveal the mass communicator attitudes towards the concepts of freedom and social responsibility in the Palestinian press and describe the situation of press freedom in the Palestinian National Authority areas. It aims to identify the extent to which the mass communicator is informed of and committed to legal legislations which organize journalistic work in the Palestinian National Authority and how much they are connected to the mass communicator attitudes towards the concepts of freedom and social responsibility. The study also seeks to the extent of influence by ownership of the media on the mass communicator attitudes towards the concepts of freedom and social responsibility.

This descriptive study used the survey methodology within which the survey of practice techniques, the survey of mutual relations as well as the comparison and correlation studies methods. Data were collected through two tools: the questionnaire and the interview.

The study population consisted of daily Palestinian newspapers in the Gaza Strip and the West Bank (about 187) mass communicator working three daily newspapers in Gaza City and the West Bank which are *Al-Quds, Al Hayyat Al Jadeeda*, and Felesteen newspapers. A questionnaire was distributed to all of them and (100) questionnaires were returned; 91 questionnaires of them were deemed applicable.

The most important findings of the study include the following: the mass communicator attitudes towards the concept of freedom in the Palestinian press are positive nearing neutral, whereby the average sample responses to items in this field were (3.17) with a standard deviation (0.36).

The study showed that the mass communicator attitudes are neural nearing positive in relation to how well informed about the law of publishing and publication and journalist code of ethics and knowledge of materials pertinent to freedom and social responsibility, with average sample responses to items in this field reaching (3.015), with a standard deviation (0.455).

It showed that the impact of newspaper ownership on the mass communicator attitudes towards the concepts of freedom and social responsibility is positive nearing very positive, with average sample responses to items in this field (3.887) with a standard deviation (0.499).

The study found that the biggest pressures facing the mass communicator are (political and factional pressures) which had the highest weight (% 63.7), while the negative phenomena that affected press freedoms (preventing distribution of newspapers) were the highest with a weight of (%75.8). The main obstacles facing freedom of journalistic work (interference of editors in chief in the coverage and treatment of press issues) were ranked first.

The study concluded that mass communicator in Gaza had more positive attitudes towards the concepts of freedom and social responsibility that those in the West Bank, and that the mass communicator in Felesteen newspaper had more positive attitudes than the rest of the other newspapers, albeit not a significant difference in the study's newspapers.

The study also showed that mass communicator belonging to Hamas had generally positive attitudes towards the concepts of freedom and social responsibility more than others belonging to the Fatah movement and non-partisans.

The study recommended the need to grant mass media more freedom which is only to be matched social responsibility from the mass communicator . It also recommended the need for journalists to reconsider the journalist's code of honour and the code of ethics and conduct rules. It called for all to agree on one code of honor that reinforces social responsibility and is binding to all journalists. The study also recommended the formation of a specialised committee to examine the Press and Publications Law and make amendments to it, while taking into account international standards and conventions and the terms of the Basic Law that guarantees the freedoms of press work and the right of citizens to receive information.

The study recommended the need to unify the press work in the West Bank and the Gaza Strip and activate the real role of the union of journalists to defend journalists, and create an optimal legal and social environment for them which protects them from political rivalry and contributes in the improvement of the conditions of press freedom in Palestine. This also leads to promoting the principle of the respect for the rule of law and putting an end to external interference in journalistic work and abolishing all forms of control over the work of journalists in a way that is not prejudicial to the interests of the community.

المحتويات

آية قرآنيـة .....ب

الإهـــداء .....ج

شكـر وعـرفان .....د

الملخص باللغة العربية .....و

الملخص باللغة الانجليزية (Abstract) .....ح

فهـرس المحتـوى .....ط

فهـرس الجـداول.....ل

المقدمة.....ن

الفصل الأول الإجراءات المنهجية.....1

أهم الدراسات السابقة 2

موقع الدراسة من الدراسات السابقة 17

الاستدلال على المشكلة.....18

مشكلة الدراسة 20

أهمية الدراسة.....20

أهداف الدراسة.....21

تساؤلات الدراسة 21

فروض الدراسة 22

المتغيرات الاحصائية 23

حدود الدراسة 24

الاطـار النظري للدراسة.....24

نوع الدراسة ومنهجها وأدواتها 40

وصف الاستبيان وخطوات بنائه 42

مجتمع الدراسة وعينتها.....50
المعالجة الإحصائية للبيانات 56
صعوبات الدراسة.....57
المفاهيم الأساسية للدراسة 57
تقسيمات الدراسة 59

الفصل الثاني: القائم بالاتصال بين الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية.....60
المبحث الأول: القائم بالاتصال: سماته وخصائصه.....61
المطلب الأول: القائم بالاتصال: مفهومه وخصائصه.....62
المطلب الثاني: العوامل التي تجعل القائم بالاتصال لديه قدرة على الإقناع.....65
المطلب الثالث: مؤثرات التحكم القيمي لأداء القائم بالاتصال.....67
المبحث الثاني: حرية الصحافة.....70
المطلب الأول: حرية الصحافة :مفهومها، أهميتها، عناصرها 70
المطلب الثاني: معيقات حرية الصحافة 75
المطلب الثالث: حرية الصحافة وفق القوانين والتشريعات الدولية 76
المبحث الثالث: الصحافة والمسئولية الاجتماعية 79
المطلب الأول: مفهوم المسئولية الاجتماعية للصحافة ومحدداتها.....79
المطلب الثاني: تصنيفات المسئولية الاجتماعية والالتزامات التي ينبغي التحلي بها.....84
المطلب الثالث: أخلاقيات الصحافة ومواثيق الشرف الصحفي.....87
المبحث الرابع: واقع الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية.....92
المطلب الأول: الاعلام الفلسطيني أنواعه، سماته دور المؤسسات الاعلامية في حماية الصحفيين.....92
المطلب الثاني: البيئة القانونية 102
المطلب الثالث: أثر الاحداث السياسية على الحرية والمسئولية الاجتماعية بالفترة 2006-2013.....107
المطلب الرابع : القواعد المهنية للصحافة الفلسطينية وميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني.....119

الفصل الثالث: نتائج الدراسة الميدانية.....126

المبحث الأول: القائم بالاتصال والحرية والمسئولية الاجتماعية وقانون المطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي.....128

المبحث الثاني: مدى تأثير ملكية الصحيفة والضغوط المختلفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية 135

المبحث الثالث: المظاهر السلبية والمعيقات التي تعرضت لها الحريات الصحفية.....138

المبحث الرابع: مقترحات القائمين بالاتصال للحفاظ على حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية 141

المبحث الخامس: نتائج وفروض الدراسة 143

الفصل الرابع : مناقشة نتائج وفروض الدراسة والتوصيات.....160

المبحث الأول: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية.....162

المبحث الثاني: مناقشة نتائج فروض الدراسة 181

المبحث الثالث: توصيات الدراسة.....190

مصادر ومراجع الدارسة.....192

الملاحق.....206

فهرس الجدول

رقم الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
.1	جدول يبين معاملات ارتباط بيرسون لفقرات مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية مع المجال ككل	44
.2	جدول يبين معاملات ارتباط بيرسون لفقرات مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية مع المجال ككل	45
.3	جدول يبين معاملات ارتباط بيرسون لفقرات مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي مع المجال ككل	46
.4	جدول يبين معاملات ارتباط بيرسون لفقرات مجال العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية مع المجال ككل	47
.5	جدول يبين معاملات الثبات للاستبيان باستخدام طريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية	49
.6	جدول يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة والنوع	51
.7	جدول يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة ومنطقة السكن	52
.8	جدول يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة والسن	53
.9	جدول يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة والتخصص	53
.10	جدول يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة والانتماء السياسي	54
.11	جدول يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة والمؤهل العلمي	54
.12	جدول يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة ومجال العمل الصحفي	55
.13	جدول يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغير الصحيفة	55
.14	جدول يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة والحالة الإجتماعية	56
.15	جدول يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية.	56
.16	جدول يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية	129
.17	جدول يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى اطلاع القائم بالاتصال على قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي	133
.18	جدول يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع تأثير ملكية	135

رقم الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
	الصحيفة على الحرية الصحفية والمسئولية الاجتماعية عند القائم بالاتصال	
.19	جدول يبين التكرارات والأوزان النسبية لأنواع الضغوط التي واجهت القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي	137
.20	جدول يبين التكرارات والأوزان النسبية لأبرز المظاهر السلبية التي تعرضت لها الحريات الصحفية في الوسائل الاعلامية	138
.21	جدول يبين متوسط رتب معوقات حرية ممارسة العمل الصحفي	139
.22	جدول يبين الجدول متوسط رتب المقترحات التي يمكن أن تساهم في الحفاظ على حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية وتحسين ظروفها	141
.23	جدول يبين الجدول نتائج اختبار t لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية تعزى للنوع	143
.24	جدول نتائج اختبار ANOVA لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية تعزى للعمر	144
.25	جدول يبين نتائج اختبار t لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية تعزى لمكان السكن	146
.26	جدول يبين نتائج اختبار Kruskal–Wallis Test لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية تعزى للمؤهل العلمي	147
.27	جدول يبين نتائج اختبار ANOVA لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية تعزى للصحيفة	147
.28	جدول يبين نتائج اختبار Kruskal–Wallis Test لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية تعزى للانتماء السياسي.	151
.29	جدول يبين نتائج اختبار t لدلالة الفروق في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي في الصحيفة تعزى للنوع	152
.30	جدول يبين نتائج اختبار t لدلالة الفروق في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي في الصحيفة تعزى لمكان السكن	153
.31	جدول يبين نتائج اختبار ANOVA لدلالة الفروق في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تعزى للصحيفة التي يعمل بها	154
.32	جدول يبين نتائج اختبار Kruskal–Wallis Test لدلالة الفروق في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تعزى للانتماء السياسي	158
.33	جدول يبين نتائج إختبار chi–squareلدلالة العلاقة بين أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي ونمط ملكية الصحيفة التي يعمل بها.	158

المقدمة

ظهرت البحوث الإعلامية التي تناولت القائم بالاتصال من المنظور الاجتماعي والنفسي والمهني في النصف الثاني من القرن العشرين، وتعد دراسة "ديفيد هوايت" التي أجريت عام1951م حول حارس البوابة وانتقاء الأخبار بداية الإسهام العلمي في هذا المجال الهام، فقبل ذلك كانت البحوث تتركز حول قياس ودراسة تأثير وسائل الاعلام على الجماهير.[1]

وقد اهتمت العديد من الدراسات والأبحاث بتناول القائم بالاتصال باعتباره أحد العناصر الفاعلة في العملية الاتصالية مثل "نظرية حارس البوابة" التي اهتمت بإبراز دوره في حركة سير المعلومات من مصادرها حتى وصولها للمتلقي، متتبعة المراحل التي تمر بها، والتغيرات التي تطرأ على الرسالة الإعلامية أثناء تنقلها.

ويمثل القائم بالاتصال وحدة التحليل الأصغر من خلال الإجابة على الأسئلة الخاصة بمسئولية إنتاج الرسائل الإعلامية، لا سيما أنه أحد المفاهيم الخاصة بالعلاقات التنظيمية داخل المؤسسات الصحفية، وهذا المفهوم يمتد لكل من يعمل في بناء أو تشكيل الرسالة الإعلامية مهما اختلفت الأدوار أو المواقع.[2]

وتعد حرية الصحافة إحدى صور حرية الرأي التعبير، وأحد أهم أركان الديمقراطية ووسائل المجتمع المدني، حيث إنها تقوم على حظر تدخل الدولة في شئون الصحافة وحرية نشر واعتناق الآراء والتعبير عنها، وأن يكون النشر حرًا غير مقيد بأية رقابة ويكون متاحاً للجميع دون قيود، فضلاً عن حرية انتقاد المؤسسات الحكومية والحزبية، وألا يكون هناك الزام بنشر مواد معينة، وترك الصحافة ووسائل الاعلام لقوى السوق التي تتيح لقوى المجتمع حرية التعبير عن الرأي عن طريق وجود صحف متعددة ومتنوعة بالمعلومات والتوجهات الفكرية، بالإضافة إلى ضرورة أن يحظى الصحفيون بدرجة عالية من الحرية والاستقلال المهني داخل مؤسساتهم، وأن تتاح لهم حرية إرسال واستقبال المعلومات المختلفة عبر كافة القنوات وما يمكن أن يؤدي بدوره إلى بناء المجتمع الديمقراطي، ويكفل للجماهير الحق في المعرفة.[3]

---

(1) دينا يحيى، "العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي للقائم بالاتصال في قنوات التليفزيون المحلية"، **مجلة البحوث الاعلامية**، العدد 20، (القاهرة: كلية الاعلام، أكتوبر ،2003)، ص264.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص266.

(3) أحمد الغول، "حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية"، **سلسلة تقارير**، العدد "65""، (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان، 2006)، ص 7.

وترتبط حرية الصحافة ارتباطاً قوياً بالمسئولية الاجتماعية، لا سيما أن نظرية المسئولية الاجتماعية تقوم على أساس أنه اذا كان من حق الصحافة النشر دون قيود، لذا عليها بالمقابل مسئولية تتمثل بضرورة حماية القيم والأسس التي يقوم عليها المجتمع وتلبية احتياجات أفراده.

ولقد تكفلت القوانين والمواثيق الدولية بحماية حرية الرأي والتعبير، فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1984 الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي تضمن حق كل شخص بالتمتع بحرية الرأي والتعبير، وتبنت سنة 1966 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي يعكس ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الانسان وتتمتع أحكامه بصفة الإلزام القانوني للدول التي تصادق عليه، حيث أكد في المادة (19) منه على حق كل إنسان في اعتناق الآراء دون مضايقة والتعبير عنها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود بالوسيلة التي يختارها .[1]

أما على الصعيد المحلي، فقد اشتمل قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني الصادر عام1995م على (51) مادة، وبموجبه فإنّ حرية الرأي والتعبير مكفولة وفقاً لأحكام المادة الثانية، وحرية الصحافة التي هي إحدى صورها مكفولة أيضاً بنص المادة الثالثة.

وتكفل القانون الأساسي الذي هو بمثابة الدستور المؤقت للسلطة الوطنية الفلسطينية، في المادة (19) بضمان حرية الرأي والتعبير قولاً وكتابة، وفي المادة (27) بضمان حرية وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والطباعة والنشر والبث والتوزيع، وحظر الرقابة على وسائل الإعلام، فلا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغائها أو فرض قيود عليها، إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي.[2]

ومن المعلوم أن الصحافة في الضفة الغربية تخضع لسلطتين هما: السلطة الوطنية الفلسطينية التي تقودها حركة التحرر الوطني الفلسطيني فتح، وسلطة الاحتلال الإسرائيلي التي لا زالت تسيطر على أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام حصول الصحافة على المعلومات ونشرها، وهو ما يتنافى مع القوانين والأعراف الدولية.

وعلى الجانب الآخر تسيطر حركة المقاومة الإسلامية حماس منذ 14 حزيران يونيو 2007 على قطاع غزة، وفي ظل الأوضاع السياسية والأمنية المذكورة، والتجاذبات السياسية بين حركتي حماس وفتح، تأثر الإعلام بما يجري على الساحة الفلسطينية، حيث انحاز بعضه إلى هذا الطرف أو ذاك، وبالتالي أصبح جزءاً من الانقسام، ومسرحاً للتجاذبات السياسية، الأمر الذي

---

(1) **المرجع السابق نفسه**، ص 8.

(2) جواد الدلو، "انتهاكات حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية،2006 –2010" **مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث الانسانية**، العدد الثاني (غزة: الجامعة الاسلامية، يونيو 2012)، ص670.

انعكس سلباً على عمل وسائل الإعلام، إذ تعرض العاملون فيها الى العديد من الانتهاكات التي حالت دون عملهم بحرية ومسؤولية اجتماعية وفق القوانين والأعراف المحلية والدولية.[1]

وتدور هذه الدراسة حول اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية، ومعرفة مدى إدراكه ووعيه بهما، ومدى التزامه بمواثيق الشرف الصحفي وأخلاقيات المهنة، والضغوط المهنية والقانونية التي تؤثر على اتجاهه نحوها، أو القيود التي تعوق ممارستهما، ومدى تأثير نمط ملكية الصحيفة في التعامل معهما.

[1] جواد الدلو، **المرجع السابق**، ص670.

الفصل الأول

الإجراءات المنهجية

الفصل الأول

الإجراءات المنهجية

أهم الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة أهمية كبرى، وهي أساس لاستمرار أي باحث في اختيار مشكلته وبلورتها بصورة دقيقة، كما إنها تزوده بالنتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة، ومن ثم يبني عليها دراسته وهذا هو الهدف الأساسي من الدراسات السابقة، كما إنها تساعد الباحثين في تحديد المراجع والدراسات التي يمكن الاستفادة منها، وتعرض الطالبة أهم تلك الدراسات والمحاور التي تم تقسميها خلال فترة الدراسة.

أولاً :دراسات حول القائم بالاتصال:

أ. أهم الدراسات العربية:

1. دراسة بعنوان: " القائم بالاتصال في الصحافة الإقليمية: دراسة ميدانية "[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في بحث وضع القائمين بالاتصال في الصحافة الإقليمية، في إطار الاهتمام بهم كمحور وهدف رئيسي للبحث، وذلك من خلال نظرة شاملة لمختلف الأبعاد المهنية والمتغيرات المؤثرة في أدائهم وكفاءتهم، التي تشكل في مجموعها بيئة عملهم الصحفي، وما يحيط به من قضايا ومشكلات، وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، وتعتمد على منهج المسح الإعلامي، وقد تم توظيفه لمسح القائم بالاتصال في الصحف الإقليمية.

واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان وإجراء المقابلة، وتمثل مجتمع الدراسة بالمجموع الكلي للصحفيين في الصحف الاقليمية، وقد بلغ نحو (68) صحفياً، واشتمل على كل من الذكور والإناث، وتمثلت النسبة الغالبة في الذكور.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: انخفاض مستوى الكفاءة المهنية للقائم بالاتصال في الصحف الإقليمية، حيث يزيد الاعتماد على حديثي التخرج والخبرة، وحصول نسبة كبيرة من القائمين بالاتصال على دورات تدريبية في مجالات العمل الصحفي المختلفة، وافتقاد القائم بالاتصال لجانب من الحقوق والضمانات الصحفية الأساسية، الأمر الذي يتطلب توفير الحماية القانونية لأعضاء الجهاز التحريري بالصحف الإقليمية، إضافة إلى أن الغالبية العظمى من

---

[1] أسماء حسين حافظ، "القائم بالاتصال في الصحافة الإقليمية"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد العاشر(القاهرة: كلية الإعلام، يناير 2001).

الصحفيين الإقليمين –مجتمع البحث– غير مقيدين بالنقابة، مما يعني حرمانهم من حقهم في الحماية النقابية والمهنية.

2. دراسة بعنوان: " إعداد القائم بالاتصال في الصحف المصرية في ظل تكنولوجيا الاتصال الحديثة : دراسة تقويمية نقدية "[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في إعداد القائم بالاتصال في الصحف المصرية في ظل تكنولوجيا الاتصال، وهي دراسة تقويمية نقدية من خلال رصد الواقع الصحفي لديهم والمعايير التي تحكم عملهم وتقويمه في ضوء الاتجاهات الصحفية والتكنولوجية الحديثة خلال القرن الحادي والعشرين.

وتنتمي هذه الدراسة الى الدراسات الوصفية وفي إطارها استخدمت منهج المسح الإعلامي لمسح عينة من المحررين وسكرتاريا التحرير والفنيين في الصحف وقد تحدد مجتمع البحث في المؤسسات الصحفية القومية لمقابلة العاملين بها، واستقر الرأي على اختيار جرائد الأهرام والأخبار والجمهورية كمجال لدراسة القائمين بالاتصال، واعتمد الباحث على أداة الاستبانة في جمع البيانات والمعلومات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه يغلب على توظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة التوظيف الاستهلاكي والترفيهي، بالإضافة إلى عدم استفادة الصحف المصرية من تكنولوجيا الاتصال إلا بشكل محدود على مستوى المحررين بالصحف المصرية، كما أنه لا تزال الثقافة والاطلاع العام وإجادة اللغات من المعوقات الرئيسة في عمل المحرر الصحفي، ويغلب على انتقاء ونشر موضوعات الصحف المصرية العشوائية والعمومية، كما وتعد المصادر الرسمية الحكومية أهم مصادر معلومات الصحفي بالصحف المصرية، ويتضاءل الاعتماد على الخبراء والمتخصصين، وأيضاً أكد القائمون على الاتصال على عدم وفاء المضامين التي يقدمونها باحتياجات قرائهم وعجزها عن إشباع حاجاتهم.

3. دراسة بعنوان: "القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية: دراسة ميدانية"[2]

دراسة ميدانية هدفت إلى رصد واقع العمل الصحفي في قطاع غزة والأوضاع المهنية للصحفيين والضغوط التي يتعرضون لها.

---

[1] نوال الصفتي، "إعداد القائم بالاتصال في الصحف المصرية في ظل تكنولوجيا الاتصال الحديثة: دراسة تقويمية نقدية"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد الثاني(جامعة القاهرة: كلية الإعلام، يوليو–سبتمبر 2001م).

[2] جابر عبد الموجود، "القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية: دراسة ميدانية" **دراسة غير منشورة ضمن أعمال المؤتمر السنوي الاول**، (القاهرة: أكاديمية أخبار اليوم، 2002م).

تنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية حيث اعتمدت على منهج المسح الإعلامي من خلال عينة للقائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية قوامها (36) صحفياً وصحفية من قطاع غزة عبر الاستبانة، واستخدم الباحث المقابلة والملاحظة بالمشاركة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة انخفاض مستوى الكفاءة المهنية عند القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية، وتعدد الضغوط المهنية والإدارية عليه من قبل السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي والنظام الاجتماعي السائد، وأن الصحفي الفلسطيني يواجه مشكلات كثيرة منها قيود حرية التعبير وتدني الرواتب وغياب الاستقرار في المجتمع.

4. دراسة بعنوان: "الرضا المهني للقائم بالاتصال في الصحافة المصرية: دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين".[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد مستوى الرضا المهني للصحفيين عن مهنة الصحافة، والتعرف على اتجاهات الصحفيين نحو الجوانب المرتبطة بالصحافة من جانب وبعض الخصائص المهنية للصحفيين أنفسهم من جانب آخر من خلال عدة محاور هي: درجة الرضا عن العمل الصحفي ومتطلباته، وعلاقته بالدخل الشهري، وسنوات الخبرة، والعمل الصحفي، والمؤهل الدراسي بعد تعدد أنماط الصحافة.

وتنتمى هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية، حيث تناولت الدراسة منهج المسح بالعينة، واستخدم الباحث أداة صحيفة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة رضا الصحفيون عن مهنة الصحافة رغم المصاعب التي يمرون بها، وأن درجة الرضا عن المهنة تزيد بدرجة كبيرة مع زيادة سنوات الخبرة، ومع زيادة الدخل، ولا علاقة لها باختلاف المؤهل الدراسي.

5. دراسة بعنوان:" اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية في الألفية الثالثة"[2].

تستهدف هذه الدراسة التعرف على اتجاهات القائم بالإتصال فى الصحافة المصرية نحو مفهومى حرية الصحافة ومسئوليتها الإجتماعية وذلك من خلال قياس مدركات القائم بالإتصال

---

(1) مرعي مدكور، " الرضا المهني للقائم بالاتصال في الصحافة المصرية: دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام** ، العدد الثامن (القاهرة: كلية الإعلام ، يناير– مارس 2003م).

(2) نرمين زكريا خضر، "اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية في الألفية الثالثة"، **ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر، الاعلام بين الحرية والمسئولية** (القاهرة: جامعة القاهرة، يوليو، 2008م).

لمفهومى الحرية والمسئولية الإجتماعية للصحافة وتقييمهم لحالة الحريات الصحفية فى مصر والتعرف على أهم عوائق حرية العمل الصحفى بصحف الدراسة باختلاف نمط ملكيتها [قومية–حزبية–خاصة] وتوجهات سياستها التحريرية وأيديولوجيتها الفكرية الخاصة بها، فضلاً عن الكشف عن طبيعة الضغوط المهنية والقانونية التى يتعرض لها القائم بالإتصال فى ممارسته الصحفية وانعكاسها على طبيعة أدائه المهني، وكذلك تحديد أبرز العوامل المؤثرة على صنع القرار الصحفى والتى تحكم ممارسة القائم بالإتصال الصحفية فى الصحافة المصرية والكشف عن رؤية المبحوثين للأسلوب الأمثل، وأخلاقيات الممارسة المهنية وذلك فى ضوء تفسير وتحليل رؤية القائم بالإتصال لدور وأهمية ميثاق العمل الصحفى الصادر عام 1998 وتقييمهم لمدى فاعليته فى ضبط قواعد وأخلاقيات الممارسة المهنية [الصحفية] للقائمين بالإتصال بالصحافة المصرية.

وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي تستهدف التعرف على رؤية واتجاهات القائمين بالاتصال لمفهومي حرية الصحافة ومسئوليتها الاجتماعية والعوامل المؤثرة على اتجاههم، واعتمدت الدارسة على منهجين أساسيين هما منهج المسح، والمنهج المقارن، وأداة الاستبانة.

وقد تحدد مجتمع الدراسة في مجتمع القائمين بالاتصال " الصحفيين العاملين " في الصحف اليومية وهي الجريدة الأهرام، جريدة الوفد، جريدة المصري اليوم، وقد بلغ عدد أفراد مجتمع البحث من الصحفيين العاملين في الصحف الثلاثة 100 مفردة، وقد جاء توزيع أفراد مجتمع الدراسة على الصحف المدروسة كالتالي: 50 مفردة لصحيفة الاهرام، 50 مفردة لصحيفة الوفد، 25 مفردة لصحيفة المصري اليوم.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنَّ اتجاهات القائمين بالاتصال نحو مفهوم حرية الصحافة غلب عليها الحيادية، بالإضافة إلى أنه تُوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات القائمين بالاتصال بصحف الدراسة" قومية – حزبية – خاصة" ومفهوم حرية الصحافة واتجاهاتهم نحو مسئوليتها الاجتماعية، ويعني ذلك أنَّ هناك ارتباطًا بين مفهوم حرية الصحافة والمسئولية الاجتماعية لدى القائمين بالاتصال بصحف الدراسة "الأهرام – الوفد – المصري اليوم" على اختلاف نمط ملكيتها وتوجهاتها الأيديولوجية، كما وأشارت النتائج أنَّ نمط ملكية الصحيفة الأهرام (قومية)، والوفد (حزبية)، والمصري اليوم (خاصة)، تعد عاملاً غير مؤثر على اتجاهات القائمين بالاتصال نحو مفهومي الحرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية، أي يوجد اتفاق إلى حد كبير بين أفراد عينة الدراسة نحو هذين المفهومين باختلاف نمط ملكية الصحف التي يعملون بها، وانخفاض نسبة القائمين بالاتصال إلى (ربع العينة) الذين اطلعوا على ميثاق الشرف الصحفي.

6. دراسة بعنوان:" العوامل المؤثرة في معالجة القائم بالاتصال لقضايا تطوير التعليم"[1]

تمثلت مشكلة الدراسة الحالية في رصد سمات محرري التعليم في الصحافة المصرية (الحزبية، والخاصة) وتفسير وتحليل العوامل المؤثرة في معالجتهم لقضايا تطوير التعليم وعلاقتهم بالمسئولين والعقبات التي تواجههم ومدى رضاهم عما ينشر عن تطوير التعليم ومقترحاتهم لتحسين معالجة قضايا التطوير في الصحافة المصرية، اعتمدت الدراسة على منهج المسح من خلال مسح القائم بالاتصال في صفحات التعليم بالصحافة المصرية وعلى المقارنة المنهجية بين محرري التعليم في الصحف القومية وغير القومية في مدى اعتمادهم على المصادر واقتراحاتهم لتحسين معالجة قضايا تطوير التعليم.

اعتمد الباحث في جمع البيانات على أداتين بحثيتين هما "استمارة استبيان تم توزيعها على محرري التعليم في الصحف المصرية، والمقابلة الحرة غير المقننة".

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معظم الذين يعملون في أقسام التعليم في الصحافة المصرية هم من الذكور حيث بلغت نسبتهم 73.3%، يمثلون (55) صحفيًا، بينما جاءت نسبة الإناث 26.7% يمثلون(20) صحفية.

7. دراسة بعنوان: "رؤية القائم بالاتصال في الصحافة المصرية لمواقع التدوين في اطار التكامل بين الوسائل التقليدية والجديدة".[2]

تهدف الدراسة في ضوء الاتجاه العالمي نحو اندماج وسائل الاعلام والذي يشير إلى أن الفروق والفواصل بين وسائل النشر الجماهيري القديمة والحديثة في اتجاهها إلى الذوبان على اعتبار أن كلاً يمارس دوراً في التأثير.

تنتمى هذه الدراسة الى البحوث الوصفية الميدانية التي تهدف لى التعرف على ظاهرة التدوين والعوامل التي أثرت في نشأتها واتساع نطاقها وسبل التكامل بينها وبين الصحافة التقليدية في ضوء اندماج وسائل الاعلام من خلال دراسة العلاقة بين التدوين والصحافة التقليدية عبر دراسة القائم بالاتصال في الصحافة المصرية.

---

(1) أسامة عبد الرحيم على، "العوامل المؤثرة في معالجة القائم بالاتصال لقضايا تطوير التعليم"، **ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر**(القاهرة :كلية الاعلام، يوليو2009).

(2) شيم قطب، "رؤية القائم بالاتصال في الصحافة المصرية لمواقع التدوين في اطار التكامل بين الوسائل التقليدية والجديدة"، **ضمن أبحاث المؤتمر العملي الدولي الخامس عشر الاعلام والاصلاح: الواقع والتحديات**، (القاهرة: جامعة القاهرة، يوليو 2009).

واعتمدت الدراسة على منهج المسح لجمع المعلومات على التدوين كنشاط اتصالي ومسح القائم بالاتصال بالتطبيق على عينة عمدية من الصحفيين العاملين بمختلف المؤسسات الصحفية المصرية، واستخدمت الدراسة أداة صحيفة الاستقصاء لإجراء مقابلات مع أفراد العينة من الصحفيين.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها تزايد شبكة الانترنت في العمل الصحفي مما ساعد القائم بالاتصال الحصول على المعلومات بشكل أفضل حول الأحداث أو القضايا، بالإضافة إلى أن التدوين أصبح نشاطاً اتصالياً يلقى قبولاً واسعاً أمام القائم بالاتصال في الصحافة لأنه يساعده في التعرف على القضايا والموضوعات المهمة، وأن هناك دلائل قوية تقوم على تغير النموذج التقليدي للإعلام عبر ظهور وسائط الاعلام الجديد التي بدأت تحتل موقعاً مهماً عند القائم بالاتصال في الصحافة التقليدية خاصة في نقل الموضوعات والقضايا المثارة، وتؤكد أن القائم بالاتصال في الصحافة الذي يستخدم مواقع التدوين خلال النتائج يوضح العلاقة بين التدوين والصحافة على اعتبار أن الأول يمثل ممارسة تواصلية جديدة تعني قيمة الحوار، وتمثل أحد أشكال التعبير الحر خارج إطار المؤسسة الصحفية، وتحقيق الفرض الخاص بارتباط العلاقة بين تصفح المدونات وبين الاستفادة منها في العمل الصحفي وازدياد الثقة المدركة من قبل الصحفيين في موضوعاتها.

8. دراسة بعنوان: "حقوق وضمانات القائم بالاتصال في الصحافة العراقية بعد التغيير في 2003/4/9م"[1].

هدفت الدراسة إلى معرفة حقوق القائم بالاتصال في الصحافة العراقية بعد التغيير الذي حدث في 2003م، وموقفه من الانتماء إلى نقابة الصحفيين العراقيين، ونوع عضويته، وما قدمته النقابة له ومستواه المعيشي وموقفه من ضرورة إيجاد ميثاق يحكم العمل الإعلامي.

ولقد استخدمت الباحثة ما أسمته المنهج الوصفي المسحي وهو أكثر المناهج العلمية ملائمة للبحث، فهو يعطي وصفاً للمشكلة، ويعمل على الوصول إلى الحقائق المراد معرفتها، إذ يسهم في الحصول على أوصاف دقيقة للظاهرة المدروسة ولتحقيق أهداف البحث.

واختارت الباحثة الإستبانة أداة لجمع البيانات اللازمة لمعرفة حقوق وضمانات القائم بالاتصال بأسلوب المسح الشامل للعينة.

---

[1] عبد المنعم كاظم، "حقوق وضمانات القائم بالاتصال في الصحافة العراقية بعد التغيير 2003/4/9"، **مجلة كلية التربية الاساسية**، العدد الحادي والسبعون (بغداد: كلية الاعلام ،2011).

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في أن القائم بالاتصال في الصحافة العراقية يعيش بمستوى منخفض جداً أو متوسط على وفق سقف الرواتب في الجرائد العراقية، بالإضافة إلى أن القائم بالاتصال لا يثق في الصحافة العراقية وقدرة نقابة الصحفيين العراقيين والمنظمات الصحفية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني في تخفيف الضغوط التي يتعرضون لها بسبب ضعفها وضعف عناصرها القيادية أو لأسباب خارجة عن الإرادة، علاوةً على اعتقاد القائمون بالاتصال في الصحافة العراقية أنهم يتمتعون بحقوق اجتماعية وإنسانية بشكل سليم من الحقوق والامتيازات الوظيفية في العمل في مؤسساتهم الصحفية كأي موظف في الدولة، عدا على أن القائمين بالاتصال يدعون في الصحافة العراقية إلى ضرورة إيجاد ميثاق وشرائع وقوانين مهنية وأخلاقية تحكم وتنظم العمل الإعلامي بشكل مناسب.

ب. أهم الدراسات الأجنبية:

1. دراسة بعنوان: "تأثيرات القوى الفردية والروتينية لنظرية حارس البوابة على طلاب الصحافة ومحرري صحف الجامعة"[1].

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة قياس تأثير القوى الفردية والنظرية والروتينية لنظرية حارس البوابة على طلاب الصحافة ومحرري صحف الجامعة، حيث إن معظم دراسات نظرية "حارس البوابة" عند الصحفيين والمحررين يتم تقييمها بناء على سنوات الخبرة وكيفية تأثرهم بقوى نظرية "حارس البوابة"، فهناك العديد من الجامعات التي تصدر منشوراتها وصحفها الخاصة بها، ويتم كتابتها وتحريرها من قبل الطلاب، حيث أنه يعثر على أي تحليل لقوى نظرية "حارس البوابة" على منشورات تلك الصحف الطلابية.

ويتكون مجتمع الدراسة من طلاب الصحافة والإعلام في 12 جامعة أمريكية، وقد تم توزيع استبانة البحث على 42 مفردة.

واعتمدت الدراسة على منهج المسح، واستخدم الباحث أداة الاستبانة والمقابلة لإجراء مقابلة مع صحفيي العينة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن وسائل الإعلام لها تأثير من ناحية الأخبار التي تستحق النشر أكثر من القوي الروتينية التي تكون في وسائل الإعلام، وأن العلاقة القائمة بين بعض القوات الفردية والروتينية تعطي أهمية في كيفية وضع العناوين الأخبارية المهمة

[1] Meredith Ann Corti ،" **The effects of individual and routine forces in gatekeeping on Student journalists and editors of university Newspaper publications**" ، Study Master A & M University in Texas in 2009

في وسائل الإعلام، كما وأشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حارس البوابة الإعلامية والقوات الروتينية بالمقارنة مع طالب جامعي (مسمى وظيفي).

2. دراسة بعنوان: "نظرية حارس البوابة وصحافة المواطن: دراسة نوعية حول المشاركة في جمع الأخبار".[1]

تكمن مشكلة الدراسة في قلة الوصول إلى جميع الأخبار بالبريد الإلكتروني (المرسلة) للمواطنين والقراء والتي تمثل طريقة مبتكرة في جمع الأخبار ونحن نعيش في عصر صحافة المواطن.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي أن .CNN تتبنى نظرية حارس البوابة في مجال البحوث والمشاركة العامة، وقد أسفرت طباعة المنظمات الإخبارية على الإنترنت أدلة كافية وتعطي مشاركة شعبية حقيقية بشكل ملحوظ، وأن النقص يتمثل في أن المجتمع لا يسمح بالمحادثات المفتوحة التي تشجع الجمهور في تقديم المحتوى .

ثانياً : دراسات حول حرية الصحافة:

1. دراسة بعنوان : "حرية الصحافة في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لسنة 1995".[2]

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حجم حرية الصحافة في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لسنة 1995، والكشف عن مدى وجود قيود أو التزامات يفرضها عليها، وتحديد أنواع الجرائم التي يجرمها، وقواعد تحديد المسئولية عنها، وذلك من خلال دراسة وتحليل التشريعات المنظمة لحرية الصحافة في القانون المذكور.

وتنتمى هذه الدراسة للبحوث الوصفية، وقد استخدم الباحث المنهج المسحي، واعتمد الباحث على أداة الاستبانة.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تمثلت في أن حرية الصحافة والطباعة مكفولة لكل فلسطيني، غير أن هذا الحق ليس مطلقاً، وأن القانون يشترط الحصول على ترخيص قبل إصدار الصحيفة، وأنه يبالغ في تحديد الحالات التي يجوز فيها منع تداول الصحيفة، وأنه يكفل للأفراد والمصلحة العامة حق الرد والتصحيح غير أنه لم يفرق بينهما، كما ويجرم نشر ما يتنافى

---

(1) Amani Channel ،"**Gatekeeping and citizen journalism**": A qualitative examination of participatory newsgathering" ،University of South Florida ،College of Arts and Sciences ،2010

(2) جواد الدلو، حرية الصحافة في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني 1995، **مجلة الجامعة الإسلامية**، العدد الأول، المجلد الثاني (غزة: الجامعة الإسلامية: يناير، 1997).

مع القيم والعادات والتقاليد والآداب، مع الأخذ بقاعدة المسئولية المشتركة عن جرائم الصحافة وغيرها.

2. دراسة بعنوان: "حرية الصحافة في عهد السلطة الفلسطينية من عام 1994 إلى 2004 وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين " الضفة الغربية وقطاع غزة".[1]

تناولت الدراسة واقع حرية الرأي والتعبير في الأراضي الفلسطينية منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 الى 2004 وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين "الضفة الغربية وقطاع غزة".

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد في جمع البيانات والمعلومات على أدوات الإستبانة والمقابلة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الحريات الصحفية في مناطق السلطة الفلسطينية أحسن حالاً من بقية الدول العربية، بالإضافة إلى أن الفترة التي تغطيها الدراسة والتي تمتد من العام 1994 حتى العام 2004 لم تكن فترة مثالية بالنسبة للصحافة والإعلام مما انعكس على حرية الرأي والتعبير في الأراضي الفلسطينية لا سيما وأن الثلاث سنوات الأخيرة شهدت هامشاً أوسع في الحريات الصحافية مع تراجع الانتهاكات بحق الصحافة ووسائل الإعلام، وأن السلطة الفلسطينية عملت على توفير أرضية قانونية لتشريع العمل الإعلامي في ظلها, فأصدرت قانون المطبوعات والنشر، وضمنت القانون الأساسي لبنود تتناول حرية الصحافة، لكن تلك القوانين احتوت على بعض المواد التي تتعارض مع المعايير الدولية والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان، وتعارضت بين قانون وآخر، ولم تلق الاحترام المطلوب من قبل أجهزة السلطة الفلسطينية، وغالبا ما عجز القانون عن إعادة الحقوق للصحفيين الذين وقع عليهم الظلم، بالإضافة إلى أنه ومن خلال الفترة التي تغطيها الدراسة أصدرت العديد من القرارات التي تضع قيودًا عديدة على ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير ولم يتم إلغاء أي من تلك القرارات حتى إعداد هذه الدراسة، وأيضاً لاحظ الباحث أن القانون ما زال مهمشًا ومعطلاً عن متابعة الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين ولم يتمتع بأي سيادة، ولا يتم الرجوع إليه وتطبيق أحكامه من قبل الجهة المكلفة بإنفاذه.

---

[1] سهيل شحادة خلف، "حرية الصحافة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية من عام 1994م حتى 2004م وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**(جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2005م).

3. دراسة بعنوان: "العلاقة بين نمط ملكية الصحف المصرية وحرية التعبير عن الرأي دراسة مقارنة بين الصحف القومية والخاصة".[1]

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة ومدى وجود علاقة بين نمط ملكية وإدارة الصحف المصرية، وطبيعة ومستوى الحرية في اختيار ومعالجة القضايا المختلفة التي تقدمها الصحف سواء القومية أو خاصة.

ويتمثل الهدف النهائي لهذه الدراسة الخروج ببيانات ومعلومات دقيقة حول طبيعة حرية التعبير عن الرأي في الصحف المصرية سواء "القومية أو الخاصة"، وذلك بهدف التقييم الموضوعي لهذه الصحف، ومدى مساهمتها في زيادة مساحة حرية التعبير عن الرأي والنقد البناء والإسهام إما بالاستمرار في تجربة الصحف الخاصة أو الإحجام عنها.

وتنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، حيث استخدم الباحث المنهج المسحي، واعتمد في جمع البيانات والمعلومات على "صحيفة الاستقصاء، وتحليل المضمون ، والمقابلة".

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تمثلت في أن الصحف الخاصة تتمتع بمساحة أكبر من الحرية في عرض وتناول مختلف القضايا والموضوعات التي تتعلق بحياة القراء ومصالحهم ومعيشتهم والمشكلات التي يعانون منها في مختلف المجالات، بالإضافة إلى أن هناك علاقة ارتباطيه بين نمط ملكية الصحيفة ونوعية القضايا التي تعرضها مواد الرأي المنشورة بها حيث يزداد عرض القضايا السياسة والاقتصادية والاجتماعية والدينية ذات المضمون الجاد، بالمقارنة بالصحف القومية، وأيضاً النمط السائد في الصحف الخاصة بالنسبة لبريد القراء في الصحف الخاصة، وهو ما يعكس حرص الصحف الخاصة على جعل بريد القراء منبرًا للتعبير عن آراء الجمهور وطرح أفكارهم.

4. دراسة بعنوان: "الحق في الحصول على المعلومات وواقعه في فلسطين" .[2]

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر الحق في الحصول على المعلومات في فلسطين، خصوصاً بالنسبة للصحافة والصحافيين وكيف تعاملت التشريعات الفلسطينية معه من خلال التعرف على مفهوم الحق في الحصول على المعلومات وما هي المبادئ القانونية التي يقوم عليها، والحقوق التي تؤثر وتتأثر في هذا الحق، وما هي علاقة هذا الحق بقيم الديمقراطية والحكم

---

(1) عبد الجواد سعيد محمد ربيع، "العلاقة بين نمط ملكية الصحف المصرية وحرية التعبير عن الرأي: دراسة مقارنة بين الصحف القومية والخاصة"، **منشور ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر، الاعلام بين الحرية والمسئولية** (القاهرة: جامعة القاهر، يوليو 2008).

(2) بلال البرغوثي، أحمد حماد، "**الحق في الحصول على المعلومات وواقعه في فلسطين**"، (غزة: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية "مدى"، 2010م).

الصالح، بالإضافة الى أنها هل راعت التشريعات الفلسطينية هذا الحق وسهلت للمواطن الفلسطيني خصوصاً الصحفي الفلسطيني بشكل فاعل.

وتقع هذه الدراسة ضمن المنهج الوصفي التحليلي المقارن وذلك من خلال تحديد المفهوم القانوني المتعارف عليه دولياً للحق في الحصول على المعلومات ومن ثم مراجعة كافة التشريعات الفلسطينية السارية لدراسة مدى اتفاقها او تعارضها مع هذا الحق.

واستخدم الباحث أداة الدراسة "الإستبانة" من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة على الصحفيين الفلسطينيين كونهم الأكثر خبرة في الجوانب والممارسات العملية.

وأسفرت الدراسة على مجموعة من النتائج منها أن الحق في الحصول على المعلومات هو واحد من حقوق الإنسان التي برزت حديثاً وبدأت تلعب دوراً مهماً على صعيد بناء الحكم الصالح وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة في المجتمع وبناء نظام النزاهة الوطني الممانع للفساد، بالإضافة إلى أن هناك معيقات تواجه الحق في الحصول على المعلومات في فلسطين سواء فيما يتعلق بالجانب النظري التشريعي، أو تبني بعض التشريعات للمبادئ التي يقوم عليها الحق في الحصول على المعلومات كوجوب النشر وفتح الاجتماعات العامة أمام الجمهور، عدا على أن هناك سياسات وإجراءات سياسية لدى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية تحول دون ممارسة الحق في الحصول على المعلومات على النحو المطلوب خصوصا فيما يتعلق بحجب المعلومات بدواعِ المبررات الأمنية وغياب اعتماد سياسة الباب المفتوح واقتصار نشر المعلومات على الإنجازات الإيجابية للمؤسسات العامة دون التعرض للإشكالات والإخفاقات.

5. دراسة بعنوان : "حرية الوصول للمعلومات في الواقع القانوني والعملي الفلسطيني".[1]

تتمثل المشكلة التي تعمل هذه الدراسة على محاولة تتبعها للخروج لحلول لها هي كيفية تنظيم حرية الوصول للمعلومات أو حق الإطلاع على الوضع الفلسطيني من الناحيتين القانونية والعملية، في ظل عدم وجود إطار قانوني ناظم لحرية الوصول للمعلومات في المنظومة القانونية الفلسطينية، باستثناء النص على هذا الحق في بعض القوانين الفلسطينية الداخلية في مواد مبعثرة هنا وهناك، مما أحدث قصورا تشريعيا في هذا المجال.

---

[1] سجى الطيراوي، "حرية الوصول للمعلومات في الواقع القانوني والعملي الفلسطيني"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (بيرزيت: جامعة بيرزيت ،2011م)

واستخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لمعرفة مدى تطبيق مبدأ حرية تداول المعلومات، وحق المواطنين عامة في الحصول عليها، من خلال تحليل نصوص القوانين الفلسطينية التي تطرقت لهذا الحق.

واستخدم الباحث أداة المقابلة لإثراء البحث من الناحية العملية، حيث تم إجراء هذه المقابلات مع عدد من المؤسسات العامة والمراجعين للوصول إلى طبيعة تطبيق هذا الحق وفقا للواقع القانوني والعملي الفلسطيني.

وخلصت الدارسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في غياب الإطار الدستوري الحامي لهذا الحق بعدم النص عليه بشكل صريح في القانون الأساسي الفلسطيني، وغياب النصوص الصريحة التي تكفل هذا الحق، وغياب الإطار القانوني الناظم لهذا الحق على الصعيد الفلسطيني، مما يترك المجال في تطبيقه لمزاجية المسؤولين وتفسيراتهم وإرادتهم، والنصوص التي تحدد آليات تمكين الجمهور من الحصول على المعلومات التي تهمه من خلال توفير وحدات متخصصة وأدوات للنشر، وغياب الآليات والإجراءات المكتوبة والمعلنة من خلال تعليمات محددة، تمكن الجمهور والجهات المعنية من الإطلاع والحصول على المعلومات، على الرغم من تمكين بعض المهتمين أو الأفراد من الحصول على بعض من هذه المعلومات، التي تتضمن في بنيتها معلومات موجزة، إلا أن ذلك لا يتم بيسر وسهولة ومن خلال جهة رسمية معلنة ومحددة، وعدم وضوح الإجراءات للموظفين في كيفية توصيل المعلومة للجمهور، وعليه قد يحتاج حصول بعض الأطراف على مثل هذه المعلومات إلى إذن رسمي، على الرغم من ضمان القانون لمثل هذا الحق، عدم وجود آليات لتفعيل دور المؤسسات فيما يتعلق بتوعية الجمهور بالمعلومات، ومكان توفرها وآليات الحصول عليها، حول نتائج أعمال المؤسسات العامة والتوسع في القيود المشروعة على حرية الوصول للمعلومات دون وجود معايير واضحة.

6. دراسة بعنوان: "انتهاكات حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية 2006– 2010: دراسة وصفية ".[1]

يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية، والانتهاكات التي تتعرض لها من عام 2006 وحتى 2010 للوقوف عليها، وتبصير الرأي العام والمنظمات والهيئات المعنية بها، والعمل على الحد منها، والتعرف على مدى وجود اتفاق أو اختلاف في الانتهاكات التي تتعرض لها الصحافة والصحفيون وفقا للمنطقة والزمن، والكشف عن الجهات التي تقف خلف الانتهاكات التي تتعرض لها حرية الصحافة في الضفة والقطاع، وتقديم

---

[1] جواد الدلو، "انتهاكات حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية2006–2010: دراسة وصفية"، **مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث الانسانية**، العدد الثاني (غزة: الجامعة الاسلامية، يونيو 2012).

المقترحات المناسبة التي تكفل حماية حرية الصحافة، وقيام الصحفيين بعملهم بعيداً عن القيود والانتهاكات التي يتعرضون لها.

وتقع هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية، واستخدم عدة مناهج هي: المسح، والإحصائي، ودراسة العلاقات المتبادلة، والدراسات السببية المقارنة، أما أداتا الدراسة فهما: المقابلة غير المقننة، والملاحظة الشخصية.

وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أبرزها: تعرض الحريات عامة وحرية الرأي والتعبير خاصة لانتهاكات كثيرة بسبب الانقسام، ووجود العديد من النصوص التي تقيد حرية الصحافة في قانون المطبوعات والنشر وتحتاج إلى تعديل، وعدم وجود تشريعات تنظم عمل الوسائل المسموعة والمرئية، وأن حجم الانتهاكات التي وقعت بالضفة والقطاع خلال فترة الدراسة 499انتهاكاً، نفذ ثلاثة أرباعها جهات رسمية تابعة لحكومتي رام الله وغزة، ولوحظ وجود سياسة ممنهجة في اعتقال الصحفيين واحتجازهم، وتبين أن الحكومتين متشابهتان في استخدامهما لأنواع الانتهاكات، ومختلفتان في التركيز على أي نوع منها، وكشفت الدراسة أن الانتهاكات في القطاع بلغت ذروتها عام 2006 ثم أخذت تتراجع، بينما في الضفة كانت تتذبذب وفقاً للأوضاع السياسية والأمنية.

ثالثاً : دراسات حول المسئولية الاجتماعية:

1. دراسة بعنوان :"المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية: دراسة مقارنة للمضمون والقائم بالإتصال في الصحف القومية والحزبية من 1991-1994".[1]

تناولت الدراسة المسئولية الاجتماعية للصحافة، وموضوعية التغطية الخبرية، والعوامل المؤثرة على الموضوعية الصحفية، ودراسة القائم بالاتصال لموضوعية الإفساد، ودراسة القائم بالاتصال لموضوعية التوازن.

وأجرى الباحث دراسة استطلاعية تحليلية وصفية لدراسة مدى التزام الصحف القومية بالتطبيق على صحيفتي الأهرام والأخبار، الصحف الحزبية وهي الوفد والأهالي والشعب بقيمة الموضوعية الصحفية في الفترة من أول يناير 1991 إلي نهاية ديسمبر 1994 م.

---

[1] محمد أبو العلا، "المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية: دراسة مقارنة للمضمون والقائم بالاتصال في الصحف القومية والحزبية من 1991-"1994 ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (القاهرة: قسم الصحافة، كلية الإعلام، 1996) .

وتمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أنه لم تصل أي صحيفة إلي الموضوعية المطلقة إسنادا أو توازنا وتشابهت في مستويات تحيزها ودرجتها – القومية وحزبية – بالإضافة إلى تشابه في موضوعية الصحيفتين القوميتين الأهرام والأخبار فلا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأهرام والأخبار تتعلق بموضوعية الإسناد، وتباين موضوعية الصحف الحزبية الثلاث (الوفد، الشعب، الأهالي) خلال فترة الدراسة وكانت الوفد أكثر موضوعية من الشعب والأهالي مع تساوي درجة الموضوعية بين الشعب والأهالي، حيث فسر الباحث ذلك بالسيطرة والملكية والتمويل المتمثل في الحزب الذي يدير أداؤه الصحفي.

2. دراسة بعنوان: "المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية دراسة تحليلية لوظائف الصحافة على صحيفتي الأهرام والاهالي خلال الفترة 1978م ، 1987م".[1]

تهدف الدراسة إلى التعرف على مؤشرات قياس المسؤولية الاجتماعية لصحيفتي الدراسة من خلال فئة أهداف الصحيفة والتزامهما بمسؤوليتهما بهذه المؤشرات، وتحديد مؤشرات قياس المسؤولية الاجتماعية من خلال فئة وظائف الصحيفة، وفئة أساليب الإقناع، وأشكال التحرير، وفئة المصادر، والمعوقات المختلفة التي تواجه الصحف في أداء مسؤوليتها الاجتماعية وإلى أي مدى أثرت هذه المعوقات في أداء كل من صحيفتي الأهرام والأهالي.

وتنتمي الدراسة إلى البحوث الوصفية، واستخدم الباحث المنهج البنائي الوظيفي ومنهج المسح الإعلامي من خلال مسح مضمون عينة من جريدتي الأهرام والاهالي والمنهج المقارن بمقارنة جريدة الاهرام بجريدة الاهالي ومقارنة المجالات الأربعة (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية).

ووقع اختيار الباحثة على الفترة الزمنية من فبراير 1978 حتى ديسمبر 1987، واعتمدت على أداتي تحليل المضمون، والمقابلة الشخصية غير المقننة.

وكشفت الدراسة عن وجود ثلاثة مؤشرات لقياس المسئولية الاجتماعية للصحافة وهي الكم، التنوع، ترتيب الأولويات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن جريدة الأهالي أكثر تحملاً لمسؤوليتها الاجتماعية من جريدة الأهرام في المجالين السياسي والاجتماعي، بينما الأهرام أكثر تحملاً لمسؤوليتها الاجتماعية في المجالين الاجتماعي والثقافي، والمسؤولية الاقتصادية لجريدة الأهرام أكثر مسئولية من حيث ترتيب

---

[1] عزة عبد اللاه، "المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية دراسة تحليلية لوظائف الصحافة على صحيفتي الاهرام والاهالي خلال الفترة 1978، 1987م"، **رسالة ماجستير، كتاب بحوث جامعية في الاعلام**، ط1 (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1996م).

اهتمامات تليها المسؤولية السياسية ثم الإجتماعية ثم الثقافية وذلك من مجموع أهداف وقيم ووظائف الأهرام في المجالات الأربعة، وأن المسئولية السياسية لجريدة الأهالي أكثر مسئولية من حيث ترتيب الاهتمام تليها الاقتصادية ثم الثقافية ثم الاجتماعية، كما أن كلا من الأهالي والأهرام تساوت في المسئولية الإجتماعية في المجال السياسي حيث لم تحمل كلٌّ منهما أية وظيفة سياسية، وهناك معيقات أثرت على جريدتي الأهرام والأهالي في أداء المسئولية الاجتماعية أبرزها: الإعلان، سياسة التحرير، ملكية الصحيفة، علاقة الصحافة بالسلطة، الإمكانات المادية.

3. دراسة بعنوان: "تحديد المسؤوليات الأخلاقية والقانونية للصحفيين، وعلاقتها بالسمات الشخصية".[1]

وتسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الدوافع الداخلية والخارجية المؤثرة على صنع القرار في المآزق الأخلاقية والقانونية، وطبيعة العلاقة بين السمات الشخصية للصحفي ومدى تقديره لمسؤولياته، والتزامه بالقيم المهنية.

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية واعتمدت على المنهج المسحي، واستخدم الباحث أداة الإستبانة لعينة مكونة من ١٠٨ صحفيين منهم ٥٢ صحفيًا تعرضوا للمساءلة القانونية، كما استخدمت الدراسة في قياسها وتحليلها لمدركات الصحفيين، ودوافعهم، لمقياسي تقدير الذات، وتقدير المسؤوليات الأخلاقية والقانونية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت أهمها في أن مبادئ الصحفي هي المتغير الحاسم عند اتخاذ القرار لمواجهة المآزق الأخلاقية والقانونية أثناء ممارساته المهنية، وتركزت هذه المبادئ على الدين، والأخلاق الذاتية، والمصداقية، والحق في المعرفة، بينما تراجعت تأثيرات متغيرات الانتماء والشهرة والترقية والعقاب وجاء متغيرا السياسة التحريرية للصحيفة، ومصداقية الصحيفة في المرتبة الثانية من حيث التأثير على قرارات الصحفيين لمواجهة المآزق الأخلاقية والقانونية، بالإضافة إلى أن النتائج أكدت صحة نظرية كيلمان "الوظيفية" من أن القرار الأخلاقي للصحفيين نابع من ذواتهم الشخصية والتوافق بين القانون والأخلاق، علاوةً على أنها أظهرت تقدير الصحفيين للمسؤوليات القانونية يفوق تقديرهم للمسؤوليات الأخلاقية.

---

[1] محمد سعد إبراهيم، "المسؤوليات الأخلاقية والقانونية للصحفيين وعلاقتها بالسمات الشخصية"، **منشور ضمن أبحاث المؤتمر العلمي السنوي التاسع عن أخلاقيات الاعلام بين النظرية والتطبيق** (القاهرة: جامعة القاهرة، مايو 2003).

4. دراسة بعنوان: "التعرض للحياة الخاصة للشخصيات العامة في حدود المسئوليات القانونية والأخلاقية: دراسة تطبيقية لعينة من الصحفيين والنخب من الشخصيات العامة."[1]

استهدفت الدراسة التعرف على مدى التزام الصحفيين بالضوابط القانونية والأخلاقية التي تحكم التعرض للحياة الخاصة للشخصيات العامة ومدى انعكاسها على الممارسة الصحفية، وتستهدف التعرف على تقييم الشخصيات العامة للصحف (الحزبية ،والخاصة) في مدى التزامها بالضوابط القانونية والأخلاقية المنظمة للتعرض للحياة الخاصة للشخصيات العامة.

وهي دراسة وصفية اعتمدت على المنهج المسحي، والمنهج المقارن، واستخدم الباحث في جمع البيانات أداة استمارة الاستبيان، والمقابلة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في محدودية معرفة الصحفيين والنخب بالضوابط القانونية والأخلاقية التي تحكم التعرض للحياة الخاصة للشخصيات العامة والذي انعكس على الحدس القانوني والأخلاقي عند الصحفيين، وارتفاع معدلات تقدير المسئوليات القانونية والأخلاقية لدى الصحفيين أصحاب الخبرة المهنية والصحفيين الذين لم يتعرضوا للمساءلة القانونية في حين لم يثبت وجود علاقة ذات دلالة بين تقدير المسئولية القانونية والأخلاقية ومتغير ملكية الصحيفة، مما يعكس قوة تأثير القانون، في حين ارتفع معدل رضا النخب عن دورها وقيامها بمسئوليتها وفقاً لما يقره الميثاق والقانون واتفاقها مع الصحفيين والتغاضي عن محاسبة الصحفيين في إطار المصالح الانتخابية، وهو ما يعكس ارتباط دور النقابة بفترة الانتخابات الموسمية، والتزام الغالبية العظمي من الصحفيين بالضوابط القانونية والأخلاقية التي تحكم التعرض للحياة الخاصة للشخصيات العامة.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة :

مما سبق يتضح أن الدراسات السابقة تتعلق بالقائم بالاتصال في الصحف المصرية والفلسطينية والعراقية، ومختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على أدائه وممارسته لعمله والتزامه بالضوابط القانونية والأخلاقية، وقدرته على التعبير بحرية لإيصال رسالته الإعلامية لكافة الجماهير.

---

[1] حنفي حيدر أمين، "التعرض للحياة الخاصة للشخصيات العامة في حدود المسئوليات القانونية والأخلاقية :دراسة تطبيقيه لعينة من الصحفيين والنخب من الشخصيات العامة"، **منشور ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر بين الحرية والمسئولية الاجتماعية** (القاهرة: جامعة القاهرة ، يوليو 2008م).

وتناولت الدراسات السابقة التي تتعلق في مجال الحرية التعرف على الحريات الصحفية في الصحف، والحق في الوصول إلى المعلومات من الناحية القانونية والعملية في ظل إطار قانوني ناظم لحرية المعلومات.

أما الدراسات السابقة التي تتصل بمجال المسئولية الاجتماعية فقد تناولت موضوعية التغطية الخبرية والعوامل المؤثرة فيها، وقياس مؤشرات المسئولية الاجتماعية من خلال وظائف الصحافة، ومدى التزام الصحفيين بالضوابط القانونية والأخلاقية التي تحكم التعرض للحياة الخاصة للشخصيات العامة، وتحديد المسئولية القانونية والأخلاقية للصحفيين.

هذا يعني أنّ هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من حيث الموضوع والهدف ومجتمع الدراسة والعينة، كما أنها تتناول اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية والمساحة المتاحة له لممارسة عمله الصحفي، والتعرف على القيود التي يواجهها، ما عدا الدراسة السابعة في المحور الأول فهي تتفق معها جزئياً في الموضوع وتختلف عنها في باقي الجوانب المنهجية الأخرى، عدا عن نوع البحث ومنهجه وأداته، إذ أن معظم البحوث متشابهة في هذا الأمر، علماً بأن الطالبة سوف تستفيد من الدراسات السابقة بالإطار النظري للدراسة وفي مناقشة النتائج التي يمكن أن تصل اليها.

وبناءً على ما سبق تعد هذه الدراسة جديدة في مجالاتها لأنها تتناول موضوعاً لم يدرس في الصحافة الفلسطينية، وتزداد أهمية الدراسة في ظل الانقسام السياسي الموجود في الساحة الفلسطينية، والمناكفات الإعلامية التي برزت على صدر صفحات الصحف.

الاستدلال على المشكلـة:

من خلال الإطلاع على نظرية الحرية التي تُعنى بحق الحصول على المعلومات من أي مصدر ونقلها ونشر الأفكار والآراء دون قيود والحق في إصدار الصحف وعدم وجود رقابة على ما تقدمه الوسائل الاعلامية، لا سيما وأن الأصل بالعمل الصحفي حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات.

كما أن ممارسة هذه الحرية تتطلب واجبات ومسئوليات وضوابط على الصحفي الالتزام بها حتى تحقق الصحافة وظائفها الاجتماعية بطريقة إيجابية، فالحرية مسئولية، ومن لا يتمتع بالمسئولية الاجتماعية لن يتمتع بالحرية.

من هذا المنطلق جاء الاهتمام بنظرية المسئولية الاجتماعية التي تعني الالتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل: الحقيقة، والدقة، والموضوعية، والتوازن، وتجنب ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى، ومراعاة ميثاق الشرف الصحفي في الصحافة الفلسطينية على اختلاف ملكيتها، والأوضاع السياسية التي تتجاذبها.

ولبلورة الإحساس بالمشكلة بشكل أفضل أجرت الباحثة دراسة استكشافية1 على (30) فرداً من القائمين بالاتصال بواقع (10) أفراد من كل صحيفة من صحف الدراسة وهي " القدس ، والحياة الجديدة ، وفلسطين" وخرجت الطالبة بالنتائج التالية:

أظهرت الدراسة الاستكشافية أنّ جميع العاملين في صحيفة القدس لا يعتقدون أن هناك مساواة بين الصحفيين العاملين بالمؤسسات الصحفية المختلفة أثناء ممارسة العمل الصحفي، بينما يرى 60% من صحفيي الحياة الجديدة بوجود مساواة الى حد ما، وفي صحيفة فلسطين لا يعتقد 70% من أفراد العينة الاستكشافية بأن هناك مساواة في حرية العمل الصحفي.

وفيما يتعلق بالانتماء السياسي وملكية الوسيلة الإعلامية أظهرت الدراسة الاستكشافية أن معظم العاملين في الصحف الثلاث يعتقدون بنسب متفاوتة أن الانتماء السياسي وملكية الوسيلة الإعلامية تؤثران على المصداقية والمسئولية الاجتماعية في توصيل الرسالة الإعلامية.

وفيما يتعلق باتجاهات القائم بالاتصال نحو المسئولية الاجتماعية، أظهرت الدراسة الاستشكافية أن 30% من العاملين في صحيفة القدس يعتقدون أنها التزام الصحفي بأخلاقيات الممارسة الصحفية، ونسبة 50 % يعتقدون أنها تحري الصدق والأمانة والدقة والموضوعية في المواد الصحفية، ونسبة 20 % يعتقدون أنها تتمثل في احترام مواثيق الشرف الصحفية.

بينما أظهرت صحيفة الحياة الجديدة أن 20% يعتقدون أنها التزام الصحفي بأخلاقيات الممارسة الصحفية و40 % يعتقدون أنها تعني تحري الصدق والأمانة والدقة والموضوعية في المواد الصحفية، ونسبة 30% يعتقدون أنها تتمثل في احترام مواثيق الشرف الصحفية، ونسبة 10% يعتقدون أنها الكشف عن الأخطاء ونشر الأخبار السلبية الخاصة بالشخصيات والمؤسسات الحكومية.

بينما أظهرت صحيفة فلسطين أن 40% يعتقدون أنها التزام الصحفي بأخلاقيات الممارسة الصحفية، و20 % يعتقدون أنها تحري الصدق والأمانة والدقة والموضوعية في المواد

---

(1) تاريخ الدراسة الاستشكافية 2013/12/19 م

الصحفية، ونسبة 20% يعتقدون أنها تتمثل في احترام مواثيق الشرف الصحفية، و20% يعتقدون أنها تهتم بالكشف عن الأخطاء ونشر الأخبار السلبية الخاصة بالشخصيات والمؤسسات الحكومية.

وبناءً على ما سبق من نتائج الدراسة الإستكشافية تبين أن المساحة المتاحة لحرية القائم بالاتصال تتفاوت بين الصحف الفلسطينية المختلفة، وأن الانتماء السياسي وملكية الوسيلة الإعلامية يؤثران على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية، كما واتضح أن اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية غير واضح ومختلف بين القائمين بالاتصال في الصحف الفلسطينية.

من هنا تبلور عند الباحثة الإحساس بالمشكلة التي تمثلت في التعرف على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومى الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحف الفلسطينية، ومدى قدرته على نقل المعلومات دون تأثيرات سياسية أو مهنية يتعرض لها أثناء ممارسه العمل الصحفي، خاصة في ظل السياسة التحريرية والأيدلوجية الفكرية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية، والوقوف على رأيه في حجم الحرية المتاحة في أراضي السلطة الوطنية، ومدى التزامه بمواثيق الشرف الصحفي وأخلاقيات المهنة عند تغطيته للأحداث، ومعرفة أنواع الضغوط والمعيقات التي يتعرض لها، ومدى وجود علاقة بينها وبين ملكية الصحيفة وتوجهاتها الفكرية، وتقديم مقترحات يمكن أن تسهم في تحسين ظروف العمل الصحفي.

أهميـــة الدراســة :

1. تبحث الدراسة في الجوانب الإعلامية المتصلة باتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية، سيما وأن الدراسة–حسب علمي– هي الأولى في فلسطين التي تناولت الصحافة الفلسطينية اليومية.
2. التعرف على مدى قدرة القائم بالاتصال في نشر المعلومات وصناعة الثقافة عند أفراد المجتمع، خاصة في ضوء الضغوط والإجراءات المهنية والسياسية والقانونية والتشريعية التي تمارس ضده.

3. تسليط الضوء على أهم الضغوطات والمعوقات التي يتعرض لها القائم بالاتصال، ومدى وجود علاقة بينها وبين نمط ملكية الصحفية وتوجهاتها الفكرية نحو مفهومى الحرية والمسئولية الاجتماعية.
4. تكشف الدراسة أنواع الضغوطات والمعوقات التي تؤثر على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية.
5. محاولة تقديم مقترحات وحلول تسهم في تحسين ظروف العمل الصحفي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.
6. ندرة الدراسات الفلسطينية التي تناولت القائم بالاتصال ووقفت على سماته وخصائصه ومدركاته واتجاهاته.

أهداف الدراســـة:

1. الكشف عن اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية.
2. تقديم تقييم حول مدى إدراك القائم بالاتصال لمفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية ووصفاً لأوضاع حرية الصحافة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.
3. الكشف عن مساحة حرية القائم بالاتصال والمسئولية الاجتماعية خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة، ولفت نظر الخبراء والمختصين والإعلاميين إلى واقع العمل الصحفي وطبيعة الممارسة المهنية للقائم بالاتصال أثناء عمله.
4. التعرف على مدى التزام القائم بالاتصال بمواثيق شرف العمل الصحفي أثناء تغطية الأحداث الجارية على الساحة الفلسطينية.
5. الوقوف على مدى اطلاع والتزام القائم بالاتصال بالتشريعات القانونية التي تنظم العمل الصحفي في السلطة الوطنية الفلسطينية وارتباطها باتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية.
6. التعرف على مدى تأثير ملكية الوسيلة الاعلامية على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية.

تســـاؤلات الدراســـة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية خلال الفترة الواقعة بين عامي 2006-2013، وتم بلورة هذا الهدف الرئيس في مجموعة من التساؤلات، تسعى الدراسة إلى الاجابة عنها وهي:

1. ما هي السمات والخصائص التي يتصف بها القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية؟
2. ما هي تصورات القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية اليومية لمفهومي حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية؟
3. ما تقييم القائم بالاتصال لحرية الصحافة والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية؟
4. ما تأثير ملكية الصحيفة على الحرية الصحفية والمسئولية الاجتماعية عند القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي في الصحافة الفلسطينية؟
5. ما مدى اطلاع القائم بالاتصال على قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني ومعرفته بالمواد الخاصة بحرية الرأي والتعبير؟
6. ما مدى معرفة القائم بالاتصال بمواثيق شرف المهنة الصحفية وارتباطها بأخلاقيات العمل الصحفي ومدى تأثيرها على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية؟
7. ما أبرز المعوقات التي تواجه القائم بالاتصال أثناء ممارسه الحرية ومسئوليتها الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية؟
8. ما هي المقترحات والحلول المناسبة التي يمكن أن تسهم في صون حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية وتحسين ظروف عملها.

أهـم الفــروض:

1. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند: مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تُعزى لمتغير النوع.
2. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند: مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تُعزى لمتغير السن.
3. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند: مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تُعزى لمتغير التعليم.

4. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية عند: مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية تُعزى لمتغير الانتماء السياسي.
5. لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى لمكان السكن.
6. لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى لنمط ملكية الصحيفة.
7. لا توجد فروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي في الصحيفة تُعزي للنوع .
8. لا توجد فروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي في الصحيفة تُعزي لمكان السكن.
9. لا توجد فروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي في الصحيفة تُعزي لنمط الملكية.
10. لا توجد فروق دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي في الصحيفة تُعزي للانتماء السياسي.
11. لا توجد علاقة دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل في الصحيفة ونمط الملكية.

المتغيرات الاحصائية :

أ. النوع: وله مستويان "ذكر، أنثى ".

ب. السن: وله أربعة مستويات: "من 20 عاماً الى أقل من 30 "، "من 30 – "40 ، "من 40–50" ، "من 50 عاما فأكثر" .

جـ. مكان السكن: وله مستويان " محافظات غزة ، الضفة الغربية ".

د. المؤهل العلمي: وله أربع مستويات" الثانوية العامة، دبلوم متوسط، البكالوريس، دراسات عليا".

هـ. الانتماء السياسي: وله خمس مستويات " فتح، حماس، جبهة شعبية، جبهة ديمقراطية، محايد".

و. الصحيفة : ولها ثلاثة مستويات " القدس، الحياة الجديدة، فلسطين".

ز. مجال العمل الصحفي: وله خمس مستويات: "مراسل صحفي، محرر صحفي، مدير تحرير، مصور، مخرج".

ح. التخصص: وله ثلاث مستويات "اعلام، لغة عربية، أخرى".

حدود الدراسة:

- **الحد المكاني:**

حددت الباحثة محافظات غزة والضفة الغربية مكاناً لإجراء الدراسة.

- **الحد الزماني:**

حددت الباحثة الفترة الزمنية من يناير 2006 حتى يناير 2013، حيث شهدت هذه الفترة أحداثاً كثيرة أبرزها فرض الحصار الاسرائيلي على قطاع غزة، والصراع بين حركتي فتح وحماس، مما أثر على انحياز بعض الوسائل الإعلامية لهذه الجهة أو تلك.

وحددت الباحثة الفترة الزمنية لاجراء المسح الميداني الشامل لجميع القائمين بالاتصال في صحف الدراسة الثلاثة وهي "القدس، والحياة الجديدة، وفلسطين" في يناير 2014م.

الاطار النظري للدراسة:

النظريات المستخدمة في الدراسة:

تستند هذه الدراسة الى ثلاثة نظريات هي:

أولاً: نظرية الحرية:

1. نشأة نظرية الحرية: [1]

ظهرت نظرية الحرية في المجتمعات الأوربية نتيجة لتطورات فكرية وأحداث سياسية واجتماعية، حيث اهتمت الصحافة بحرية التعبير والرأي وحرية الصحافة ليس حباً بها؛ بل لخدمة الأهداف الرأسمالية الاحتكارية، كما واستخدمت سلاح النشر سلاحاً قوياً للتأثير على الأحداث، والفكرة الأساسية لهذه النظرية انطلقت من انجلترا تحت المضمون التالي "إن لك الحق تعطي للناس الأفكار وأن تستلم منهم الأفكار".

2. مفهوم نظرية الحرية:

---

[1] بسام المشاقبة، **نظريات الاعلام**، ط ا(الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2011)، ص151.

طبقت هذه النظرية وما زالت تطبق في المجتمعات الغربية التي تنتهج الخط الرأسمالي الليبرالي، ويرى أصحاب هذه النظرية بأن الفرد ورفاهيته هي الغاية الأولى والأخيرة من وجود المجتمع، وذلك من منطلق أن المجتمع وجد لمصلحة الفرد، لذلك يجب أن نأخذ الاحتياطات لحماية الفرد من الاستبداد سواء كان استبداداً فرديا أو مجتمعياً أم على مستوى الدولة، والدولة ليست إلا وسيطاً يمارس الفرد من خلالها كل نشاطاته فإذا حاولت الحكومة أن تقف في وجه هذا النشاط يجب على الأفراد أن يحاربوها بكل ما لديهم من قوة ويسعوا إلى إسقاط الحكومة والإتيان بحكومة تتفق مع المذهب التحريري.1

ووفقاً لهذه النظرية يجب ألا يثق الأفراد في الحكومة لكي تحدد لهم ما هو الصواب وما هو الخطأ، فالبحث عن الحقيقة من الحقوق الأساسية للإنسان، فهي تدعو الصحافة بأن تقوم بخدمة الفرد وأن تؤدي إلى التغيير وأن تقوم الصحافة بنقد الحكومة والرقابة على السلطة التنفيذية فهذه النظرية تنظر للإنسان بأن له كيانه المستقل وقدرته على التمييز بين الصواب والخطأ.[2]

ويرى أصحاب النظرية أنَّ الصحافة يجب أن تتخلص من أية قيود أو رقابة تحد من حريتها في التعبير والنقد مع حرية الأفراد في إصدار الصحف وتوزيعها دون ترخيص سابق، مع الاستقلال المهني للعاملين في هذه الصحف وحريتهم في استقاء المعلومات ونشرها في إطار ما يسمح به القانون دون إكراه أو توجيه للصحف والصحفيين في ممارستهم مهنتهم.[3]

ووفقا لنظرية الحرية التي يرى أصحابها أنَّ الفرد يجب أن يكون حراً في نشر ما يعتقد أنه صحيحاً عبر وسائل الإعلام، كما وترفض هذه النظرية الرقابة أو مصادرة الفكر.[4]

3. خصائص النظرية:[5]

أ. ملكية الأفراد للإعلام والصحافة.

ب.إصدار الصحف غير مشروط بترخيص أو إخطار.

جـ. لا يشترط دفع تأمين مادي قبل الاصدار.

د. المواطن له الحق في ممارسة العمل الصحفي بغير شروط.

هـ. يمنع فرض الرقابة على الصحافة.

و. يسمح للصحافة بنقد رئيس الدولة، ونظام الحكم.

---

(1) بسام المشاقبة، **المرجع السابق**، ص 182.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص 182.

(3) محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط2(القاهرة: عالم الكتب، 2000م)، ص341

(4) محمد الموسوي، نظريات الاتصال والاعلام الجماهيري، **محاضرات لطلبة الماجستير**، قسم الاعلام والاتصال، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كلية الآداب والتربية ، ص57.

(5) بسام المشاقبة، **المرجع السابق**، ص158.

4. أهداف نظرية الحرية:

تهدف النظرية إلى تحقيق أكبر قدر من الربح المادي من خلال الإعلان والترفيه والدعاية، ومراقبة الحكومة بهدف كشف العيوب والفساد، بالإضافة إلى أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمتلك الحكومة وسائل الاعلام، أما كيفية إشراف وسائل الإعلام في ظل نظرية الحرية فيتم من خلال عملية التصحيح الذاتي للحقيقة في سوق حرة بواسطة المحاكمة.[1]

وتنطلق الفكرة الجوهرية لهذه النظرية كونها تسعى إلى ايصال الحقيقة إلى الناس، بالاضافة إلى أنها تخدم أحداً أو مؤسسة معينة في إطار عملها الإعلامي، كما أنها لا تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة سواء كان داخلياً أو خارجياً.

وتبنى هذه النظرية على وجود حرية صحافة حقيقية والمفهوم الأساس لحرية الصحافة يعني إمكانية البث والنشر بدون أية رقابة أو متطلبات قانونية لترخيص مسبق وتهديد وخوف من عقوبة متوقعة.

وتدعو هذه النظرية إلى فتح المجال لتداول المعلومات بين الناس بدون قيود من خلال جمع ونشر وإذاعة هذه المعلومات عبر وسائل الإعلام كحق مشروع للجميع.[2]

5. اتجاهات حرية الصحافة التاريخية :[3]

لخص جان كين (1991) في كتابه: الإعلام والديمقراطية الجدل حول حرية الصحافة في عدة اتجاهات تاريخية هي :

أ. الاتجاه الديني:

مثله "جون مليتون" وفيه عارض القيود على حرية الرأي والتعبير من منطلق أن الفرد رجلاً أو امرأة قد باركه الله بنعمه العقل، ومكنه من القراءة والحكم المبني على الضمير.

إن حرية الصحافة ضرورية كونها تساعد على تطوير نوازع الخير لدى الافراد، وينبغي أن تتعرض للاختبار بصفة منتظمة بتعريضها على آراء متباينة وخبرات منوعة.

ب. الاتجاه السياسي:

---

(1) محمد منير حجاب، **نظريات الاتصال**، ط1 (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2010م)، ص219.

(2) محمد الموسوي، **المرجع السابق**، ص57

(3) محمد منير حجاب، **المرجع السابق**، ص217.

مثله "جون لوك" فحرية الصحافة تنبغي أن تنطلق من مبادئ حقوق الفرد الطبيعية المتمثلة في حقه أن يقرر ويختار في كل مناحي الحياة الدينية والسياسية وغيرها ومن حق الفرد أن ينشر ويعبر عن آرائه بدون أية قيود تفرضها الحكومات.

جـ. الاتجاه النفعي:

يمثله كل من "بينثام" و"ميل" وكلاهما يعتقد لكي يعمل النظام السياسي بشكل اعتيادي يجب أن تكون في المجتمع (ميكانيزمات) تفعيل للتعبير عن الرأي العام.

ويرى كل منهما أن الرأي العام هو الضمانة الرئيسية لعدم إساءة استخدام الحكم أو التشريع في المجتمع، وهكذا فإن حرية الصحافة تهيئ وتخدم التعبير عن الرأي العام، ويضيف "ميل" أن الشعب لا يستطيع أن ينتقد حكومته إذا لم تقدم له المعلومات كاملة عن الشخصيات التي تدير الشأن العام في المجتمع وهذه مهمة الصحافة الحرة.

يمثله" جون ستيورت ميل" الذي انتقد المذهب النفعي الذي جعل من حرية الصحافة ضرورة براجماتية، ويرى "ميل" أن التداول الحر للأفكار من خلال الرأي العام هو مطلب أساسي لمجرد الوصول إلى الحقيقة.

وقد تبنى المؤسسون الأمريكيون على وجه الخصوص أفكار "ستيورت ميل" وجعلوها منطلقا لفهمهم عن دور الصحافة في المجتمع ونادوا بالتالي بحرية الصحافة، ويعتقد الكثيرون أن الفكر الذي طرحه "ميل" في هذا الخصوص يعطيه الأبوة الشرعية للصحافة الليبرالية في العالم.

6. المبادئ العامة لنظرية الحرية: [1]

أكدت نظرية الحرية على قدسية حرية التعبير والرأي والصحافة وحرية العقيدة ومع ذلك فإنها ارتكزت على جملة من المبادئ العامة والتي تتمثل فيما يلي:

أ. أن الانسان من حقه أن يتعرف على الحقيقة وأن يسعى إليها ويهتم بها في كل وقت.

ب. أن الوسيلة الوحيدة للوقوف على الحقيقة هي أن تعرض بالمناقشات الحرة المفتوحة، فإذا تضاربت الآراء في هذه المناقشات فلا ضرر من ذلك في الواقع إذ الحقيقة كما يقول "ستيوارت ميل" لا يمكن أن تظهر إلا إذا عوضت من جهات شتى.

جـ. أن الآراء وإن اختلفت اختلافا بعيدًا أو قريبًا فإنه ينبغي أن يتاح لكل ذي رأي فرصة يعرض فيها رأيه ويحاول إقناع الآخرين به ما استطاع، ووسط هذه الخلافات مهما بلغت حدتها يستطيع الرأي الصائب أن يظهر ويتغلب على غيره.

د. من حق الفرد أن يعرف، حيث أن حقه طبيعي مثل حقه في الماء والهواء ولكي يمارس هذا الحق الطبيعي لابد للصحافة أن تتمتع بحريتها كاملة دون أي قيود تأتي من خارجها.

---

[1] بسام المشاقبة، **المرجع السابق**، ص 157.

في نهاية المطاف سقطت نظرية ونقضت كل معنى للحرية أو الليبرالية إذا أصبحت خاضعة لفرد أو مجموعة أفراد أو مراكز قوى وجماعات ضغط سياسية واقتصادية وعنصرية.[1]

ويحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ماله تأثير سلبي على الأقليات في أي مجتمع، والتدخل في حياة الأفراد الخاصة، وبإمكان القطاع العام والخاص أن يمتلكا وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية ولكنها تشجع القطاع الخاص على امتلاك وسائل الإعلام.[2]

ومن الانتقادات التي تعرضت إليها نظرية الحرية بأن وسائل الإعلام أصبحت تحت شعار الحرية تعرض الأخلاق العامة إلى الأخطار، وتقحم نفسها في حياة الأفراد الخاصة دون مبرر، وتبالغ في الأمور التافهة من أجل الإثارة وتسويق المادة الإعلامية الرخيصة، كما أن الإعلام أصبح يحقق أهداف الأشخاص الذين يملكون على حساب مصالح المجتمع وذلك من خلال توجيه الإعلام لأهداف سياسية أو اقتصادية، وكذلك من خلال تدخل المعلنين في السياسة التحريرية، وهنا يجب أن ندرك أن الحرية مطلوبة بشرط أن تكون في إطار الذوق العام، فالحرية المطلقة تعني الفوضى، وهذا يسئ إلى المجتمع ويمزقه.[3]

تستفيد الدراسة من النظرية من خلال التعرف على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية والتشريعات الفلسطينية الناظمة لها، وحجمها والمساحة المتاحة له أثناء ممارسته لعمله الصحفي دون قيود، والمعوقات التي تمنعه من الحصول على المعلومات ونشرها في الصحف الفلسطينية.

ثانياً: نظرية المسئولية الاجتماعية:

1. **نشأة نظرية المسئولية الإجتماعية:**

تعد نظرية المسؤولية الإجتماعية من النظريات التي تتبنى النظرة التحررية المتفائلة للإنسان والتي توجهت إلى الإنسان الانهزامي والمستسلم للضغوط سواء كانت من الدولة أو المجتمع؛ لذلك أعلنت الحرب بلا هوادة على الإنسان العاجز المتكاسل الرخو الجبان الذي لا يؤمن بالتغيير والمقاومة والممانعة الذي يعتمد على تحقيق طموحه على الآخرين.

ومن هذا المنطلق خرج مجموعة من الباحثين الذين وجدوا أن الحرية المطلقة قد تتحول في لحظة ما إلى وحش يفترس حريات الانسان بل وحرية المجتمع.

---

(1) عبد المجيد شكري، **الاتصال الاعلامي آفاق المستقبل**، وتحديات قرن، ط 1(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1995)، ص34.

(2) محمد منير حجاب، **المرجع السابق**، ص223.

(3) كامل مراد، **الاتصال الجماهيري والاعلام " التطور، الخصائص، النظريات"**، ط1(الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011)، ص256.

إن الحرية التي تناسب العمل الصحفي هي الحرية النسبية وليست المطلقة بحدود القانون وبحدود الصالح العام، وقلما اعترفت الحرية المطلقة بأي نوع من القيم الإنسانية، فان مفهوم حرية المسؤولية هو تهذيب للحرية المطلقة وتحويلها إلى ما يشبه المسؤولية.

أكدت لجنة حرية وسائل الإعلام، أن كل حرية يقابلها مسئولية اجتماعية، وطالبت بإنشاء هيئة اختيارية للإشراف على انحراف الصحافة، ومن ثم ظهرت نظرية المسئولية الاجتماعية تلبية للاحتياجات المتجددة للمجتمعات المعاصرة

وتقوم هذه النظرية على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسئولية الاجتماعية، وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العالم رقيبًا على آداب المهنة بعد أن استخدمت وسائل الإعلام في الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة مما أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية.[1]

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية، ويجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة، ونلاحظ أن هذه المعايير تفتقد إليها نظرية الحرية، ويجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الالتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون والمؤسسات القائمة، ويجب أن تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع، كما أن الجمهور العام لـه الحق في أن يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا، وأن التدخل في شؤون وسائل الاعلام يمكن أن يكون مبرره تحقيق هذه المصلحة العامة، أضف إلى ذلك أن الإعلاميين في وسائل الاتصال يجب أن يكونوا مسئولين أمام المجتمع بالإضافة الى مسئولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية.[2]

واستهدفت هذه النظرية التوفيق بين حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الليبرالية، حيث ترى هذه النظرية أنّ "كل حرية يقابلها مسؤولية " معنى هذا أنه بينما ركزت نظرية الحرية أساساً على الحرية ركزت النظرية الجديدة أساساً على المسؤولية، وبذلك يكون "التوجه الأساسي لهذه الفلسفة في الإعلام هي المراقبة الذاتية والالتزام الأخلاقي والإجتماعي بالرسالة السامية التي تؤديها الصحافة دون التضحية بقيم الحرية والاستقلال والمبادرة". [3]

ووفقاً لنظرية المسئولية الاجتماعية يجب على وسائل الإعلام أنَ تخدم النظام السياسي القائم عن طريق الإعلام، وعن طريق المناقشة الحرة المفتوحة في كافة المسائل التي تهم المجتمع

---

(1) بسام المشاقبة، **المرجع السابق**، ص175.

(2) **المرجع السابق نفسه** ، ص175

(3) أحلام باي، معوقات حرية الصحافة في الجزائر، دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة، **رسالة ماجستير غير منشورة** (الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة ، 2007) ، ص48.

كما تقع عليها مسؤولية تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام حتى تستطيع هذه الأخيرة إصدار أحكام متزنة وصحيحة على الأحداث العامة، كذلك على وسائل الإعلام أن تراقب أعمال الحكومة والشركات والهيئات العامة صيانة لمصالح الأفراد والجماعات.[1]

2. الظروف التي ساهمت في ظهور هذه النظرية :[2]

أ. دور تكنولوجيا الاتصال والإعلام في تغيير المثير من معالم الحياة.

ب. النقد المرير الموجه للصحافة الغربية ووسائل الإعلام المختلفة التي تحولت إلى عنصر ضغط على الحكومات بعد تنامي احتكاراتها وتوسع حجمها وازدياد أهميتها.

جـ. إرساء قواعد مهنة الصحافة وتبلور تقاليدها المهنية والأخلاقية، والحاجة إلى أخلاقيات إعلامية تصون هذه المهنة وتحمي قيم المجتمع.

3. أهداف نظرية المسئولية الاجتماعية:[3]

أ. رفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الانفعال.

ب. الإعلام والترفيه والحصول على الربح إلى جانب الأهداف الاجتماعية الأخرى.

4. محددات نظرية المسئولية الاجتماعية:[4]

تقوم النظرية على ربط العاملين بأجهزة الإعلام من خلال مواثيق الشرف الخالصة، ولا تتعرض للقيم الإيجابية التي تناضل من أجلها وسائل الإعلام كمقاومة الاحتكارات والاستغلال والتقريب بين شعوب العالم، ومساعدة الشعوب على طلب الحرية، كما أن الحرية حق وواجب لا بد وأن يشعر المجتمع بهذه الحرية التي تحمل في طياتها تبعات كثيرة يجب أن تضطلع بها المؤسسات الإعلامية بمسؤولية أخلاقية وقانونية أمام الجمهور من خلال القيام بالوظائف بالمحددات التالية:

أ. خدمة النظام السياسي القائم وذلك عن طريق الإعلام والمناقشة والحوار المفتوح في جميع المسائل التي تهم المجتمع.

ب. تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام تنويراً يجعل من اليسير عليه أن يحكم نفسه بنفسه حكماً صحيحاً على الأحداث العامة.

---

(1) **المرجع السابق نفسه** ، ص48.

(2) كامل مراد ، **المرجع السابق** ، ص263.

(3) محمد منير حجاب ، **المرجع السابق**، ص223.

(4) كامل مراد، **المرجع السابق**، ص179 .

جـ. رعاية المصالح العامة وتفضيلها على المصالح الخاصة أو الحيلولة دون سيطرة الأخيرة حتى لا تضر بالمصالح العامة.

من هنا يتبين أن فلسفة هذه النظرية تنحصر في عدم إثارة الغرائز بقدر ما تثير عقولهم وتشجع هذه العقول، إن نظرية المسئولية الاجتماعية للإعلام والصحافة هي نظرية تسد حاجة القارئ السريعة كما أنها لا تبحث عن الحقيقة، وتحاول توصيلها إلى القراء والمستمعين والمشاهدين وتحملهم للسعى وراءها.

5. المبادئ التي تقوم عليها نظرية المسئولية الاجتماعية:

أ. هناك التزامات معينة للمجتمع يجب أن تتقبلها وسائل الإعلام.

ب. إن تنفيذ هذه الالتزامات يجب أن يكون من خلال المعايير المهنية الراقية لنقل المعلومات مثل الحقيقة، الدقة، الموضوعية والتوازن.

جـ. قبول هذه الالتزامات وتنفيذها يتطلب التنظيم المهني الذاتي لوسائل الإعلام في إطار القوانين والمؤسسات القائمة.

د. يجب أن تتجنب وسائل الإعلام بأي حال ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى أو يثير الأقليات في المجتمع.

هـ. يجب ألا تقل مسؤولية الصحفي أو المهنيين في وسائل الإعلام أمام المجتمع عن مسؤوليتهم أمام الملاك وأسواق الصحف في التوزيع أو الإعلان.

و. تعدد الوسائل الإعلامية بما يعكس تنوع الآراء في المجتمع وحق الأفراد في الرد والتعليق في مختلف وجهات النظر.[1]

ي. إن الالتزام بالمعايير السابقة يجعل الجمهور والمجتمع يتوقع إنجازًا راقيًا، وبالتالي فإن تدخله في هذه الحالة يستهدف تحقيق النفع العام.

ن. يجب ألا تقل مسؤولية الصحفي أو المهنيين في وسائل الإعلام أمام المجتمع عن مسؤوليتهم أمام الملاك وأسواق الصحف في التوزيع أو الإعلان.[2]

وتستفيد الدراسة من النظرية من خلال التعرف على اتجاهات القائمين بالاتصال في الصحافة الفلسطينية نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية ومدى إدراكهم ووعيهم بوظائف الصحافة ومسؤولياتها الاجتماعية وأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الصحفي، ومدى تأثيرها على ممارستهم لعملهم.

---

[1] محمد حسام الدين، **المسئولية الاجتماعية للصحافة**، ط1(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003م)، ص61.

[2] محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط1 (القاهرة: عالم الكتب للطباعة ، 1997م)، ص344.

ثالثاً: نظرية حارس البوابة:

١. نشأة نظرية حارس البوابة:

تقوم فكرة النظرية بأنه طول الرحلة التي تقطعها المادة الاعلامية حتى تصل الى الجمهور توجد نقاط أو بوابات يتم فيها اتخاذ قرارات بما يدخل ويخرج، وأنه كلما طالت المراحل التي تقطعها الأخبار حتى تظهر في وسيلة الإعلام ازدادت المواقع التي يصبح فيها من سلطة فرد أو عدة أفراد ما اذا كانت الرسالة ستصل بنفس الشكل أو بعد إدخال تعديلات عليها، وهذا يفسر النفوذ الكبير لحراس البوابات في انتقال المعلومات.[1]

وركزت تلك الدراسات على المحاور الرئيسية لحراس البوابة بدون استخدام مصطلح حارس البوابة، وتناولت تلك الدراسات مضامين متنوعة أهمها: السيطرة أو التحكم، حيث قدمت تحليلاً وظيفياً لأساليب السيطرة والتحكم التنظيمي والاجتماعي في غرفة التحرير والأخبار والإدراك المتناقض لدور العاملين في الصحف والمجلات.[2]

واعتبر العلماء أن نظرية "لوين" من أفضل نظريات الاتصال التي تناولت القائم بالاتصال، ويؤدي حارس البوابة الإعلامية دوراً مهماً فيما يتعلق بانسياب المعلومات إلى الجمهور، حيث يتحكم في تلك المعلومات من ناحيتين:[3]

أ. **الناحية الأولى:** تتحكم في الاعتبارات الشخصية لحراس البوابة الإعلامية في إدخال ما يريدون من معلومات وقد يتم اختيار تلك المعلومات عمدياً بغرض إحداث تأثير على الجمهور المناسب.

ب. **الناحية الثانية:** قد تلجأ وسائل الإعلام أحياناً إلى حجب الحقيقة أو المواد التي يحتاجها الجمهور لتعزيز ثوابته الثقافية، وحماية بنيانه الاجتماعي، وبالتالي فإن حرس البوابة الإعلامية من خلال إتاحته لمعلومات معينة للجمهور، فإنه قد يحرمهم من معلومات أخرى.

ويوضح محمد حجاب أنه يوجد مجموعة من حراس البوابة يقفون في جميع مراحل السلسلة التي يتم بمقتضاها نقل المعلومات، ويتمتع هؤلاء الحراس بالحق في أن يفتحوا البوابة أو يغلقوها أمام أية رسالة تأتي إليهم كما أنّ من حقهم إجراء تعديلات على الرسالة التي ستمر.[4]

---

(1) جيهان رشتي، **الأسس العملية لنظريات الاعلام**، ط3 (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1993م)، ص294.

(2) بسام مشاقبة، **المرجع السابق**، ص113.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص113.

(4) محمد حجاب، **المرجع السابق**، ص271.

وترى الباحثة أنّ حارس البوابة يعني السيطرة على مكان استراتيجي في سلسلة الاتصال، حيث تمر المعلومات بمراحل مختلفة حتى تظهر في إحدى وسائل الإعلام، وتنظم هذه المراحل " البوابات" قدر ونوع المعلومات التي ستمر من خلالها، ما يتطلب فهم وظيفة حراس البوابة وفهم المعلومات التي تتحكم في القرارات التي يصدرونها.

2. العوامل التي تؤثر على قرارات حارس البوابة الاعلامية؟

هناك مجموعة من التأثيرات يمكن أن تؤثر على قرارات حارس البوابة الإعلامية وهي كالتالي:[1]

أ. تأثير الأيديولوجية، حيث تؤثر سياسة الدولة وطبيعة النظام السياسي على محتوى ما تقدمه وسائل الاعلام.

ب. التأثير على المضمون من خارج المؤسسة الإعلامية، حيث تؤثر القوانين المنظمة وجماعات الضغط.

جـ. تأثير المؤسسة الإعلامية على المضمون المقدم من خلال سياستها والأهداف الموضوعة لها وسعيها نحو تحقيق المصلحة العامة أو الربح أو الموازنة.

د. تأثير نظام العمل، وتبرز فيه قيود الوقت، والقيم الإخبارية، والمصادر التي يعتمد عليها القائم بالاتصال.

هـ. التأثيرات التي يحدثها القائم بالاتصال في المضمون من خلال خصائصه وصفاته واتجاهاته وكفاءته المهنية.

وتوصلت الدراسات الإعلامية التي تناولت حارس البوابة الإعلامية إلى وجود العديد من العوامل التي تؤثر على القائم بالاتصال، وتؤدي دوراً أساسياً في تحديد ما ينشر وما لا ينشر[2]، **ومن أهم العوامل التي تؤثر على عمل حارس البوابة الاعلامية هي:**

أ. معايير المجتمع وقيمه وتقاليده:

يعد النظام الاجتماعي الذي تعمل في إطاره المؤسسات الإعلامية من القوى الأساسية التي تؤثر على القائمين بالاتصال، وينطوي النظام الاجتماعي على قيم ومبادئ يسعى لإقرارها، ويعمل على تقبل المواطنين لها، ويرتبط ذلك بوظيفة التنشئة الاجتماعية السائدة، وقد لا يقدم القائم

---

(1) ماجدة مراد، العوامل المؤثرة على بناء القائم بالاتصال لأجندة الأخبار في الاذاعة المصرية، **المجلة المصرية لبحوث الاعلام**، العدد الثامن والعشرون، (القاهرة: كلية الاعلام بجامعة القاهرة، أكتوبر–ديسيمر،2007)، ص202.

(2) محمد حجاب، **المرجع السابق** ، ص273.

بالاتصال على تغطية كاملة للأحداث التي تقع من حوله، وقد لا يكون هذا الإغفال نتيجة تقصير أو عمل سلبي، ولكن إحساساً بالمسئولية والحفاظ على بعض الفضائل الفردية أو المجتمعية[1].

ب. معايير ذاتية تتضمن عوامل التنشئة الاجتماعية والتعليم والاتجاهات والميول والانتماءات والجماعات المرجعية:

تؤدي الخصائص والسمات الشخصية للقائم بالاتصال دوراً في ممارسة دور حارس البوابة الإعلامية مثل: النوع، العمر، الدخل، الطبقة الاجتماعية، التعليم، الانتماءات الفكرية، أو العقائدية، الإحساس بالذات.[2]

ويعد الانتماء عنصراً محدداً من محددات الشخصية لأنه يؤثر في طريقة التفكير أو التفاعل مع العالم المحيط بالفرد .[3]

كما وأن الفرد ينتمي إلى بعض الجماعات التعليمية والاجتماعية والسياسية والإقتصادية التي تعد بمثابة مرجعيات يشارك فيها الفرد أعضاءها في الدوافع والميول والاتجاهات وتتمثل قيمهم ومعاييرهم في اتخاذ قراره أو قيامه بسلوك معين.[4]

ج. معايير مهنية تشمل سياسة الوسيلة الإعلامية، مصادر الأخبار المتاحة، وعلاقات العمل وضغوطه:

يذكر حسن مكاوي وليلي السيد نقلاً عن "وتني" أن القائم بالاتصال يتعرض للعديد من الضغوطات التي تؤثر على توافقه مع المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها والتوقعات التي تحدد دوره في نظام الاتصال.[5]

وتتضمن المعايير المهنية سياسة الوسيلة الإعلامية ومصادر الأخبار المتاحة، وعلاقات العمل وضغوطه، ويمكن الوقوف عليها على النحو التالي:

1. سياسة المؤسسة الإعلامية:

عرفت ليلى عبد المجيد ومحمود علم الدين السياسة التحريرية بأنها: "مجموعة المبادئ والقواعد والخطوط العريضة التي تتحكم في الأسلوب أو الطريقة التي يقدم بها المضمون الصحفي، وتكون في الغالب غير مكتوبة؛ بل مفهومة ضمنياً من جانب أفراد الجهاز التحريري، وتظهر في

---

(1) حسن مكاوي، ليلي السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط1(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998م)، ص183،177.

(2) منال المزاهرة، **نظريات الاتصال**، ط1(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012م)، ص242.

(3) حسن الزويني، "**أولويات التحكم القيمي لأداء القائم بالاتصال في معالجة موضوعات العنف: دراسة ميدانية للعاملين في قناتي بلادي والحرية**"، **مجلة الاستاذ**، العدد 200(بغداد: جامعة بغداد كلية الاعلام،2012م)، ص1020.

(4) كامل مراد، **المرجع السابق**، ص285.

(5) حسن مكاوي، ليلى السيد، **المرجع السابق**، ص183.

سلوكهم وممارستهم للعمل الصحفي، وتخضع لقدر من المرونة تختلف درجته من صحيفة لأخرى ومن فترة لأخرى داخل الصحيفة نفسها[1].

ويذكر علي القرني أن القائمين على أمور الصحافة يتعرضون لضغوط عديدة من الاتجاهات الصحفية والمؤسسية حيث إن أجندة المؤسسات السياسية هي التي تحدد بطريقة مباشرة أجندة الصحفيين تجاه الأحداث والوقائع التي يواجهونها، إضافة إلى الرقابة التي تتبع نوعين، الأول الرقابة الذاتية الناتجة عن قناعة الصحفي، الثاني هو الرقابة السلبية الناتجة عن الضغوط الخارجية على المؤسسات الإعلامية. [2]

وحدد محمد عبد الحميد نتائج تأثير سياسة المؤسسة على الأداء المهني للقائم بالاتصال على النحو التالي:[3]

أ. يضع القائم بالاتصال انتماءه إلى المؤسسة الإعلامية في مقدمة اهتماماته بالجمهور وحاجاته.

ب. ترتفع قيمة الانتماء إلى المؤسسة الإعلامية كلما تعددت المكاسب التي يحققها القائم بالاتصال من هذا الانتماء الذي يمكن أن يتبلور في مفهوم الثروة أو السلطة أو النفوذ.

جـ. تحدث حالة من التوحد بين القائم بالاتصال والمؤسسة من حيث الأهداف وتنفيذ سياساتها في مجالات الإنتاج والنشر والتوزيع.

د. يتأثر إقتراب القائم بالإتصال من مصادر المعرفة أو المعلومات وتعامله معها بمفهوم التوحد ونتائجه، وبالتالي فإن تنفيذ أهداف المؤسسة وسياستها تتم بشكل آلي ويؤثر على ترتيب أجندة النشر.

هـ. تثير هذه الصورة البحث في دور القوى التي تدعم وجود المؤسسات الإعلامية واستمرارها في رسم الأجندة المشتركة للمؤسسة والقائم بالاتصال، وتحديد أولوياتها وأساليب النشر بما يتفق مع المفاهيم السائدة في المؤسسة.[4]

2. مصادر الأخبار:

أشارت معظم الدراسات إلى امكانية استغناء القائم بالاتصال عن جمهوره، وصعوبة استغنائه عن مصادره وتتمثل تأثيرات المصادر على القيم الإخبارية والمهنية في الآتي:[1]

---

(1) ليلى عبد المجيد، محمود علم الدين، **فن الكتابة الصحفية**، بدون طبعة(القاهرة: بدون دار النشر،1991)، ص83.

(2) علي القرني، الاعلاميون السعوديون: **دراسة مسحية على استخدامات الوسائل** ، بدون طبعة(الرياض: كلية الآداب بجامعة الملك سعود، بدون سنة)، ص3.

(3) انتصار سالم، دور الصحف المصرية في تشكيل معارف جمهور القراء واتجاهاتهم نحو القضايا السياسية، دراسة تطبيقية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (الزقازيق: كلية الآداب بجامعة الزقازيق، 2009م) ، ص130.

(4) محمد عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص380.

أ. تقوم وكالات الأنباء بتوجيه الانتباه إلى أخبار معينة بطرق عديدة.
ب. تؤثر الوكالات على طريقة توزيع وسائل الاتصال لمراسليها لتغطية الأحداث الهامة.
جـ. تصدر وكالات الأنباء سجلاً يومياً بالأحداث المتوقع حدوثها في المدن الكبرى.
د. تقدم وكالات الأنباء بشكل غير مباشر النموذج الذي يتعرض له المسئولون عن التحرير.
هـ. تقلد الصحف الصغرى الصحف الكبرى في أسلوب تحليل المضمون.

3.علاقة العمل وضغوطه:

تضع علاقات العمل بصماتها على القائم بالاتصال حيث يرتبط مع زملائه في العمل في علاقات تفاعل تخلق بعداً اجتماعياً وترسم من خلال هذه العلاقة جماعة أولية بالنسبة للقائم بالاتصال، وبالتالي تجدهم يتوحدون مع بعضهم داخل المجموعة، ويتعاملون مع العالم من خلال إحساسهم الذاتي داخل الجماعة، وهذا ما يجعل الصحفي متعمداً بدرجة كبيرة على هذه الجماعة ودعمها المعنوي. [2]

4. معايير الجمهور:

يؤثر الجمهور على القائم بالاتصال، فالرسائل التي يقدمها القائم بالاتصال تحددها توقعاته عن ردود فعل الجمهور، ومن هنا يقوم الجمهور بدور إيجابي في عملية الاتصال، ويتعين على القائم بالاتصال تحديد جمهوره بدقة لأن تصوره للجمهور يؤثر على قراراته تأثيراً كبيراً.[3]

وهنا ترى الباحثة أن العوامل الاجتماعية المؤثرة على نظرية حارس البوابة تفضي إلى أي نظام اجتماعي يشتمل على قيم ومبادئ يسعى لإقرارها، وإن وسائل الإعلام تعكس هذا الاهتمام بمحاولتها الحفاظ على القيم الثقافية والاجتماعية السائدة إلى جانب أن الجماعات المرجعية التي ينتمي إليها القائم بالاتصال تضطلع بدور في تحديد ميوله واتجاهاته ودوافعه.

نقد حارس البوابة:

إن مفهوم حارس البوابة لا ينطبق إلا على قنوات الإتصال القائمة داخل جماعة بعينها، مثل فريق المحررين، ونظراً لأن وكالات الأنباء وهيئات التحرير المسئولة في وسائل الإعلام

---

(1) عبد القادر شعباني وآخرون، **المعالجة الخبرية التليفزيونية العربية بين المتطلبات المهنية والتوجهات السياسية "، سلسلة بحوث اذاعية 58**(تونس: اتحاد الاذاعات العربية، 2006)، ص14.

(2) علي القرني، **المرجع السابق**، ص5.

(3) محمد الحصيف، **تأثير وسائل الاعلام: دراسة في النظريات والاساليب**، بدون طبعة(الرياض: مكتبة العبيكان، 1994) ص22.

الجماهيري لا تمثل جماعة اجتماعية بالمعنى الذي قصده "لوين"، لهذا فإن مفهوم حارس البوابة لا يصلح للتطبيق على كل فئات القائمين بالاتصال.[1]

ويذكر محمد الجوهري أن باس يقترح التمييز بين المجالين التاليين:[2]

1. المجال الرئيس الذي تمثله وكالات الأنباء والمخبرون الصحفيون الذين يتولون جمع الأنباء، ويحدد هذا المجال الأحداث التي تستحق الكتابة والنشر عنها، ومن ثم يحدد الأخبار التي تصل إلى القائمين بالاتصال.
2. المجال الثاني وتمثله إدارات التحرير التي يعمل فيها محررو الأنباء، وتقتصر مهمته على تعديل وتحرير المادة الإعلامية الخام الواردة من المراسلين، وهذا ما يبيّن أنّ وظيفة حارس البوابة تؤدى بشكل منفصل وعلى نحو مختلف في كل مجال على حدة.

النماذج التفسيرية لنظرية حارس البوابة الإعلامية:

تشرح النماذج التفسيرية لنظرية حارس البوابة الإعلامية المرتكزات التي تعتمد عليها لبيان عمل حارس البوابة في إطار عملية الاتصال:

أ. نموذج لوين:

يعد "كيرت لوين" أول من استحدث فكرة تدفق المعلومات، حيث أنه يفترض أن تدفق المعلومات غير متساو في جميع الأحوال، ويمر التدفق الإعلامي بسلسلة من البوابات التي يسطر عليها أفراد أو مؤسسات يحملون صفة حراس البوابة، ويضم هذا النموذج خمسة عناصر أساسية هي: مصدر المعلومات، المرسل، قناة الاتصال، المستقبل، والوجهة أو الهدف.[3]

ب. نموذج شومكير ورايس:

بين شومكير ورايس أن سياسة الدولة وطبيعة النظام السياسي تؤثران على محتوى ما تقدمه وسائل الاعلام، ويأتي في المرتبة الأولى التأثير على المضمون من خارج المؤسسة الإعلامية، مثل تأثيرات القوانين المنظمة وجماعات الضغط ثم تأثير المؤسسة الإعلامية على المضمون المقدم من خلال سياستها وأهدافها، ثم تأثير نظام العمل ويشمل: " قيود الوقت، القيم الإخبارية، المصادر

---

(1) منال المزاهرة ، **المرجع السابق**، ص273.

(2) محمد الجوهري وآخرون، **علم الاجتماع ودراسة الاعلام والاتصال**، بدون طبعة(الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1992)، ص55.

(3) كامل مراد، **الاتصال الجماهيري والاعلامي**، ط1(عمان: دار المسيرة والتوزيع، 2011)، ص122، 123

التي يتم الاعتماد عليها، والتأثيرات التي يحدثها القائم بالاتصال في المضمون من خلال خصائصه وصفاته واتجاهاته.[1]

جـ. نموذج وستلي وماكلين :

يعتبر هذه النموذج تطويراً للنموذج الذي قدمته كيرت لوين، وينقسم هذا النموذج الى أربعة أقسام، يركز القسم الأول على الحالة التي يشاهد بها الفرد الأحداث التي تقع من حوله، ويشتمل على مصدر المعلومات الذي قد يكون فرداً أو جماعة أو نظاماً اجتماعياً يؤثر في المتلقي، الذي يصدر رجع الصدى للمصدر، ويحيطه علماً بمدى تأثير رسالته، ويظهر دور حارس البوابة في القسم الثالث حيث يقوم باختيار الأحداث التي تلائم احتياجات المتلقي من وجهة نظر المصدر، ويأخذ القسم الرابع في الاعتبار رجع الصدى من المتلقي إلى حارس البوابة ومن ثم إلى المصدر.[2]

د.نموذج جايبر وجونسون:

يقدم هذا النموذج تصوراً للعلاقة بين حارس البوابة والمصدر، ووفقاً للنموذج فإن العلاقة التبادلية بين الطرفين تتم قراءتها من خلال رؤية حارس البوابة لما تفرضه مقتضيات العمل وإدراك حارس البوابة للأهداف الخاصة بالمصدر واهتمامات الجمهور.[3]

هـ. نموذج مالتزاك:

يتناول الاتصال الجماهيري كعملية معقدة ومتشابكة الأطراف، تتم في إطار اجتماعي نفسي، وتوجد مجموعة عناصر تؤثر في القائم بالاتصال أثناء عمليتي الاختيار والتشكيل، وتؤدي إلى اختيار محتويات معينة مما يعرض عليه، وتشمل هذه الضغوط ضغوط الرسالة، والوسيلة، القائم بالاتصال عن نفسه، وبناء شخصية القائم بالاتصال، ووجود القائم بالاتصال في فريق العمل، عدا عن وجوده في منظمة إعلامية، وضغوط الجمهور، والبيئة الاجتماعية للقائم بالاتصال.[4]

و. نموذج باس:

يقسم هذا النموذج عملية حراسة البوابة الإعلامية إلى مرحلتين ويطلق على المرحلة الأولى مرحلة الجمع، ويقصد فيها جمع المراسلين والمندوبين الأخبار لتقديمها إلى المؤسسة الإعلامية، وتشكل هذه المرحلة محط اهتمام دراسات القائم بالاتصال، بينما تتم المرحلة الثانية داخل المنظمة

---

(1) ماجدة مراد، **المرجع السابق**، 203.

(2) كامل مراد، **المرجع السابق**، ص135.

(3) منال المزاهرة، **المرجع السابق**، ص260.

(4) **المرجع السابق نفسه**، ص 32.

الإعلامية، حيث يقوم حراس البوابة الإعلامية بتعديل مفردات الرسالة حتى يتم التوصل إلى الشكل النهائي وتقديمها للجمهور.[1]

ي. نموذج جالتنج وروج:

يركز على عدد من المعايير التي إذا توافرت في مضمون ما زادت من فرصة مروره عبر البوابات الإعلامية وتضم هذه المعايير: الوضوح، توقيت الحدث، الضخامة، والتوافق مع التوقعات المحتملة للقائم بالاتصال، إلى جانب القيم الثقافية والاجتماعية للمجتمع، والمفاجأة، والاستمرارية، إضافة إلى البنية أو التركيب والانسجام وشدة القيمة.[2]

ن. نموذج فسترشتال وجوهانسون:

يركز النموذج على ثلاثة معايير أساسية تزيد من احتمال عرض الأخبار الخارجية هي: الأهمية، القرب، وتوجد علاقة تربط هذه العناصر بمفهوم الأيدلوجية إذ يستمد النموذج أهميته من علاقته بالأيدلوجية حيث التأثير على القيم الخاصة بالنشر أو المنع من أي مجتمع من المجتمعات.[3]

وتستفيد الدراسة من النظرية من خلال التعرف على اتجاهات القائمين بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية، والعوامل التي يمكن أن تشكل اتجاهاتهم المختلفة ومدى تأثير سياسة المؤسسة الإعلامية على المعايير المهنية عندهم ، وما يتعرضون له من ضغوطات داخلية وخارجية.

نوع الدراسة ومنهجها وأدواتها:

نـوع الدراسـة:

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد، أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها، دون الدخول في أسبابها أو التحكم فيها، وذلك

---

(1) جيهان رشتي، **المرجع السابق**، ص296،295.

(2) منى فرج ، المعايير الرقابية للفيلم السينمائي الروائي في السينما والتليفزيون، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية الاعلام،2001)، ص33.

(3) **المرجع السابق نفسه**،ص39

بغض النظر عن وجود أو عدم وجود فروض سببية محددة مسبقاً، كما تستهدف تقدير عدد مرات تكرارات حدوث ظاهرة معينة ومدى ارتباطها بظاهرة أو مجموعة الظاهرات.[1]

منهجا الدراسة وأدواتها :

أ. منهجا الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهجين أساسيين هما منهج المسح ، ومنهج العلاقات المتبادلة:

أولاً: منهج المسح :

يستخدم هذا المنهج في مسح عينة من القائمين بالاتصال بصحف الدراسة المختلفة، وسيتم في إطاره استخدام أسلوب مسح أساليب الممارسة، ويقصد به دراسة الجوانب والأساليب الإدارية والتنظيمية التي تتبعها أجهزة الإعلام وإداراته في مختلف المجالات الإعلامية، بهدف تطوير الواقع التطبيقي الفعلي، والتعرف على الطرق التي تتبعها الأجهزة في ممارسة نشاطاتها المختلفة باعتبار أن نجاح الجهود الإعلامية ينبني على مدى فعالية الجوانب الإدارية والتنظيمية، ويشمل هذا النوع من المسوح الجوانب التالية:[2]

1. دراسة الوضع العام للوسائل الإعلامية المختلفة ومسح أساليب الممارسة ومشكلاتها بالنسبة لوسيلة إعلامية أو عدد من الوسائل في دولة أو مجموعة من الدول.
2. دراسة مدى استخدام وسائل الإعلام المختلفة وأشكاله وقنواته في الاتصال بفئات الجماهير المختلفة سواء في مجال الإعلام الداخلي والخارجي أو العلاقات العامة والإعلام.
3. دراسة مدى اتجاه وسائل الإعلام وأجهزته وإداراته إلى استخدام البحوث والإفادة من نتائجها في وضع الخطط ورسم السياسات وترشيد الأداء الإعلامي ونوعية هذه البحوث، والأساليب المستخدمة في إجرائها والصعوبات التي تصادف الأجهزة في القيام بمثل هذه البحوث.
4. التعرف على أهم المشكلات والمعيقات التي تصادف أجهزة الإعلام وإداراته ووسائله التي تعوقها عن أداء وظيفتها الإعلامية بالمستوى الفني المستهدف.

ثانياً : منهج العلاقات المتبادلة وفي إطاره تم استخدام:

- **أسلوب المقارنة:** وهو يهدف إلى التعرف على كيفية حدوث الظاهرات وأسبابها، ولكي يصل الباحث إلى هذه النتيجة فإنه يعمد إلى عقد مقارنات لجوانب الاتفاق والاختلاف

---

(1) سمير حسين، **دراسات في مناهج البحث الإعلامي :بحوث الإعلام**، ط2(القاهرة : مكتبة عالم الكتب، 2006)، ص123.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص 158-160.

بين عدد من الظاهرات لكي يتعرف على العوامل والمتغيرات المتكررة التي تصاحب أحداثاً أو ظروفاً معينة، وما إذا كانت هذه العوامل أو المتغيرات تسبب حدوث الظاهرة بهذه الطريقة، أي التأكد من التأثير السببي لعوامل ومتغيرات معينة في حدوث ظاهرات معينة.[1]

- **الدراسات الارتباطية:** بهدف التعرف على العلاقات بين المتغيرات المختلفة في الظاهرة أو مجموعة الظاهرات موضع الدراسة، فهي تمثل إحدى الطرق الرئيسية لهذا المنهج، وتستهدف تحديد العلاقة بين متغيرين أو أكثر ومقدار هذه العلاقة وتحليلها وتحديد أبعادها وجوانبها المختلفة.[2]

ب. أداتا الدراسة:

استخدمت الباحثة في دراستها الأداتين التاليتين:

1- الإستبانة:

استخدامت الباحثة صحيفة الاستقصاء وهي أحد الأساليب الأساسية التي تستخدم في جمع بيانات أولية أو أساسية أو مباشرة من العينة المختارة أو من جميع مفردات مجتمع البحث عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة والمعدة مقدماً، وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة أو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم أو الدوافع والعوامل والمؤثرات التي تدفعهم لتصرفات سلوكية معينة[3]، ولقد تضمنت الاستبانة (49) سؤالاً متنوعاً مغلقاً ونصف مغلق.

- **وصف الإستبيان وخطوات بنائه:**

يهدف الإستبيان إلى التعرف على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية، وقد اتبعت الباحثة الخطوات التالية في إعداد الإستبانة إذ قامت الباحثة بتقسيم صحيفة الاستقصاء إلى أربع وحدات هي:

الوحدة الأولى: السمات العامة والديموغرافية للقائم بالاتصال، وتشمل " النوع، السن، ومكان السكن، والحالة الاجتماعية، والتخصص، والمؤهل العملي، الصحيفة، والانتماء السياسي، مجال العمل الصحفي".

الوحدة الثانية: اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية خلال الفترة 2006م-2013م، وتتناول مفاهيم الحرية الصحفية، ومساحة الحريات المتاحة في الصحف الفلسطينية، دور نقابة الصحفيين في توفير الحريات الصحفية.

---

(1) سمير حسين، **المرجع السابق**، ص162.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص165.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص206.

الوحدة الثالثة: اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية خلال الفترة 2006 –2013، وتتناول مفاهيم المسئولية الاجتماعية ومدى ارتباطها بالحريات الصحفية.

الوحدة الرابعة: اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي خلال الفترة 2006م– 2013م، وتتناول اللوائح والإطار القانوني المنظم لحرية الصحافة، وقانون المطبوعات والنشر، وميثاق الشرف الصحفي وأخلاقيات الممارسة المهنية الصحفية.

الوحدة الخامسة: العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية خلال الفترة 2006–2013م، وتتناول ملكية الصحيفة ومدى ارتباطها بالحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية، وأنواع الضغوطات التي تواجه القائم بالاتصال في الصحيفة خلال فترة الدراسة.

الوحدة السادسة: تحديد أبرز المظاهر السلبية التي تعرضت لها الحريات الصحفية في الوسائل الاعلامية في الفترة 2006–2013م، وتناولت إغلاق الصحف، والرقابة الصحفية، ومصادرة بعض الصحف ومنع توزيعها وغيرها.

الوحدة السابعة: المعيقات: وتناولت أبرز معيقات ممارسة العمل الصحفي في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية خلال فترة 2006–2013م.

الوحدة الثامنة: المقترحات: وتضمنت مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساهم في الحفاظ على حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية وتحسن ظروفها.

- **صدق الاستبيان (Scale Validity):**

ويقصد به " قدرته على قياس ما وضع لقياسه "[1] ، وقد استخدمت الباحثة الطرق التالية للتأكد من صدق الاستبيان:

أ. **صدق المحكمين (Trusties Validity):**

قامت الباحثة بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين[2]، من المتخصصين للاستئناس بآرائهم، وقامت في ضوء ذلك بتعديل صياغة بعض الفقرات، كما قامت بتجريبها على (15) مبحوث، وأخيراً تم تعديلها حتى أصبحت بصورتها النهائية.

---

(1) سليمان عبيدات، **القياس والتقويم التربوي**، ط1(عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 1988م)، ص15.

(2) المحكمون هم : -
- أ.د سمير صافي ، أستاذ الاحصاء في الجامعة الاسلامية –غزة
- أ.د عزو عفانة نائب عميد كلية التربية في الجامعة الاسلامية –غزة

ب. صدق الاتساق الداخلي (Internal Consistency Validity):[1]

يعرف صدق الاتساق الداخلي بأنه " التجانس في أداء الفرد من فقرة لأخرى، أي اشتراك جميع فقرات الاستبيان في قياس خاصية معينة في الفرد".

- أ.د محمود الأستاذ أستاذ مناهج وطرق التدريس في جامعة الأقصى–غزة
- د.أمين واقي أستاذ الصحافة والاعلام في الجامعة الاسلامية –غزة
- د.حسن أبو حشيش أستاذ الصحافة والاعلام في الجامعة الاسلامية –غزة
- د. زهير عابد أستاذ الصحافة والاعلام في جامعة الأقصى–غزة
- م. إيهاب الغصين رئيس المكتب الاعلامي الحكومي–غزة

[1] سبع أبو لبدة، **مبادئ القياس النفسي والتقويم التربوي**، ط3(عمان: الجامعة الأردنية،1982)، ص12.

وقد تم إيجاد صدق الاتساق الداخلي للاستبيان عن طريق إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة في الاستبيان مع الاستبيان ككل، والجداول التالية توضح ذلك:

جدول (1)

معاملات ارتباط بيرسون لفقرات مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية مع المجال ككل

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون
1	أعتقد أن مفهوم الحرية يعني التعبير عن مختلف التيارات الفكرية والسياسية فضلاً عن تعزيز قيم الانتماء السياسي.	0.523**
2	أرى أن مفهوم الحرية يرتبط بشجاعة الصحفي ووعيه بقضايا مجتمعه.	0.732**
3	باعتقادي أن مفهوم الحرية يتطلب تقديم الأخبار والموضوعات الغريبة والشاذة.	0.773**
4	أرغب بأن تكون الحرية الحصول على المعلومات بسهولة والعمل على نشرها.	0.486**
5	أرى ان الحرية تسمح بنقد الحكام والعمل على كشف الحقيقة.	0.487**
6	أعتقد أن الحرية تعني الديمقراطية وحرية التعبير دون قيود.	0.699**
7	أشعر بالرضا ازاء مفهوم حرية الصحافة وتطبيقاتها في العمل الصحفي.	0.455*
8	أشعر بأن الحريات الصحفية في قطاع غزة شهدت تقدماً واضحاً خلال الآونة الأخيرة	0.465**
9	أشعر بأن الحريات الصحفية في الضفة الغربية شهدت تقدماً واضحاً خلال الآونة الأخيرة.	0.401*
10	أرى أن نقابة الصحفيين تمارس دورها الفاعل في توفير الحرية الصحفية للقائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية.	0.519**
11	أعتقد أن حرية الصحافة مقيدة بالتشريعات والقوانين التي تجيز حبس الصحفيين.	0.471**
12	أشعر بأنه لا توجد حرية صحيفة لأنها تتقيد بنمط ملكية الصحيفة وسياستها التحريرية.	0.521**
13	أتوقع بأنه لا يوجد تعارض بين مفهوم الحرية والالتزام بالسياسة التحريرية .	0.430*
14	أشعر بأن تدخل السلطة والأجهزة الأمنية في العمل الصحفي لا يؤثر على حرية الصحافة.	0.632**
15	أعتقد أن الانتماء التنظيمي يعد سبباً رئيسياً بانتهاك بعض الحريات الصحفية.	0.434*
16	أرى أن مساحة الحرية متاحة في صحف قطاع غزة أكثر من صحف الضفة الغربية.	0.651**
	معامل ارتباط المجال بالاستبيان ككل	0.759**

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للمجال بالاستبيان ككل دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) مما يدلل على قوة ارتباط المجال بالاستبيان ككل.

كما ارتبطت 4 فقرات بالمجال عند مستوى دلالة (0.05) وارتبطت باقي الفقرات بالمجال عند مستوى (0.01)، وبالتالي يمكن القول بأن مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية يتمتع بصدق الاتساق الداخلي بدرجة مرضية.

جدول (2)

معاملات ارتباط بيرسون لفقرات مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية مع المجال ككل

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون
.1	أعتقد أن المسئولية الاجتماعية تعني التزام الصحفي بأخلاقيات المهنة الصحفية.	0.498**
.2	أرى أن المسئولية الاجتماعية تتطلب من الصحفي تحري الصدق والامانة والدقة والموضوعية فيما ينشره .	0.777**
.3	أشعر بأنه لا يوجد تعارض بين المسئولية الاجتماعية والتعرض للشخصيات العامة.	0.580**
.4	باعتقادي لا توجد علاقة بين المسئولية الاجتماعية والاهتمام بحق الرد والتصحيح.	0.612**
.5	أعتقد ان المسئولية الاجتماعية تعني احترام مواثيق الشرف الصحفية .	0.556**
.6	أفضل أن تهتم المسئولية الاجتماعية بالكشف عن الأخطاء ونشر الأخبار السلبية الخاصة بالشخصيات العامة والمؤسسات الحكومية .	0.369*
.7	أرى أن المسئولية الاجتماعية هي مراعاة التوازن بين صالح الفرد والصحيفة والمجتمع .	0.369*
.8	أعتقد أن المسئولية الاجتماعية هي احدى وسائل النظام لتقييد حرية الصحافة.	0.367*
.9	أرى أن المسئولية الاجتماعية مرتبطة بالحرية وكلتاهما مقيدتين عند القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي.	0.569**
.10	أعتقد بأن مفهوم المسئولية الاجتماعية يعني إعلام الناس بالأخبار والمحافظة على خصوصيتهم	0.414*
.11	معامل ارتباط المجال بالاستبيان ككل	0.689**

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للمجال بالاستبيان ككل دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) مما يدلل على قوة ارتباط المجال بالاستبيان ككل.

كما ارتبطت 4 فقرات بالمجال عند مستوى دلالة (0.05) وارتبطت باقي الفقرات بالمجال عند مستوى (0.01)، وبالتالي يمكن القول بأن مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية يتمتع بصدق الاتساق الداخلي بدرجة مرضية.

جدول (3)

معاملات ارتباط بيرسون لفقرات مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي مع المجال ككل

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون
.1	أشعر بأن القوانين والتشريعات الصحفية تعالج حرية الحصول على المعلومات بشكل صحيح	0.484**
.2	أرى أن حرية الصحافة غير مقيدة في ظل القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية	0.513**
.3	أعتقد أن قانون المطبوعات والنشر يقدم ضمانات كافية لحرية القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي	0.398*
.4	باعتقادي أن قانون المطبوعات والنشر لا يتضمن اجراءات لضبط الصحيفة ومصادرتها	0.741**
.5	أرى أن الصحفي الفلسطيني يلتزم باللوائح والإطار القانوني المنظم لحرية الصحافة	0.541**
.6	باعتقادي أن قانون المطبوعات والنشر يتضمن تشريعات لتنظيم النشاط الصحفي	0.662**
.7	أعتقد بأن الصحفيون لا يعرفون حجم الحرية التي يتيحها لهم قانون المطبوعات والنشر	0.732**
.8	أشعر بأن فئة قليلة من الصحفيين لديهم الاطلاع على نصوص ميثاق الشرف الصحفي	0.736**
.9	أرى أن ميثاق الشرف الصحفي ساهم بشكل جيد في ضبط قواعد وأخلاقيات الممارسة المهنية الصحفية	0.363*
.10	أشعر بأن الصحفيين لا يعرفون المواد القانونية التي تقيد نشر بعض الموضوعات	0.712**
.12	أرى أن نقابة الصحفيين تحاسب أعضائها الذين لا يلتزمون بمواثيق الشرف الصحفي	0.753**
	معامل ارتباط المجال بالاستبيان ككل	0.802**

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للمجال بالاستبيان ككل دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) مما يدلل على قوة ارتباط المجال بالاستبيان ككل.

كما ارتبطت فقرتين بالمجال عند مستوى دلالة (0.05) وارتبطت باقي الفقرات بالمجال عند مستوى (0.01)، وبالتالي يمكن القول بأن مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي يتمتع بصدق الاتساق الداخلي بدرجة مرضية.

جدول (4)

معاملات ارتباط بيرسون لفقرات مجال العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية مع المجال ككل

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون
.1	أفضل بأن يحترم القائم بالاتصال السياسة التحريرية عند نشر المادة الصحفية.	0.391*
.2	أرى أن ملكية الصحيفة تؤثر على المصداقية والموضوعية في ايصال الرسالة الإعلامية الى الجماهير المستهدفة.	0.460*
.3	أعتقد بأن السياسة التحريرية تفرض ضغوطاً على القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي.	0.721**
.4	أرى بأن التوجه الايدلوجي يفرض ضغوطاً على القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي	0.565**
.5	السياسية التحريرية للمؤسسة الصحفية تمنع القائم بالاتصال الكتابة والخوض في بعض القضايا المختلفة	0.402*
.6	أعتقد أن عمل الصحفي داخل المؤسسة الصحفية الحزبية منوط باتجاهاته الفكرية والتنظيمية.	0.612**
.7	أرى أن الصحف الحزبية تؤثر على طبيعة العمل في المؤسسة الصحفية.	0.675**
.8	أرغب بأن تتمتع بعض الصحف الحزبية بالحرية في نشر المعلومات ولا تعرضها للحذف أو المنع .	0.594**
	معامل ارتباط المجال بالاستبيان ككل	0.748**

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.05

** معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للمجال بالاستبيان ككل دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) مما يدلل على قوة ارتباط المجال بالاستبيان ككل، كما ارتبطت

3 فقرات بالمجال عند مستوى دلالة (0.05) وارتبطت باقي الفقرات بالمجال عند مستوى (0.01)، وبالتالي يمكن القول بأن مجال العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية يتمتع بصدق الاتساق الداخلي بدرجة مرضية.

د) ثبات الاستبيان (Questionnaire Reliability):

المقصود بالثبات هو " إعطاء المقياس للنتائج نفسها تقريباً في كل مرة يطبق فيها على المجموعة نفسها من الأفراد "[1]

وقد تم حساب معامل ثبات الاستبيان بطريقتين هما :

1. طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach Method):

معادلة كرونباخ (Cronbach) والتي يشار إليها عادة بمعادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، أو اختصاراً بعامل ألفا (Alpha Coefficient)، و تأخذ هذه المعادلة الصيغة:

$$\alpha = \left[\frac{\text{ن}}{\text{ن} - 1}\right]\left[1 - \frac{\text{مجـ ع}^2 \text{ ف}}{\text{ع}^2 \text{ س}}\right]$$ 2

حيث أن :

α = معامل ألفا .

ن = عدد فقرات المقياس .

ع2 ف = تباين الاستجابات على كل فقرة في المقياس .

ع2 س = تباين الاستجابات على المقياس ككل .

مجـ ع2 ف = مجموع التباينات لعدد ن من الفقرات.

2. طريقة التجزئة النصفية (Split Half Method):

اعتمدت هذه الطريقة على تجزئة الاستبيان إلى جزئين، يحتوي كل منهما نفس عدد الفقرات أو يزيد أحدهما بفقرة عن الآخر تبعاً لعدد الفقرات في الاستبيان، وتم إيجاد معامل الارتباط بين الجزئين، ومن ثم تم إجراء تصحيح وتعديل إحصائي لمعامل الارتباط المحسوب وذلك بواسطة معادلة سبيرمان، براون التنبؤية Spearman – Brown Prophecy Formula

---

(1) سبع أبو لبدة، **المرجع السابق**، ص261.

(2) أحمد عودة، **القياس والتقويم في العملية التدريسية**، ط2(عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1988م)، ص355.

وهذه المعادلة هي: [1]

ث = 2 ر / (1 + ر)

حيث أن :

ث = معامل ثبات المقياس كله .

ر = القيمة المحسوبة لمعامل الارتباط بين الدرجات على الجزئيين .

والجدول التالي يوضح معاملات الثبات للاستبيان بكلا الطريقتين:

جدول رقم (5)

معاملات الثبات للاستبيان باستخدام طريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية

المجال	قيمة معامل الثبات للاستبيان	
	طريقة ألفا	طريقة التجزئة النصفية
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية	0.897	0.853
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية	0.877	0.821
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي	0.841	0.810
العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية	0.865	0.838
الاستبيان ككل	0.910	0.881

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الثبات للاستبيان مرتفعة مما يؤكد على ثباته وصلاحيته للاستخدام.

2- **المقابلـة:** تعد المقابلة الشخصية أو الاستبصار وسيلة مستقلة شأنها شأن الاستقصاء أو الملاحظة، أو التجربة في الحصول على البيانات الأولية.

والمقصود بالمقابلة هنا المقابلة غير الموجهة أو غير المقننة، وهي التي تتم بدون الإعداد المسبق للأسئلة بطريقة دقيقة وتفصيلية كما تترك فيها الحرية للمبحوث في الاسترسال في عرض خبراته وآراءه وأفكاره ووجهات نظره. [(1)]

[(1)] فؤاد أبو حطب، آمال صادق، **علم النفس التربوي** ، ط2(القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1980)،ص14.

حيث قامت الباحثة بإجراء مقابلات مع بعض القائمين بالاتصال في الصحف الفلسطينية التي جرت عليها الدراسة، للاستفادة منهم في دراسة اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

أولاً : مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في القائمين بالاتصال في الصحف الفلسطينية اليومية الأربع التي تصدر في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف التعرف على اتجاهاتهم نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية، وهي:

1. صحيفة القدس (57) صحفياً [2].
2. صحيفة الحياة الجديدة (39) صحفياً[3] .
3. صحيفة الأيام (42) صحفياً.[4]
4. صحيفة فلسطين(49) صحفياً[5].

وبذلك يصبح مجموع مجتمع الدراسة (187) قائماً بالاتصال من "رئيس تحرير، ومدير التحرير، وسكرتير تحرير، ومندوب، ومراسل، ومصور، ومخرج ".

ثانياً :عينة الدراسة :

تم اختيار عينة عمدية تتكون من ثلاث صحف هي:

صحيفة فلسطين، صحيفة القدس، صحيفة الحياة الجديدة، للأسباب التالية:

- **صحيفة فلسطين:** صحيفة يومية تمثل اتجاه حزبي قريب من حركة المقاومة الإسلامية حماس، تصدر عن شركة الوسط للإعلام والنشر المساهمة المحدودة، وحصلت على ترخيص من وزارة الإعلام بتاريخ 16 أيلول/سبتمبر 2006 م، وقد صدر العدد الأول منها بتاريخ 3 آيار/ مايو 2007 م، ويبلغ عدد صفحاتها 32 صفحة.[6]

---

(1) سمير حسين، **المرجع السابق**، ص199.

(2) محمد أبو لبده، نائب مدير التحرير في صحيفة القدس، **مقابلة هاتفية**، بتاريخ:2014/4/11

(3)بشار ريماوي، مدير تحرير صحيفة الحياة، **مقابلة هاتفية**، بتاريخ: 2014/4/15

(4)عبد الناصر النجار، مدير تحرير صحيفة الأيام، **مقابلة هاتفية**، بتاريخ: 2014/4/15

(5) اياد القرا، مدير عام صحيفة فلسطين، **مقابلة هاتفية** ، بتاريخ:2014/4/15

(6) محمود الفطافطة، **السياسة التحريرية في الصحف الفلسطينية وتأثيرها على حرية التعبير**(رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، 2013م)، ص36.

- **صحيفة القدس:** صحيفة يومية سياسية شاملة تأسست عام 1951 تملكها عائلة أبو الزلف، صدرت بعد هزيمة 1967م في 1968/11/8، وتعد أوسع الصحف الفلسطينية انتشاراً وأكثرها توزيعاً، صدرت في البداية بست صفحات من القطع العادي ثم أصبحت ثماني صفحات، ثم 16 صفحة، وتتراوح الآن ما بين 24–32 صفحة، وهي مقربة من حركة فتح.[1]
- **صحيفة الحياة الجديدة:** صحيفة يومية حكومية سياسية شاملة تصدر عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وصدرت بتاريخ 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 م، مقرها الرئيس مدينة رام الله، ويبلغ عدد صفحاتها ما بين 20 و 24 صفحة من القطع العادي، وهي محسوبة على حركة فتح. [2]

واستبعدت الباحثة صحيفة الأيام لأن نتائجها تشابهت مع صحيفة القدس في الدراسة الاستكشافية، وتحمل نفس التوجه السياسي، وتشترك معها أيضاً في نمط الملكية.

وقامت الباحثة بتوزيع الإستبانة على جميع مفردات مجتمع الدراسة البالغ عددهم (187) قائماً بالاتصال مستخدمة أسلوب المسح الشامل، وبلغ عدد الاستبانات التي عادت نحو(100) استبانة، وبعد مراجعتها تبين أن الصالح منها (91) استبانة، وبذلك يكون عدد أفراد العينة المستجيبة (91) من العاملين في الصحف الثلاث.

خصائص عينة الدراسة:

1. **النوع** : يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغيري الصحيفة والنوع.

جدول (6) يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة والنوع

الصحيفة		النوع		الإجمالي
		ذكر	أنثى	
القدس	ك	29	10	39
	%	31.9%	11.0%	42.9%
الحياة الجديدة	ك	20	1	21
	%	22.0%	1.1%	23.1%
فلسطين	ك	26	5	31
	%	28.6%	5.5%	34.1%
الإجمالي	ك	75	16	91
	%	82.4%	17.6%	100.0%

(1) **المرجع السابق نفسه** ، ص37.

(2) **المرجع السابق نفسه** ، ص37.

يتضح من الجدول أن معظم العاملين في الصحف المستهدفة (83%) منهم ذكور، ويمكن تفسير ذلك بأن التوجهات نحو العمل الإعلامي والصحفي تصف لصالح الذكور، ونظرا لطبيعة المهام الموكلة للعاملين في تلك المهنة التي يغلب عليها طابع العمل الميداني، ويعكس ذلك عدد الخريجين من الجامعات والكليات حيث يتفق توزيع أعداد الخريجين نوعًا ما مع النسب المذكورة في الجدول.

2. **المنطقة السكنية:** يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغيري الصحيفة والسكن.

جدول (7) يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة ومنطقة السكن

الصحيفة		المنطقة		الإجمالي
		غزة	الضفة	
القدس	ك	11	28	39
	%	12.1%	30.8%	42.9%
الحياة الجديدة	ك	2	19	21
	%	2.2%	20.9%	23.1%
فلسطين	ك	30	1	31
	%	33.0%	1.1%	34.1%
الإجمالي	ك	43	48	91
	%	47.3%	52.7%	100.0%

يتضح من الجدول أن أعداد العاملين حسب المنطقة الجغرافية متوازن نظراً لكون المقرات الرئيسية لصحيفتي القدس والحياة الجديدة موجودان في الضفة الغربية والقدس، بينما يوجد المقر الرئيسي لصحيفة فلسطين في قطاع غزة.

3. **السن :** يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغيري الصحيفة والسن.

جدول (8) يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة والسن

الصحيفة		السن				الاجمالي
		20-30	30-40	40-50	اكثر من 50	
القدس	ك	14	15	5	5	39
	%	15.4%	16.5%	5.5%	5.5%	42.9%
الحياة الجديدة	ك	3	10	6	2	21
	%	3.3%	11.0%	6.6%	2.2%	23.1%
فلسطين	ك	27	2	1	1	31
	%	29.7%	2.2%	1.1%	1.1%	34.1%
الإجمالي	ك	44	27	12	8	91
	%	48.4%	29.7%	13.2%	8.8%	100.0%

يتضح من الجدول أن نصف العاملين في الصحف المستهدفة تقريبا من الفئة العمرية دون الثلاثين عاماً، بينما يتوزع النصف الآخر على باقي الفئات العمرية، ويفسر ذلك بأن طبيعة تلك المهنة يغلب عليها العمل الميداني الذي ينسجم أكثر مع فئة الشباب.

4. **التخصص:** يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغيري الصحيفة والتخصص.

جدول (9) يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة والتخصص

الصحيفة		التخصص			الاجمالي
		اعلام	لغة عربية	أخرى	
القدس	ك	25	7	7	39
	%	27.5%	7.7%	7.69%	42.9%
الحياة الجديدة	ك	18	2	1	21
	%	19.8%	2.2%	1.10%	23.1%
فلسطين	ك	25	3	3	31
	%	27.5%	3.3%	3.30%	34.1%
الإجمالي	ك	68	12	11	91
	%	74.7%	13.2%	12.09%	100.0%

يتضح من الجدول أن غالبية أفراد العينة من التخصصات الإعلامية والصحفية وهذا أمر طبيعي يعزز المهنية والعمل ضمن التخصص، علمًا بأن غالبية العاملين من التخصصات الأخرى من الحاصلين دورات تأهيلية أو ممارسة عملية وخبرة مهنية تؤهلهم للعمل في المجال الاعلامي.

5. **الانتماء السياسي:** يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغيري الصحيفة والانتماء السياسي.

جدول (10) يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة والانتماء السياسي

الصحيفة		الانتماء السياسي					الإجمالي
		فتح	حماس	شعبية	ديمقراطية	محايد	
القدس	ك	4	2	1	1	31	39
	%	4.4%	2.2%	1.1%	1.1%	34.1%	42.9%
الحياة الجديدة	ك	6	1	0	0	14	21
	%	6.6%	1.1%	.0%	.0%	15.4%	23.1%
فلسطين	ك	0	15	0	0	16	31
	%	.0%	16.5%	.0%	.0%	17.6%	34.1%
الإجمالي	ك	10	18	1	1	61	91
	%	11.0%	19.8%	1.1%	1.1%	67.0%	100.0%

يتضح من الجدول أن الغالبية هي من المستقلين ومن ثم المنتمين لحركتي حماس وفتح، وليس بالضرورة أن تعكس تلك النسب التوزيع الحقيقي للعاملين حسب انتمائهم السياسي، فمن المعروف أن العديد من الأفراد قد لا يفصحون عن انتماءاتهم الحقيقية.

6. **المؤهل العلمي:** يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغيري الصحيفة والمؤهل العملي

جدول (11) يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة والمؤهل العلمي

الصحيفة		المؤهل العلمي				الاجمالي
		ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	عليا	
القدس	ك	1	10	20	8	39
	%	1.1%	11.0%	22.0%	8.8%	42.9%
الحياة الجديدة	ك	0	4	12	5	21
	%	.0%	4.4%	13.2%	5.5%	23.1%
فلسطين	ك	0	1	27	3	31
	%	.0%	1.1%	29.7%	3.3%	34.1%
الإجمالي	ك	1	15	59	16	91
	%	1.1%	16.5%	64.8%	17.6%	100.0%

يتضح من الجدول أن غالبية أفراد العينة من حملة البكالوريوس ويمكن ربط ذلك بأعداد الخريجين حيث أن الغالبية العظمى حملة البكالوريوس، حيث أن غالبية التخصصات المطروحة لمجال العلاقات العامة والاعلام هي تخصصات بكالوريوس، كما أن عددًا من خريجي الكليات المتوسطة يقومون بالتجسير لدرجة البكالوريوس.

7. **مجال العمل الصحفي:** يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغيري الصحيفة والمجال الصحفي

جدول (12) يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة ومجال العمل الصحفي

الصحيفة		مجال العمل الصحفي					الاجمالي
		مراسل	محرر	مدير تحرير	مصور	مخرج	
القدس	ك	18	19	1	0	1	39
	%	19.8%	20.9%	1.1%	.0%	1.1%	42.9%
الحياة الجديدة	ك	5	13	3	0	0	21
	%	5.5%	14.3%	3.3%	.0%	.0%	23.1%
فلسطين	ك	10	13	1	4	3	31
	%	11.0%	14.3%	1.1%	4.4%	3.3%	34.1%
الإجمالي	ك	33	45	5	4	4	91
	%	36.3%	49.5%	5.5%	4.4%	4.4%	100.0%

يتضح من الجدول أن المحررين يمثلون نصف أفراد العينة تقريبا، يليهم المراسلون، في حين شكل كل من مدراء التحرير والمصورون والمخرجون حوالي 15% من أفراد العينة، ويعتبر هذا التوزيع ممثلا لواقع التوزيع الوظيفي في الصحف.

8. **الصحيفة :** يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغيري الصحيفة

جدول (13) يبين توزيع عينة الدراسة بحسب متغير الصحيفة

الصحيفة		الإجمالي
القدس	ك	39
	%	42.9%
الحياة الجديدة	ك	21
	%	23.1%
فلسطين	ك	31
	%	34.1%
الإجمالي	ك	91
	%	100.0%

يتضح من الجدول أن حوالي 43% من أفراد العينة يعملون في صحيفة القدس، مقابل 34% في صحيفة فلسطين و23% في صحيفة الحياة الجديدة.

9. **الحالة الاجتماعية:** يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغيري الصحيفة والحالة الاجتماعية.

جدول (14): توزيع عينة الدراسة بحسب متغيري الصحيفة والحالة الاجتماعية

الصحيفة		الحالة الاجتماعية			الاجمالي
		أعزب	متزوج	مطلق	
القدس	ك	13	25	1	39
	%	14.3%	27.5%	1.1%	42.9%
الحياة الجديدة	ك	2	19	0	21
	%	2.2%	20.9%	.0%	23.1%
فلسطين	ك	9	22	0	31
	%	9.9%	24.2%	.0%	34.1%
الإجمالي	ك	24	66	1	91
	%	26.4%	72.5%	1.1%	100.0%

يتضح من الجدول أن غالبية أفراد العينة من المتزوجين وهذا ينسجم مع الفئة العمرية لأفراد العينة حيث أظهر جدول الفئة العمرية أن أكثر من 50% من العاملين في الصحف أعمارهم أكثر من 30 سنة، وال50% المتبقية أعمارهم ما بين 20 – 30 سنة، ويأتي الخيار "أعزب" في المرتبة الثانية بوزن نسبي قارب 26%، في حين كان هناك "مطلق" واحد.

المعالجة الاحصائية للبيانات :

تم إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة من خلال البرنامج الاحصائي (spss).

حيث استخدمت الطالبة مجموعة من الأساليب الإحصائية للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فروضها وذلك على النحو التالي:

1. للتعرف على صدق أداة الدراسة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient.
2. للتعرف على ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل التجزئة النصفية Split Half Spearman Brown Prophecy Formula –، ومعامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha.

3. للإجابة عن أسئلة الدراسة الأول والثاني والثالث والرابع استخدمت الباحثة التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية.
4. للإجابة عن أسئلة الدراسة الخامس والسادس استخدمت الباحثة التكرارات والأوزان النسبية.
5. للإجابة عن أسئلة الدراسة السابع والثامن استخدمت الباحثة مجموع ومتوسطات الرتب والانحرافات.
6. لاختبار صحة فروض الدراسة الأول والثالث والسابع والثامن تم استخدام اختبار t لعينتين مستقلتين.
7. لاختبار صحة فروض الدراسة الرابع والسادس والعاشر تم استخدام اختبار كروسكال واليس Kruskal-Wallis Test.
8. لاختبار صحة فروض الدراسة الثاني والخامس والتاسع تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA
9. لاختبار صحة فرض الدراسة الحادي عشر تم استخدام اختبار Chi- Square

صعوبات الدراسة:

1. ندرة الكتب والمؤلفات التي تتحدث عن القائم بالاتصال والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية.
2. عدم قدرة الطالبة الذهاب الى جمهورية مصر العربية للحصول على الكتب والمؤلفات التي تناولت الحرية والمسئولية الاجتماعية.
3. الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة الذي يحول دون وصول الطالبة مباشرة إلى الضفة الغربية لتوزيع الإستبانة حيث أنها وجدت صعوبات كبيرة جداً أثناء التواصل مع الصحفيين بهدف إيصال الإستبانة إليهم والعمل على تعبئتها.
4. أزمة انقطاع التيار الكهربائي لفترات زمنية طويلة.
5. اندلاع العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة أثر على سرعة إنجاز الرسالة بالشكل المطلوب.

المفاهيم الأساسية للدراسة:

1. الاتجاهــات:

حالة تأهب عقلي وعصبي توجه استجابات الفرد ونمط سلوكه في مواقف معينة وهو تنظيم مستمر للعمليات الانفعالية والإدراكية والمعرفية حول بعض الظواهر الاجتماعية السائدة أو المشكلات المعلقة في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وهذا الميل المكتسب المنظم للعمليات

الانفعالية يتخذ لنفسه وظائف عامة وخاصة، لتحقيق أهداف الجماعة والفرد، ويوصف الاتجاه بأنه إدراكي وظيفي ديناميكي.[1]

2. القائم بالاتصـال:

المقصود به هو أي شخص داخل فريق العمل ينتمي إلى أحد المؤسسات ويضطلع بمسئوليات ما في صنع وإنتاج الرسالة الإتصالية، ويكون دوره في هذا دوراً مباشراً من خلال الحلقات المختلفة لعمليات صنع الرسالة الإتصالية، بدءاً من وضع الفكرة أو السياسة العامة ومراحل الصياغة المختلفة لها، وانتهاء بإخراجها وتقديمها للجمهور المتلقي بهدف التأثير عليه.[2]

ونقصد به في دراستنا هذه طاقم الهيئة التحريرية بشكل عام والمحررين بشكل خاص الذين يشرفون على تحرير ونشر الأخبار والمواد الصحفية، ويشمل رئيس التحرير، ومدير التحرير، والمحرر، والمراسل الصحفي، والمندوب، والمصور الصحفي، والمخرج الفني.

3. حرية الصحافـــة:

هي إحدى صور حرية التعبير عن الرأي، وتقتضي أن تكون حرة في استقاء الأخبار ونشرها، وعدم خضوعها للرقابة حتى في الظروف الاستثنائية، وتحديد المجال الذي يجوز للمشرع أن يتدخل فيه – قدر الإمكان –للحد من حرية الصحافة، ومنح الأفراد والجماعات حق إصدار الصحف دون اعتراض السلطة.[3]

4. المسئولية الاجتماعية:

تعني الاهتمام بالصالح العام، ويحددها آخرون بأنها الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته، بمعنى أن تتصف بسداد الرأي والدقة والعدل ومراعاة الجوانب الأخلاقية مع التشويق والحصول على الفائدة، والمحافظة على المجتمع.[4]

---

(1) نبيل حافظ، عبد الرحمن سليمان، سميرة شند، **علم النفس الاجتماعي**، ط1 (القاهرة: مكتبة زهراء الشرق ، 2000)، ص245.

(2) نجوى الفوال، "قراءة في دراسات القائم بالاتصال،" **المجلة الاجتماعية القومية**، **المجلد الثاني والثلاثون**، العدد الثالث (القاهرة: كلية الاعلام، سبتمبر ،1995)،ص 230م.

(3) جواد الدلو، "**حرية الصحافة في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني 1995**"، **مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد الخامس**، العدد الأول، (غزة: الجامعة الاسلامية، غزة، 2007)، ص9.

(4) محمد منير حجاب، **مدخل الى الصحافة**، ط1(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2010)، ص46.

تقسيمات الدراســة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: ويحتوى على الإجراءات المنهجية للدراسة، وهي أهم الدراسات السابقة، والاستدلال على مشكلة الدراسة وتحديدها، وأهميتها، وأهدافها، وتساؤلاتها، وفروضها، وحدودها، والمتغيرات الإحصائية، والاطار النظري، ونوع الدراسة ومنهجها وأدواتها، ومجتمع الدراسة وعينة الدراسة، وخصائصها وصعوبتها، والمفاهيم الاساسية للدراسة.

والفصل الثاني: وهو بعنوان القائم بالاتصال بين الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية وينقسم إلى أربعة مباحث، الأول ويتناول القائم بالاتصال سماته وخصائصه، والمبحث الثاني وهو بعنوان حرية الصحافة، والمبحث الثالث بعنوان الصحافة والمسئولية الاجتماعية، أما المبحث الرابع فهو يحمل عنوان واقع الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية.

أما الفصل الثالث: فقد تناول نتائج الدراسة وفروضها واشتمل على أربعة مباحث المبحث الأول بعنوان اتجاهات القائم بالاتصال نحو الحرية والمسئولية الإجتماعية وقانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي، أما المبحث الثاني فهو بعنوان مدى تأثير ملكية الصحيفة والضغوط المختلفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية، بينما المبحث الثالث كان بعنوان المظاهر ومعوقات العمل الصحفي في السلطة الوطنية الفلسطينية، أما المبحث الرابع فقد حمل عنوان مقترحات القائمين بالاتصال للحفاظ على حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية وأخيراً المبحث الخامس وحمل عنوان نتائج فروض الدراسة.

بينما الفصل الرابع: الذي حمل عنوان مناقشة نتائج وفروض الدراسة والتوصيات، اشتمل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان مناقشة نتائج الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فقد تناول مناقشة فروض الدراسة الميدانية، بينما المبحث الثالث فقد تناول أهم النتائج والتوصيات، ثم المراجع والمصادر والملاحق.

الفصل الثاني
القائم بالاتصال بين الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية

الفصل الثاني

القائم بالاتصال بين الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية

يتناول الفصل الثاني التعرف على القائم بالاتصال من خلال الوقوف على خصائصه، ومسؤولياته والشروط التي يجب أن يتصف بها، والعوامل التي تجعل لديه القدرة على إقناع الجماهير المستهدفة من خلال الرسالة الاتصالية الموجهة إليهم، والعوامل التي تجعل لديه القدرة على الإقناع، بالإضافة إلى مؤثرات التحكم القيمي لأدائه أثناء ممارسة عمله.

كما واشتمل الفصل على الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة، حيث تناول حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة، وأهميتها، وعناصرها، والعوائق التي تقف أمامها، كما واشتمل على حرية الصحافة وفق القوانين والتشريعات الدولية والفلسطينية، بالإضافة إلى المسئولية الاجتماعية في الصحافة ومحدداتها وتصنيفاتها والضوابط الأخلاقية التي تحقق الحرية مع المسئولية الاجتماعية، بالإضافة إلى أخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الصحفي، وواقع الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية.

ويشتمل الفصل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: القائم بالاتصال: سماته وخصائصه.

المبحث الثاني: حرية الصحافة.

المبحث الثالث: الصحافة والمسئولية الاجتماعية.

المبحث الرابع : واقع الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية.

المبحث الأول : القائم بالاتصال : سماته، وخصائصه

يتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب، الأول واشتمل على سمات وخصائص مفهوم القائم بالاتصال، وخصائصه، وشروطه، ومسؤولياته، بينما تناول المطلب الثاني العوامل التي تزيد من قدرته على الإقناع، والجوانب التي تؤثر على خصائص القائم بالاتصال أثناء عملية الإقناع، واشتمل المطلب الثالث على مؤثرات التحكم القيمي لأداء القائم بالاتصال.

المطلب الأول: القائم بالاتصال: مفهومه، خصائصه، شروطه.

أولاً: مفهوم القائم بالاتصال:

تتفاوت المفاهيم التي وضعتها المدراس الإعلامية للقائم بالاتصال، فقد اتجهت بعض المدراس إلى تعريفه من منظور القدرة على التأثير بشكل أو بآخر في الأفكار والآراء: " بأنه الشخص الذي يتولى إدارة العملية الاتصالية وتسييرها على ضوء ما يتمتع به من قدرات وكفاءات في الأداء، ويحدد مصير العملية الاتصالية برمتها".[1]

وتطرح المدرسة الفرنسية مفهوماً آخر للقائم بالاتصال إذ تطلق عليه لقب "الوسيط" على أساس أن الصحفي يقوم بأدوار متعددة، فهو يبحث عن المعلومة ويختار مضمون الرسالة ثم يتوجه بها إلى الجمهور وهو بذلك يلعب دوراً تفاوضياً بين صانع المعلومة "المصدر"، والجمهور " المتلقي".[2]

ويُعرف عادل ضيف القائم بالاتصال بأنه هو من يشارك في العملية الاتصالية لتوصيل الرسالة الإعلامية من خلال وسيلة إعلامية إلى الجمهور، وهو حارس البوابة على طول المسافة التي تقطعها المادة الإعلامية حتى تصل إلى الجمهور.[3]

ويعرف "العبد" القائم بالاتصال في كتابه نظريات الإعلام والرأي العام "بأنه أحد عناصر العملية الاتصالية، سواء كان صحفياً أو مذيعاً أو شخصاً مماثلاً يسعى لتوجيه الرسالة".[4]

ويشير مجد الهاشمي أن القائم بالاتصال يقصد به: "الطرف الذي يبادر بالاتصال، أو يقوم بتوجيه رسالته، وتمر كل المصادر الاتصالية سواء الذاتية أو الشخصية بعمليات متعددة من تفكير وصياغة للفكر، أي: أن المرسل يقوم بعملية تضمين أفكاره في رسالة يضعها في شيفرة رمزية إما

---

(1) منال المزاهرة، **المرجع السابق**، ص239.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص239.

(3)عادل ضيف، " السياسة التحريرية للصفحات الخارجية بالصحف اليومية المصرية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (الزقازيق كلية الآداب بجامعة الزقازيق، 1997 م)، ص10.

(4) عاطف العبد عبيد، **نظريات الاعلام والراي العام، الأسس العملية والتطبيقات العربية**، ط1(القاهرة: دار الفكر العربي ، 2002)، ص7.

كتابة أو لفظاً، ويبعث بها إلى المستقبل الذي يفك الرموز بقصد الفهم والاستجابة، والتعبير عن ذلك برد فعل يصوغه المستقبل في رسالة رمزية.[1]

ويقول أحمد موسى أن القائم بالاتصال هو: "المرسل الذي لديه رسالة تتضمن بيانات أو مبادئ اتجاهات، يقوم بإبلاغها إلى من هم في حاجة إليها، حيث أن هذه البيانات تساهم في تحديد موقف معين، والقائم بالاتصال قد يكون فرداً أو مجموعة أفراد، أو هيئة، أو مؤسسة". [2]

كما ويمكن تعريف القائم بالاتصال بأنه هو أي شخص أو فريق منظم يرتبط مباشرة بنقل المعلومات من فرد لآخر عبر الوسيلة الإعلامية، أو له علاقة تسيير مراقبة نشر الرسائل إلى الجمهور عبر الوسائل الإعلامية.[3]

ويؤدي القائم بالاتصال دورًا استراتيجيًا في العملية الاتصالية؛ لأنه يترك بصماته على الرسالة، كونه يشكلها وفق معايير ومقاييس وضغوط مؤسساتية لأنه عن طريق انتقائه للمعلومات واختياره لها يصور الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي يعيشه المجتمع بأسره، علماً أن القائم بالاتصال له دورٌ مهمٌ في تحديد أجندة الجمهور، وفقا لما يرى كوهن الذي يقول إن مختلف المجتمعات تنظر من خلاله إلى العالم الخارجي[4].

ويعد القائم بالاتصال قائد رأي في المجتمع الذي يعيش فيه لا سيما وأنه تقع على عاتقه المسئولية الاجتماعية في بناء مجتمعه، أو تسميمه بالأفكار والقيم الهدامة، فيجب على القائم بالاتصال الذي يعمل في أية وسيلة اعلامية الالتزام بالمهنية والموضوعية؛ لأن العمل الإعلامي واجب مقدس لا يمكن المساس فيه عند تقديم المعلومات أو الأخبار لدى الجماهير المختلفة.

إن الوسائل الإعلامية التي تعمل ضمن النظام والإطار الاجتماعي تؤثر على القائم بالاتصال في انتقاء الموضوعات ومعالجتها، فأي نظام اجتماعي ينطوي على مجموعة من القيم والمبادئ يسعى من خلالها إقرارها والعمل على تقبل الجماهير لها عن طريق التنشئة الاجتماعية، وتعكس الوسائل الإعلامية هذا الاتجاه من خلال الحفاظ على القيم الثقافية والاجتماعية السائدة.

لذا نجد القائم بالاتصال يهدف عند اختياره المادة أو الرسالة التي سيقدمها للجمهور تعزيز وتدعيم القيم والمبادئ والتقاليد السائدة.[5]

---

(1) مجد الهاشمي، **تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري**، ط1 (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012م)، ص31.

(2) أحمد موسى **المدخل إلى الاتصال الجماهيري**، بدون طبعة (بدون مدينة: مكتبة زهراء الشرق، بدون سنة)، ص57.

(3) أشرف خوخة، **الرقابة في المؤسسات الصحفية**، بدون طبعة(الاسكندرية: دار المعارف الجامعية، 2004)، ص23.

(4) يسري خالد، "سوسيولوجيا القائم بالاتصال في الاعلام الاسلامي"، **دراسة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الثالث للإعلام الاسلامي** ، العراق ، كلية الاعلام، 2011م، ص 34.

(5) حسين الزويني، "حرية الاعلام بين المرغوبية الاجتماعية وتحديد خيارات القائم بالاتصال، دراسة ميدانية للعاملين في قناتي "المسار""الرشيد"، **مجلة كلية الآداب**، العدد 99(بغداد: كلية الاعلام، جامعة بغداد، بدون سنة)، ص806.

وترى الباحثة أن القائم بالاتصال هو المسئول والشخص الأساس الذي يقع على عاتقه المسئولية الكبيرة في اختيار المادة الإعلامية خاصة وأنه يقوم على تحريرها وتقديمها بالشكل المطلوب إلى الجمهور المستهدف، لا سيما وأن الرسالة الاتصالية تمر بعدة مراحل تنتقل من المصدر حتى تصل إلى المتلقي، وبعدها يقوم القائم بالاتصال باختيار الرسائل الإعلامية من بين الكم الهائل وتقديمها إلى الجماهير المختلفة.

ثانياً : خصائص القائم بالاتصال:[1]

1. الإشراف بشكل مباشر على تجميع وصياغة ووضع الرسالة الإعلامية في شكلها النهائي إلى الجمهور.
2. صياغة الرسالة الصحفية منفردا أو قد يكون عضواً في فريق من القائمين بالاتصال لتأدية المهمة ذاتها.
3. يعد القائم بالاتصال من الناحية القانونية والأخلاقية مسئولا مسؤولية مباشرة عن الرسالة الإعلامية التي يشرف على صياغتها وصناعتها للجمهور، وهذا يتطابق مع اللغة الانكليزية في التسمية مثل (journalists ، communicator ، news men).

ثالثاً: الشروط الواجب توفرها في القائم بالاتصال:[2]

الشروط التي يجب أن تتوافر في القائم بالاتصال وفقاً لتحديد الباحث "ديفيد برلو" في النقاط التالية:

1. القدرة على الكتابة، التحدث، القراءة، الإنصات، والتفكير السليم لتحديد أهداف الاتصال.
2. اتجاهات القائم بالاتصال نحو نفسه ونحو الموضوع ونحو المتلقي، وكلما كانت هذه الاتجاهات إيجابية زادت فعالية القائم بالاتصال.
3. مستوى معرفة المصدر وتخصصه بالموضوع الذي يعالجه يؤثر في زيادة فعاليته.
4. مركز القائم بالاتصال في إطار النظام الاجتماعي والثقافي وطبيعة الأدوار التي يؤديها والوضع الذي يراه الناس فيه يؤثر على فعالية الاتصال.
5. معرفة بالسياسة الإعلامية لمؤسسته، ويتم ذلك حسب" وارين بريد " بعدة طرق منها:
   - القراءة المستمرة لجريدة المؤسسة.
   - المشاركة في الدورات والمحاضرات التي تقيمها المؤسسة.
   - عن طريق الاحتكاك مع زملائه ذوي الخبرة في المؤسسة.

---

[1] محمد قيراط، **قضايا إعلامية**، ط1(الكويت، دار الفلاح، 2006)، ص25.

[2] حسن مكاوي، عاطف العبد، **نظريات الإعلام**، بدون طبعة(القاهرة : مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2007)،ص269.

- عن طريق توجيهات رئيس التحرير.
- عن طريق الخبرة.

وترى الباحثة أن الشروط التي يتصف بها القائم بالاتصال يجب أن تؤدي أدوراً متكاملة أثناء عمله الصحفي، ويجب عليه أن يراعي الفروق الفردية والعقلية عند الجماهير المستهدفة، وأن يكون لديه القدرة على التفكير والدقة في نقل المعلومات وأن يلتزم بالمصداقية وتجنب الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها حتى تصل الرسالة الإعلامية واضحة إلى الجماهير، وهذا يتطلب من القائم بالاتصال بأن يكون لديه معرفة ودراية بكافة الأمور التي تدور حوله.

رابعاً : مسؤوليات القائم بالاتصال: [1]

تتمثل المسؤوليات المفروضة على القائم بالاتصال كالتالي :

1. الدقة والتأكد من صدق المعلومة المقدمة للجمهور.
2. العمل من أجل المصلحة العامة والابتعاد عن تفضيل المصلحة الشخصية.
3. الحفاظ على نزاهة وكرامة المهنة.
4. احترام الحياة الخاصة للمواطنين.
5. احترام سر المهنة، وأخلاقياتها.
6. الدفاع عن حقوق الإنسان.
7. المشاركة في الإصلاح الاجتماعي.
8. الالتزام بالموضوعية والصدق.
9. تبني اتجاهات الجمهور.

المطلب الثاني : العوامل التي تجعل للقائم بالاتصال قدرة على الاقناع:[2]

أولاً: المصداقية:

إن قياس مصداقية القائم بالاتصال تقوم على عنصرين أساسيين هما الخبرة، وزيادة الثقة، ويفسر مفهوم الخبرة بمدركات المتلقي عن معرفة القائم بالاتصال للإجابة الصحيحة عن السؤال أو القضية المطروحة، أما عنصر الثقة فيشير إلى إدراك المتلقي عن القائم بالاتصال بأن يشارك بالاتصال بشكل موضوعي دون تحيز.[3]

---

[1] خالد الحربي،"القائم بالاتصال "المرسل" "الرسالة "،**المدونة الإلكترونية**،نشرت يوم الثلاثاء ،4/فبراير/2014، ،تاريخ الزيارة 2014/10/1 ، الساعة: 7:00 مساء: http://khaled5059.blogspot.com/2013/05/blog-post_1148.html

[2] حسن مكاوي، ليلي السيد، **المرجع السابق**، 175.

[3] منال المزاهرة، **المرجع السابق**، 251.

ثانياً: الجاذبية:

نظراً لصعوبة قياس هذه الخاصية موضوعياً، فقد ركز الباحثون على محددات خاصة لهذا المفهوم تتمثل في التشابه والتماثل، وذلك بناء على الفرض القائل بأن المصدر أو القائم بالاتصال ذو الجاذبية سيكون أكثر تأثيراً على الشخص المحايد أو الذي له الجاذبية في الإقناع.[1]

ثالثاً: قوة "المصدر":

إن القائم بالاتصال يجب أن يكون لديه القوة والتأثير في تغيير اتجاهات الأفراد وسلوكياتهم، وهؤلاء يكون لديهم القوة التي يمكن إدراكها من خلال سيطرة الفرد وضبطه للأمور بالإضافة إلى قدرته على التدقيق والتمحيص وإدراك المتلقي للضبط والسيطرة ويظهر ذلك في قوة المصدر أو القائم بالاتصال.[2]

جوانب تأثير خصائص القائم بالاتصال على عملية الإقناع:

- المصداقية العالية تؤثر في تغيير الآراء، والتأثير الإقناعي.
- مصداقية المصدر أو القائم بالاتصال لهما تأثير كبير على الجاذبية، فعادة ما نتأثر بالشخص الخبير أكثر من كونه نبيلاً أو أميراً.
- تأثير المحتوى على عملية الإقناع ويظهر التباين واضحاً بين المصادر المتباينة كلما قلت الأدلة التي تدعم الرسالة.[3]

وترى الباحثة أن المصداقية التي يكتسبها القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي لها أهمية كبيرة جداً خاصة في نقل وإيصال الرسالة الإعلامية إلى الجماهير المستهدفة، ويمكن أن يكون تأثيرها إيجابيًا وسريعًا أكثر من باقي المصادر الأخرى التي لا تستحوذ على ثقة الجماهير.
وتقول جيهان رشتي أنَّ القائم بالاتصال الذي يقوم على صياغة الرسالة الاعلامية يؤثر على مدى تقبل الجمهور لمحتوى الرسالة الإعلامية، ومن هنا تأتي أهمية دراسة كل ما يتعلق بالقائم بالاتصال من حيث وضعه الاقتصادي، وتأهيله، وتدريبه، وأدائه، ومعتقداته، ورؤيته للجمهور، وآليات قيامه بعمله، والصعوبات والمعوقات التي تحول دون ممارسته لمسئولياته المهنية، إضافة إلى الضغوط المهنية والإدارية التي يتعرض لها، واستيعابه للدور المنوط به.[4]

---

(1) **المرجع السابق نفسه**، ص251.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص251.

(3) منال المزاهرة، **المرجع السابق**، ص 251.

(4) جيهان رشتي، **المرجع السابق**، ص29.

المطلب الثالث: مؤثرات "التحكم القيمي" لأداء القائم بالاتصال:

توجد مجموعة من المؤثرات القيمية التي تؤثر على أداء القائم بالاتصال أثناء قيامه بعمله أهمها:

أ. المؤثرات الشخصية:

الشخصية التي يتصف بها القائم بالاتصال تؤثر تأثيراً مباشراً على صياغته للرسالة الإعلامية، فضلاً على انعكاس طراز الشخصية على أدائه الإعلامي، ويعتمد دور القائم بالاتصال في التهيئة للاستجابة وتغطية الأحداث على مغزى الحالة التي يمر بها، إلى جانب قوة العاطفة المستثارة لديه وتجاربه التعليمية السابقة ومستوى نضجه الأخلاقي.[1]

يمكن تحديد المعايير الذاتية الشخصية المؤثرة في القائم بالاتصال:

1. العوامل البيولوجية مثل النوع "ذكر، أنثى".
2. الجاذبية الشخصية.
3. العوامل الخاصة بالتحصيل العلمي والتجربة العملية والحضور الثقافي.
4. الجماعات والانتماءات الأولية والمرجعية والأيدولوجية.

بإمكان هذه المعايير توجيه القائم بالاتصال بالتعامل مع الأحداث والقضايا المختلفة، فالعوامل البيولوجية الخاصة بجنس القائم بالاتصال " ذكر، أنثى"، والمتاعب التي توصف بها مهنة الإعلام، تدفع الذكور إلى اختيار المهنة أكثر من الإناث.

ويتجلى تأثير الجماعات، والانتماءات المرجعية والأيديولوجية في عملية اتخاذ القرار بشأن الأحداث التي يجب تغطيتها، فهذه العملية يمكن أن تكون في أيدي رؤساء التحرير والناشرين والمحررين والمراسلين، وفي الغالب تكون لديهم أفكار محددة في الطريقة التي يجب اتباعها عبر صياغة المادة الإعلامية، وحتى وإن كان القائم بالاتصال يتمتع بالحرية والاستقلالية، إلا أن هناك طريقة ما يتعرض بها لأيدولوجية تتبع السياسة الإعلامية، كما أن مبدأ الحرية في حد ذاته أيديولوجية يتأثر بها القائم بالاتصال، كما وأن الحرية الإعلامية تؤدي بالشخص لإبداء رأيه بحرية، وبهذا لا يمكن للقائم بالاتصال أن يكون بعيداً عن الأيدلوجية.[2]

---

[1] حسين الزويني، "أولويات التحكم القيمي لأداء القائم بالاتصال في معالجة العنف"، **رسالة ماجستير منشورة، مجلة بغداد**، العدد 200 (بغداد: كلية الاعلام، 2012)، ص1019.

[2] حسين الزويني، **المرجع السابق**، ص1020.

ب. المؤثرات المؤسساتية:

هناك مجموعة من المؤثرات يمكن أن تؤثر على طبيعة عمل القائم بالاتصال، خاصة وأنه يعمل ضمن سياسات ومؤثرات معينة يمكن أن تؤثر على عمله منها:[1]

1. **بنية المؤسسة:** إن الدور الوظيفي التي تضطلع به المؤسسة الإعلامية غالباً ما يرسم الملامح الرئيسية لطبيعة بنيتها، كما يؤثر تركيب المنظمة على القائم بالاتصال وتفاعله مع فريق العمل داخل المؤسسة وخارجها، والشكل التنظيمي وتحديد المسؤوليات على نمط الإدارة في المؤسسة الإعلامية مراعياً انسيابية العمل، كلما كانت نتائج الإدارة أفضل.
2. **طبيعة الإعلامي:** هنا يمكن الإشارة إلى عنصرين مهمين، هما:

- **حارس البوابة:** يطلق هذا المصطلح على الشخص الذي تمر من بين يديه المعلومات، ويقرر ما يجب نشره وما يستبعد وغير صالح للنشر، وهو من يقرر كيف تنشر المادة الإعلامية، بالإضافة إلى وضع أجندة ترتيب الأولويات.
- **الاعتبارات المهنية:** يعد القائم بالاتصال عنصراً فاعلاً في صناعة وإنتاج المعلومة داخل المؤسسة الإعلامية، إلى جانب أنه يخضع لسياسة المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها، كما وأن هناك ثمة اعتبارات مهنية تؤثر على القرارات الإدارية من الناحية التنظيمية وإدارة التحرير، وهذه الاعتبارات تتمثل بالمساحة بالنسبة للقائمين بالاتصال في وسائل الإعلام المطبوعة، كما أن محددات التحكم القيمي للوسيلة الإعلامية لم تعد تتوقف على السلطة السياسية فحسب؛ وإنما هناك عوامل أخرى تتمثل في ظاهرة "تصنيع الإعلام" والتأثير المتزايد للمنطق الاقتصادي عبر الملكية الخاصة.

ج. المؤثرات الاجتماعية:

يشير الباحث "وارين بريد" أنه في بعض الأحيان القائم بالاتصال لا يستطيع أن يقدم تغطية كاملة للأحداث التي تقع من حوله، ليس تقصيراً منه، بل أحياناً يغفل عن تقديم بعض الأحداث ويكون ذلك القرار نابعاً من ضميره وإحساسًا منه بالمسؤولية الاجتماعية، بهدف المحافظة على بعض الفضائل الفردية أو الاجتماعية.

ويرى "بريد" أن وسائل الإعلام التي تحترم التقاليد والنظام تضحي أحياناً بالسبق الصحفي أو تفرط بعض الشيء في واجبها الذي يفرض عليها تقديم الأخبار التي لها أهمية كبيرة عند الجماهير، وذلك رغبة منها في تدعيم قيم المجتمع وتقاليده، وفي أحيان أخرى يقيّم القائمون بالاتصال الموضوعات الإعلامية آخذين بعين الاعتبار النتائج الاجتماعية التي

---

[1] **المرجع السابق نفسه**، ص1020.

ستترتب على نشرها أو عرضها، وقد لا يعطون اهتماماً لبعض الموضوعات أو يدفنوها في الصفحات الداخلية؛ بهدف المحافظة على العادات والقيم الاجتماعية.[1]

إن تأثير القيم الاجتماعية على عمل القائمين بالاتصال يتراوح بين قيم اجتماعية تكمن في أذهانهم يلتزمون بها حتى وإن كانوا لا يؤمنون بها إلى أنواع من الضغوط الاجتماعية المباشرة المرتبطة بطبيعة النظام الاجتماعي ذاته، الذي يقبل على سبيل المثال المؤثرات الاجتماعية ويمكن أن نسميه "بالذوق الاجتماعي" الذي يفرض على القائمين بالاتصال التزاماً بهذا الذوق ، من جانب آخر يمكن أن نطلق عليه " التذوق الاجتماعي" للرسائل الإعلامية، فالجمهور يتذوق من الرسائل الاعلامية أنماطاً من الرسائل الاعلامية بغض النظر عن قيمتها بينما لا يقبل نمطاً آخر، ويتذوق الجمهور جزءًا من كيانهم الاجتماعي وهو ما يسمى بالثقافة الجماهيرية . [2]

وبذلك تشكل القيم الذاتية للقائمين بالاتصال، التي تتباين من فرد إلى آخر، أحد المعايير التي تتحكم في انتقاء ومعالجة الموضوعات الإعلامية، وهذه القيم تكونت من تضافر مجموعة من العوامل منها، التنشئة الاجتماعية، الجماعات المرجعية والمكونات والسياسية والثقافية، وهذا يعكس لدى القائم بالاتصال إطار دلالي يؤثر في أفكاره ومعتقداته ويحدد السلوك المتوقع في المواقف الاتصالية المختلفة.

ويلاحظ أن هناك اختلافًا في النظرة إلى أهمية الحدث وانتقاء مضمون الرسائل الإعلامية باختلاف القائمين بالاتصال وبحسب طبيعة كل منهم، ومكوناته الثقافية، والنفسية، والاجتماعية واتجاهاته، وعقائده وخبراته المكتسبة[3].

---

(1) حسين الزويني، **المرجع السابق**، ص1022.

(2) حسين الزويني، "**حرية الاعلام بين المرغوبية الاجتماعية، وتحديد خيارات القائم بالاتصال**"، **المرجع السابق**، ص 806.

(3)حسين الزويني، **المرجع السابق**، ص807.

المبحث الثاني: حرية الصحافة

يشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب، المطلب الأول بعنوان حرية الصحافة واستعرض كلاً من مفاهيم الحرية وحرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة، وأهميتها ، وعناصرها.

بينما تناول المطلب الثاني معيقات حرية الصحافة واستعرض المعيقات المهنية والسياسية، وانقسمت إلى مشاكل التمويل الاقتصادي، والقيود السياسية والقانونية والإدارية.

أما المطلب الثالث بعنوان حرية الصحافة وفق القوانين الدولية، واشتمل على حرية الصحافة في القوانين الدولية.

المطلب الأول: حرية الصحافة: مفهومها، وأهميتها، وعناصرها:

أولاً: مفهوم الحرية:

تتعدد مفاهيم الحرية بتعدد مداخلها اللغوية والقانونية والفلسفية والاجتماعية، وإن كان من الصعب الفصل التام بين هذه المداخل، وكذلك تناولها بمعزلٍ عن السياق الثقافي والسياسي والاجتماعي.

كلمة الحرية مشتقة من الأصل (حر) والحر ضد العبد، والحرة ضد الأمة وحرره تعني استخلصه، والحرية الخلوص. [1]

والحرية في مفهومها اللغوي تعني الخلاص من القيود والعبودية والظلم والاستبداد وأن يكون للفرد القدرة على الاختيار وأن يفعل ما يشاء، ومع التطور الهائل لوسائل الاعلام وثورة الاتصال، توسعت مجالات الحرية لأنها وسعت من قاعدة المتلقي الذي أصبح جمهوراً واسعاً غير محدد الملامح، لكن مفهوم الحرية في العصور الحديثة صار مفهوماً منظماً من أجل توفير الأمن والاستقرار للمجتمعات الإنسانية، وبمعنى آخر فإن المجتمعات الحديثة تقوم على فلسفة بسيطة مفادها أن كل فرد قد تنازل عن جزء من حريته من أجل ضمان حياة آمنة له وللآخرين، وتقوم السلطة أو الدولة بالسهر على مصلحة الناس وأمان المجتمع.[2]

والحرية ليست مطلقة ولكنها مقيدة، بالحد الذي يوفر الأمن والاستقرار للمجتمع، وكل فرد حر يشترط ألا يضر بالآخرين، وحرية الرأي والتعبير مرتبطة بالمسئولية الاجتماعية التي تنظمها القوانين واللوائح بما يحفظ مصالح المجتمع والناس.[3]

---

(1) أحمد حماد، نافذ المدهون، الحريات الاعلامية بين الضوابط الشرعية والقانونية، **مجلة كلية الآداب**، العدد32 (حلوان: جامعة حلوان، 2013م)، ص890.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص890.

(3) أحمد حماد، نافذ المدهون، **المرجع السابق**، ص891.

ثانياً: مفهوم حرية الرأي والتعبير:

يتضمن الحق في حرية الرأي والتعبير حريتين متلازمتين يستحيل الفصل بينهما أو ممارسة إحداهما دون الأخرى، الأولى حرية "الرأي"، والثانية "حرية التعبير" وإن ضمان ممارسة هذا الحق بمثابة الركن والأساس لبناء المجتمع الديمقراطي وتطويره واستمرار بقائه "وهو وسيلة وليس غاية، الهدف الرئيسي من حمايته وضمان تمتع الأفراد به، هو إثارة الأفراد في المجتمع وشحذ هممهم وطاقاتهم، وإشراكهم في إدارة الحياة العامة في البلاد وضمان الحكم السليم بمتابعة ما يحدث وإبداء الرأي فيه".[1]

إن جوهر حرية الصحافة حرية الرأي والتعبير، فهناك عدة شروط لقيام حرية الرأي والتعبير، إذ يرى حسن عماد أن هناك ضرورة لسقوط القيود التي تعوق الفرد التعبير عن نفسه وعن مجتمعه وما يعتقد لأن يحقق خيره وسعادته، وتتطلب حرية الرأي والتعبير العناصر التالية حتى تقوم على الوجه الأمثل:

- الإيمان الراسخ بالعقل الذي يألف المناقشة والحوار والجدل.
- انحصار الحصانة عن أي فرد في المجتمع، فليس الصواب أو الخطأ حكراً على فرد دون غيره أو جماعة دون غيرها.
- وجود بيئة تتسم بالتسامح تسود فيها حرية التعبير بمعنى، أن يكون في المجتمع التسليم بحق الاعتراض والمخالفة في الرأي، والتسليم كذلك بإمكان التوافق بين المخالفين في الرأي والمعارضين. [2]

وهناك من يرى أن حرية الرأي والتعبير وما يتولد عنها من تفاعل آراء لا يجوز تقييدها بإعلان تعوق ممارستها وذلك لأن حرية التعبير هي الأصل التي ترتكز عليه باقي الحريات العامة، فمن مستلزمات النظام الديمقراطي، والحقوق والحريات ضمن حرية التعبير هي حرية عرض الآراء، تلقي الآراء، تدفق المعلومات، حق النقد البناء، ونشر الآراء.[3]

وإن كان الأصل في العمل الصحفي حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات والأخبا، وحق القارئ في تلقي هذه المعلومات دون عوائق وحماية رجال الصحافة من أي تعد عليهم في الوقت نفسه، فإن ممارسة هذه الحريات تستوجب واجبات ومسئوليات على الصحفي لابد من إخضاعها لبعض الإجراءات أو الشروط أو العقوبات ذلك أن الحرية مسئولية، ومن لا مسئولية له لا يستطيع أن ينعم بالحرية التي يطالب بها.[4]

---

(1) أحمد الغول، **المرجع السابق**، ص10

(2)محمد منير حجاب، **مدخل الى الصحافة، المرجع السابق**، ص427.

(3) آمال المتولي، **مدخل الى الصحافة**، ط1(جامعة المنصورة: دار مكتبة الاسراء، 2003)، ص206.

(4) نرمين خضر، **المرجع السابق**، ص330.

ثالثاً: مفهوم حرية الصحافة:

لقد تعددت مفاهيم حرية الصحافة باختلاف الأيديولوجيات واختلاف القائمين عليها، وكذلك باختلاف المراحل التاريخية التي مرت بها عبر العصور.

ويختلف مفهوم حرية الصحافة باختلاف المنظور الأيديولوجي، إذ يعد هذا المفهوم طبقاً للنموذج الاشتراكي "جزءًا من المفهوم الشامل لمعنى الحرية، بمعنى أن حرية الصحافة هي ما قد توافق عليه الحكومة في منح المواطنين في سبيل تحقيق أهداف معينة".

ويستند هذا المنظور إلى أفكار "ماركس" و "لنين"، حيث يرى "كارل ماركس" أنه "ينبغي توفير وسائل الاتصال لإيصال السياسة الاشتراكية وليس من أجل المساعدة في البحث عن الحقيقة، وبذلك يجعل هذا المنظور مصلحة المجتمع التي تقدرها السلطة الحاكمة في مرتبة أسمى من حرية الفرد وحقه في المعرفة وبالتالي تعطي الحرية بصفة عامة وحرية الصحافة بصفة خاصة، مكانة ثانوية ومفهوماً ضيقاً ومحتكراً من طرف جهة معنية هي الحكومة الاشتراكية ومن يواليها ويعمل على بسط نفوذها وتحقيق أهدافها. [1]

أما مفهوم "حرية الصحافة" وفق المفهوم الليبرالي "فهي نقل الأفكار والآراء والمعلومات بدون قيود حكومية بهدف تشجيع نقل الأفكار التي تتيح سهولة ودقة اتخاذ القرارات المناسبة حول الشئون العامة وصالح المجتمعات"، ويأتي المفهوم الليبرالي لحرية الصحافة على أساس حرية الناس في استقبال المعلومات في المجتمع الحر الديمقراطي، ويفترض أن تقوم وسائل الإعلام بالتعبير عن مختلف الآراء والأفكار حول الموضوعات التي تهم الجماهير من خلال السوق الحر للأفكار ومن خلال صراع الأفكار يستطيع الناس الوصول إلى الحقيقة، كما يفترض أن تقوم وسائل الإعلام بدون الرقيب على ممارسات الحكومة.[2]

وهكذا تختلف مفاهيم حرية الصحافة في النظم السياسية المختلفة باختلاف فلسفتها والمصالح التي تخدمها ففي المجتمعات الغربية تخص حرية الصحافة الفرد أولاً ثم الجماعات الخاصة سياسية أو اقتصادية، أو اجتماعية، وفي المجتمعات الاشتراكية تعد حرية الصحافة حقاً جماعياً مفوضاً لحزب السلطة بافتراض أنه ممثل الشعب، بينما في العالم الثالث فإن حرية الصحافة امتياز حكومي يخص عددًا من المصالح الراسخة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو مركز قوة.[3]

---

(1) أحلام باي، **المرجع السابق**، ص19.

(2) محمد ابراهيم، **حرية الصحافة دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي**، ط بدون (المنيا: جامعة المنيا، 1996م)، ص24.

(3) محمد ابراهيم، **المرجع السابق**، ص26.

ومن هنا تأتي أهمية التوزان بين حرية الصحافة كحق للفرد وحرية الصحافة كحق للمجتمع، وضرورة كفالة هذا الحق لكافة تيارات المجتمع وطبقاته وجماعاته دون تفرقه أو استبعاد مع ربط هذا الحق بمجموع الحريات الديمقراطية وتقييد حق التدخل الحكومي في السيطرة والرقابة والتنظيم، ونظام قانوني يرعى الحريات، وقضائي مستقل تحترم أحكامه، وحكومة ديمقراطية تتفاعل مع حرية الصحافة.

وحسب جريدة "الديلي مِرور" فان حرية الصحافة تاريخياً هي حرية الطباعة، أما حرية الصحافة اليوم فهي بصورة عامة حرية رئيس التحرير في نشر الأخبار والآراء التي يختارها، سواء كان ما ينشر يوافق أو لا يوافق استحسان الحكومة أو أية جماعة كانت مهما عظم شأنها وأثرها، إلا أن هذه الحرية مقيدة بقانون القذف والاعتداء على الحكومة والخروج عن نطاق الدين والحشمة والإخلال بالأمن العام والامتيازات البرلمانية.[1]

وهناك مفهوم آخر لحرية الصحافة يوضح أن الحريات الصحفية حق بمختلف التيارات والجماعات المختلفة في إصدار الصحف والحصول على الحقائق والتعبير عن الآراء والأفكار ومراقبة مؤسسات الحكم، وقطاعات المجتمع المختلفة وحثها على تصويب ممارستها في إطار يخدم المصالح العامة للمجتمع، والموازنة بين حقوق الأفراد والجماعات والالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية وتحقيق الاستقلالية والوحدة والتقدم".[2]

رابعاً: أهمية حرية الصحافة:

يقول "آثر سالز بورجر: "إن رأي الانسان أي قضية من القضايا فلا يمكن أن تكون أفضل من نوع المعلومات التي يمكن أن تقديم اليه فيما يتعلق بتلك القضية، بمعنى أخر أعط أي إنسان معلومات صحيحة ثم اتركه وشأنه سيظل معرضا للخطأ في رأيه ربما لبعض الوقت ولكن فرصة الصواب ستظل في يده إلى الأبد".

"احجب المعلومات عن أي إنسان أو قدمها إليه مشوهة أو ناقصة أو محشوة بالدعاية والزيف –إذن فقد دمرت كل جهاز تفكيره – ونزلت به إلى ما دون مستوى الإنسان" انطلاقا من هذه المقولة يمكن أن نقدر ولو بشكل أولي مقدار الأهمية الذي تكتسبه الصحافة بصفة عامة وحرية الصحافة بصفة خاصة.

---

(1) **المرجع السابق نفسه** ، ص27

(2) **المرجع السابق نفسه** ، ص 27

1. من الناحية السياسية تعتبر حرية الصحافة في الخطاب الديمقراطي عنصر ذو أهمية كبيرة في العملية الديمقراطية، حيث يرشح لحرية الصحافة مكانة خاصة ضمن الحقوق الأساسية.[1]
2. التعبير الصادق عن الديمقراطية، والسمة البارزة على قيامها لذلك كانت هذه الحرية المعيار الدقيق لقياس مدى ديمقراطية نظام الحكم في مختلف الدول، لذلك يقال أنه إذا أردت أن تعرف ما إذا كان النظام السياسي في دولة ما ديمقراطيا أم غير ذلك فاسأل عن حال حرية الصحافة بها.
3. تعكس تعدد الآراء في كل مكان من الدولة وأن تمد المواطنين بالمعلومات التي يحتاجونها لتشكيل آرائهم، كما تعتبر المنفذ لكل تعبير جماهيري عن رؤى الأقليات.[2]

خامساً: عناصر حرية الصحافة:

لا تتحقق حرية الصحافة بالقواعد الدستورية والمواثيق الدولية، والضمانات القانونية فقط، ولكن يلزمها جملة من الشروط أو الضمانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى، كما أنها لا تتحقق جملة واحدة، وإنما يجب أن تتوافر مجموعة من العناصر أو الأبعاد الأساسية التي يستدل بوجودها على وجود حرية الصحافة.

ويختلف تحديد هذه العناصر تبعاً لاختلاف المفاهيم المعطاة لمصطلح حرية الصحافة، التي تختلف بدورها باختلاف البيئة الاجتماعية وما تخلقه من تحديات في وجه الصحافة.

وقد أورد المعهد الدولي للصحافة بزيوريخ تبعاً لتعريفه لحرية الصحافة جملة من العناصر يلخصها على النحو التالي:[3]

- حرية استقاء الأخبار.
- حرية نقل الأخبار.
- حرية التعبير عن وجهات النظر.

ولحرية الصحافة أربعة عناصر منها:

1. عدم خضوع الصحافة والرقابة سابقة النشر.
2. تحديد المجال الذي يجوز للمشرع أن يتدخل فيه للحد من حرية الصحافة.
3. حرية الصحافة في استقاء الأنباء ونشرها.
4. حرية إصدار الصحف بغير توقف على رضا الحكومة.

---

(1) أحلام باي، **المرجع السابق**، ص 37.

(2) **المرجع السابق نفسه**،ص38.

(3) أحلام باي، **المرجع السابق**، ص32.

المطلب الثاني: معيقات حرية الصحافة:

- **المعيقات المهنية والسياسية:**

أ. **مشاكل التمويل الإقتصادي:** في ظل تطور صناعة الصحافة بصورة ضخمة أصبح إصدار الصحيفة يحتاج إلى رصيد هائل من الأموال لمواجهة مطالب الآلات، وقد أوقعت مشاكل التمويل هذه الصحافة في محظور الخضوع للقوى الاقتصادية، وأصبحت حرية الصحافة ملكاً في الأغلب لكل من يملك القدرة على التمويل، ونتج عن ذلك سقوط حرية الصحافة فأصبحت مقيدة بالمصالح الإقتصادية، وصارت حرية الصحافة في عدد من البلدان ملكاً لمن يدفع وهذا هو الخطر الداهم ليس على الصحافة وإنما على حرية الصحافة وحق المواطن في الإعلام، ثم تأتي على الصحفي مصاعب ضمانات العمل أمام الصحفيين عائقاً جديداً لممارسة حرية الصحافة خاصة ضغوط الأجور والضمانات القانونية، وأمام هذه الضغوط يفتقد الصحفيون الإستقرار والأمن سياسياً واقتصادياً وقانونياً. [1]

ب. **القيود السياسية والقانونية والإدارية:**

قيود نجدها سارية في معظم دول العالم تمارسها السلطات الحاكمة على الصحف، إما لقهر الحرية مباشرة أو لتحجيم كفاءة الصحف على ممارسة هذه الحرية.

بناء على ما سبق نجد أن الصحافة أصبحت في ظل معظم النظم الحاكمة مؤسسة قومية ذات رسالة بالغة الأهمية عميقة التأثير مع باقي وسائل الإعلام، فقد تحولت الصحف من مجرد مشروعات فردية سواء لأهداف سياسية أو تجارية إلى مشروعات اجتماعية ذات صبغة قومية تخضع بطرق مباشرة أو غير مباشرة لتأثير النظام الحاكم.[2]

في عام 1947م تم تشكيل لجنة لحرية الصحافة، وأصدرت تقريرها عن الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان "صحافة حرة مسئولة"، وقد لقى التقرير صدىً في الدول الأوروبية والمملكة المتحدة فشكلت اللجنة الملكية للصحافة عام 1949م، حيث إنها على أساس التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، وأن الحرية السلبية للصحافة في النظرية الليبرالية غير مرغوب بها، وأن الحرية لا بد وأن ترتبط بالمسئولية، وعلى الصحافة أن تبقى في يد القطاع الخاص، واضعة في اعتبارها المصلحة العامة.

وكانت لجنة حرية الصحافة قد وضعت عددا من الوظائف التي على الصحافة القيام بها وهي: إعطاء تقارير صادقة وشاملة للأحداث اليومية، والعمل كمنبر لتبادل التعليق والنقد، وأن تقدم وسائل الاتصال صورة ممثلة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع، وتقديم أهداف المجتمع

---

(1) آمال المتولى، **المرجع السابق**، ص205.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص206.

وقيمه وتوضحها، وتوفر وسائل الإعلام معلومات كاملة عما يجري يوميا، ومن ضمن توصيات لجنة حرية الصحافة، أن تقدم الحكومة الضمانات الدستورية لحرية الصحافة، وأوصت اللجنة المؤسسات الصحفية بتقديم خدمة تتسم بالتنوع والنوعية والكم الملائم لإشباع احتياجات الجماهير، ودعت العاملين بالصحافة بنقد متبادل وعنيف لبعضهم البعض.[1]

وهنا يجب المواءمة بين الحرية والمسئولية والالتزام بالقانون، فلا حرية بغير مسئولية، ولا حق بلا واجب، فالمسئولية ملازمة للحرية بل هي تدعيم وترسيخ لها، وليس معنى الحرية الإساءة إلى حرية الآخرين، فالمواطن والجماعة لا غنى لهما عن الحرية.

أثبتت بعض التجارب الفلسطينية في فلسطين أن غياب القانون والضوابط أدى إلى انتهاك حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، كما وأن الدور الذي لعبه بعض الصحفيين والمؤسسات الإعلامية تحول سلباً، مما ساهم في تأجيج الكراهية وحرض على العنف، وعليه فإن الضوابط هي أمر ضروري لاحترام الحريات ولضمان أن تترافق الحرية مع المسئولية الاجتماعية فالموازنة بين الحرية ومحدداتها أمر ضروري.[2]

المطلب الثالث: حرية الصحافة وفق القوانين والتشريعات الدولية:

إن الصحافة لا تستطيع أن تؤدي رسالتها الاجتماعية إلا في ظل أنظمة ديمقراطية يعرف فيها الأفراد والجماعات حرية الصحافة التي تعد إحدى صور حرية الرأي والتعبير التي هي بدورها جزء من الحريات العامة.[3]

فلا يمكن الحديث عن وجود إعلام حر دون وجود إطار قانوني يضمن له استقلاليته ويحصر القيود المفروضة عليه في أضيق نطاق، بما يحقق التوازن بين مصلحة الدولة وحق المواطنين في التعبير عن رأيهم بحرية وفي تلقي المعلومات التي تلمس الأخبار.[4]

وفي إطار النتائج التي ترتبت على قيام الحرب العالمية الثانية من ظهور القطبية الثنائية "الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي" واتساع نطاق حركات التحرر الوطني في دول العالم

---

(1) محمد حسام الدين، **المسئولية الاجتماعية للصحافة**، ط1(القاهرة: منشورات الدارة المصرية اللبنانية، 2003)، ص14.

(2) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، **ضد الصمت**، "**انتهاكات حرية التعبير عن الرأي والعمل الصحفي في قطاع غزة في الفترة 1 يناير 2008لـ 31ديسمبر 2008**"، (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2008)، ص9.

(3) جواد الدلو، **دراسات في الصحافة الفلسطينية**، ط بدون (غزة: مكتبة الأمل للطباعة والنشر ،2000)، ص188

(4) أحمد حماد، نافذ المدهون، **المرجع السابق**، ص 90.

الثالث، وبروز تيار دولي مناصر للحريات وحقوق الانسان، وتعاظم دور وسائل الاتصال الجماهيري[1].

ومع ظهور النظام الدولي الجديد الذي تشكل عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بذلت المنظمات الدولية جهوداً بإرساء هذه الحقوق في جملة من المواثيق الدولية أبرزها ميثاق الأمم المتحدة (1945) والإعلان العالمي لحقوق الانسان (1948)، بالإضافة إلى بعض المواثيق الدولية الصادرة عن بعض الأجهزة والوكالات المختصة السائرة في فلك الأمم المتحدة، خصوصاً "اليونسكو" يضاف إليها جملة من المواثيق الإقليمية مثل: الإتفاقية الأوربية لحقوق الانسان (1950) والميثاق العربي لحقوق الانسان (2004).[2]

ويعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الوثيقة الأولى التي قامت بحماية الحق في حرية الرأي والتعبير في العمل الصحفي ووضعت دعائمه، كما أسست لما تلاها من اتفاقيات وإعلانات حقوق الإنسان المختلفة، وربما لم يورد الإعلان نصًا صريحًا يتحدث فيه عن العمل الصحفي وحريته أو عن حرية الصحافة، ولكنه أرسى القواعد التي بدونها لا يمكن الحديث عن صحافة حرة، أو عن حرية عمل الصحفيين، وتعتبر المادة رقم (19) من الإعلان من أهم المواد التي جمعت هذه القواعد، حيث ورد فيها أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود."[3]

والمتأمل في نص هذه المادة يقف على حقيقة أنها لم تقتصر على حرية تعبير الأفراد عن رأيهم؛ بل على حقهم في اعتناق آرائهم دون مضايقة، وهذا يعطي ضمانات لحق كل إنسان في تبني الأفكار والآراء التي يعتقد بصحتها وصوابيتها، وهنا يظهر إطلاق الحرية للإنسان في تكوين رأيه وأفكاره بشكل مستقل عن السلطة وعن السائد في المجتمع.

وينص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على حرية التعبير في مادة (19) "أن كل فرد له حرية الاعتقاد دون أي تدخل، وللجميع الحق في التعبير عن رأيه، ويشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات أو الأفكار من أي نوع واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود، شفاهة أو كتابة أو طباعة، وسواء كان ذلك في قالب فني أو بأي وسيلة أخرى يختارها."

وينبغي الإشارة إلى أن الحرية ليست مطلقة؛ بل وضعت ضوابط من شأنها أن تحمي سمعة الآخرين وتحافظ على الآداب العامة والأمن، ويؤكد العهد الدولي على تحديدها وأن تكون

---

(1) محمد ابراهيم، **حرية الصحافة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي**، ط2 (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1999)، ص30.

(2) رشاد توام، **التنظيم القانوني لحرية الاعلام في فلسطين**، (رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية ،"مدى"، 2011)، ص9.

(3) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، **ضد الصمت، المرجع السابق**، ص8.

ضرورية "ويحدد مفهوم الضرورة والهدف من الضوابط التي تحد من الحرية في احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، وحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة[1]."

وفي السياق نفسه، ولضمان عدم استغلال حرية الصحافة في الترويج للحروب، والتحريض على الكراهية والتمييز، يؤكد العهد الدولي على أن إطلاق الحرية يجب أن يرافقه ضوابط، خشية أن يتحول الأمر لفوضى عارمة، وتنقلب المقاصد إلى نقيضها، إذ تؤكد المادة (20) على أية دعاية للحرب، تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية.[2]

وقد أجاز القانون الدولي لحقوق الانسان بعض القيود على حرية الرأي والتعبير وحرية الحصول على المعلومة بهدف حماية الحقوق والحريات الخاصة وبعض المصالح إلا أنه اشترط ثلاثة شروط رئيسية يجب أن تأخذ بها الدول عند فرض هذه القيود حتى تكون مقبولة ومعترف بها من المجتمع الدولي وهذه الشروط هي:[3]

1. أن يكون هدف القيد قانونياً "أي أن يتم النص عليه بالقانون".
2. أن يكون هدف القيد لحماية المصلحة العامة والمشروعة.
3. أن يكون القيد ضرورياً من أجل حماية هذه المصلحة، وقد تم التأكيد على هذه الشروط من قبل اللجنة الدولية لحقوق الانسان والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان.

وعليه فإن الضوابط من الأمور الضرورية التي تساعد على احترام الحريات وضمان أن تترافق الحرية مع المسئولية، كما وأن الموازنة بين الحرية ومحدداتها أمر ضروري بحيث لا تقوض المحددات من جوهر الحرية؛ وإنما تسعى إلى حمايتها وضمانها.[4]

ويجب التأكيد هنا أن المعاهدات والقوانين والمواثيق الدولية التي تصون حرية الرأي والتعبير تمتلك قوة القانون لذا يجب احترامها، خاصة من الدول الموقعة عليها والملتزمة بتطبيقها، علماً أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية أعلن في 30 من أيلول سبتمبر 1993م الالتزام باحترام المواثيق والمعاهدات والقوانين الدولية، التي تتكفل بحماية حقوق الإنسان ومن ضمنها حق الرأي والتعبير، وهذا يتطلب أن تنسجم القوانين المحلية بشكل كامل لا جزئي مع ما ورد في القوانين والمواثيق الدولية وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومبادئ "جوهانسبيرغ" حول الأمن القومي وحرية التعبير والوصول للمعلومات وغيرها.[5]

---

(1) **المرجع السابق نفسه**، ص9.

(2) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، **ضد الصمت، المرجع السابق**، ص10.

(3) أحمد ابراهيم حماد، نافذ المدهون، **المرجع السابق**، ص912.

(4) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **ضد الصمت، المرجع السابق**، ص9.

(5) جواد الدلو، **انتهاكات حرية الصحافة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية" 2006، 2010"، المرجع السابق** ،ص689.

المبحث الثالث: الصحافة والمسئولية الاجتماعيـــة:

يشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب، المطلب الأول بعنوان مفهوم المسئولية الاجتماعية للصحافة ومحدداتها، واستعرض مفهوم المسئولية الاجتماعية ومحدداتها.
بينما تناول المطلب الثاني الذي حمل عنوان تصنيفات المسئولية الاجتماعية والالتزامات التي ينبغي التحلي بها منها المسئولية الوجوبية، المسئولية التعاقدية، المسئولية الذاتية، واستعرض أنماط المسئولية الصحفية والالتزامات التي يجب على القائم بالاتصال أن يتحلى بها أثناء ممارسة المهنة، بينما تناول المطلب الثالث الذي حمل عنوان أخلاقيات الصحافة ومواثيق الشرف الصحفي واشتمل على مفهوم أخلاقيات الإعلام، والضوابط الأخلاقية لحرية الصحافة، والبدايات الأولى لظهور مواثيق الشرف على الصعيد الدولي.

المطلب الأول: مفهوم المسئولية الاجتماعية للصحافة ومحدداتها:

أولاً: مفهوم المسئولية الاجتماعية:

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم المسئولية الاجتماعية للصحافة رغم أنها مسألة تطرح نفسها بقوة أمام المجتمع إلا أنها لا تزال مسألة غير محددة.
يقول البعض أَنَّ المسئولية الاجتماعية للصحافة تعني الاهتمام بالصالح العام ويحددها آخرون بأنها الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته، بمعنى أن تتصف الصحافة بسداد الرأي والدقة والعدل ومراعاة النواحي الأخلاقية مع التشويق والحصول على الفائدة، والمحافظة على المجتمع.[1]

كما تُعرف بأنها "مجموعة القيم والأخلاقيات التي يُلزم الصحفي والإعلامي بها نفسه إلزامًا فطريًّا بالخلقة، ومكتسبًا بالمهنية، لرعاية حق الجمهور والمجتمع في المعرفة الصادقة والهادفة ويكون مسئولاً عنها في الدنيا والآخرة".

ويُعرفها آخرون بأنها المهام التي يجب أن يلتزم بتأديتها الصحفي والإعلامي أمام المجتمع في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرط أن يتوفر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام العقل والمنطق والقانون والرأي العام والمصلحة العامة والدين، كما أنها

---

(1) محمد منير حجاب، **مدخل الى الصحافة، المرجع السابق**، ص 46.

التزام من جانب وسائل الإعلام بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف إقامة توازن بين حرية الفرد وبين مصالح المجتمع.[1]

ويُعرف سيد عثمان المسؤولية الاجتماعية بأنها المسؤولية الفردية عن الجماعة، وهي مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها أو المجتمع الذي يعيش فيه، أي أنها مسؤولية ذاتية، مسؤولية أخلاقية، مسؤولية فيها من الأخلاقية المراقبة الداخلية والمحاسبة الذاتية، كما أن فيها من الأخلاقي ما في الواجب الملزم داخليًا، إلا أنه إلزام داخلي خاص بأفعال ذات طبيعة اجتماعية، أو يغلب عليها التأثير الاجتماعي.[2]

ويُعرف أحمد أمين المسئولية الاجتماعية بأنها اضطرار الفرد أن يقدم حسابًا عن أعماله التي يأتيها بإرادته واختياره وأن يتحمل عواقبها سواءً خيرًا أو شرًا.[3]

إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث Carroll يشير إلى جوهرها بأربعة جوانب رئيسية هي: الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي، والخيري، حيث وظف هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل لتوضيح الترابط بينها من جانب، ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد آخر يمثل حالة واقعية، فلا يمكن أن نتوقع من منظمات الأعمال مبادرات خيرية ومسؤولة إذا لم تكن هذه المنظمات قد قطعت شوطًا في إطار تحملها لمسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.[4]

كما ونادت التنظيمات النقابية الصحفية بمبدأ المسئولية الاجتماعية، حتى أصحبت كافة القوانين الصحفية أو النقابات الصحفية في العالم الغربي كله تتضمن مبدأ المسئولية مع الحرية، وقد بلور هذا الاتجاه الاتحاد العام مع الصحفيين العرب في ميثاقه للعمل الصحفي حيث نص على شعار الاتحاد الذي يرتكز على أساسين هما الحرية والمسئولية الاجتماعية يجسد إيمان الصحفيين بأن دفاعهم العنيد عن الحرية لا يعني إغفالهم لخطورة المسئولية التي يحملون أعباءها عبر سنوات العمل الصحفي.[5]

---

(1) اسماعيل الثوابتة، "المسئولية الاجتماعية في الاعلام الفلسطيني"، **ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر الاعلام الفلسطيني وتحديات المواجهة** الذي نظمته وزارة الاعلام، (غزة: وزارة الاعلام ، 2013م)، ص4.

(2) سيد أحمدعثمان، **التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية**،طبدون(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،1986)، ص43

(3) أحمد أمين، **الأخلاق**، بدون طبعة (القاهرة: النهضة العربية،1965)، ص299

4 *The Moral Management of Organizational Carroll Archie B The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward*

(5) محمد منير حجاب، **مدخل الى الصحافة، المرجع السابق**، ص48.

وعرف الدكتور عبد اللطيف حمزة المسئولية الاجتماعية للصحافة بأنها المهام التي ينبغي أن تقوم بها الصحافة على أن يكون ذلك في إطار تتمتع الصحافة بالحرية القائمة على المسئولية والمنهج الأخلاقي الذي حدده المجتمع والقانون.

وعلى هذا الأساس فإن المسئولية الاجتماعية للصحافة تعني الالتزام بتأدية مهامها أمام المجتمع في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يجب أن تعكس الأوضاع التاريخية والحضارية الآنية على المستويين المحلي والدولي، بشرط توفير حرية حقيقية للصحافة كي تجعلها مسئولة أمام العقل والمنطق والقانون والرأي العام والمصلحة العامة وعقيدة الأمة الإسلامية.

والمسئولية بهذا المعنى التزام ذاتي من جانب الصحافة بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف إقامة توازن بين حرية الفرد وبين مصالح المجتمع، ويتحقق ذلك بخضوع الصحافة لرقابة الرأي العام في المجتمع عن طريق مواثيق الشرف الصحفية.[1]

لقد برزت ممارسة الصحافة للحرية المطلقة الكثير من الأخطاء منها: نشر أخبار الجريمة والأخبار التافهة وأخبار الفضائح على حساب الأخبار الجادة، كما أن بعض الأخبار تخلت عن مبدأ الصدق فيما تقدمه من معلومات مختلفة، واستخدمت التشهير بعيداً عن مجال مسؤولياتهم، ومن هنا جاء مبدأ الحرية التي يجب أن يصاحبها التزامات.

وهكذا يتضح أن مبدأ الحرية المسئولة هو الحل الوحيد للمعادلة الصعبة التي تتمثل في النتائج السلبية المترتبة على تقييد حرية الصحافة أو إطلاقها من دون قيود وحق الصحافة الكامل في التمتع بالحرية، بشرط أن تلتزم المسئولية الاجتماعية وصالح المجتمع، بحيث لا يساء استغلال الحرية من قبل الصحف.[2]

وهنا ترى الباحثة بأن الصحافة التي تقوم على أسس أخلاقيات الصحافة والمسئوليات الاجتماعية، عدا عن تمتعها بمواثيق الشرف الصحفي والقوانين والتشريعات المهنية، هنا تكون مسئولة أمام المجتمع لكي تكتسب ثقته من خلال تقديم المعلومات الدقيقة الممزوجة بالمصداقية والموضوعية والتوازن.

فالخبراء في الإعلام والاجتماع وضعوا أساساً أخلاقياً ذو قيمة لممارسة العمل الصحفي تعبر عن وجود معايير سلوكية أخلاقية تنبع من المهنة ذاتها، ومن متطلبات نجاح العمل المهني التزام الممارس بهذا النظام الأخلاقي أو الدستور المهني، فمن الطبيعي أن تتأثر سلوكيات العاملين

---

(1) **المرجع السابق نفسه**، ص49.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص 419.

في المهنة الصحفية بما يدور حولها، فالصحفي هو الذي يجسد رسالة الصحيفة ومسؤولياتها بعقله وجهده وعلاقاته.[1]

وقد شهد القرن العشرون ظهور نظرية المسئولية الاجتماعية التي تذهب إلى ضرورة تحرر وسائل الإعلام من القيود المسبقة التي تضعها الحكومة، وضرورة التزام هذه الوسائل الجماهيرية بخدمة الصالح العام، بدلاً من خدمة مالكيها فقط، حيث تزعم أن حرية وسائل الإعلام تنطوي على بعض المخاطر، فالامتياز الذي تحظى به وسائل الاعلام في ظل التعديل الأول من الدستور الأمريكي هو حق دستوري يكفله المجتمع لتحقيق الصالح العام، فممارسات الاعلام خلال القرن العشرين، قد ضحت بمسئوليتها الاجتماعية في سبيل تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح، والعمل على إلهاء الناس، بدلا من تقديم الإعلام والثقافة المفيدة.[2]

ثانياً : محددات المسئولية الاجتماعية للصحافة :[3]

لقد لقيت دعوة لجنة حرية الصحافة لصحافة "حرة ومسئولة" صدى داخل الولايات المتحدة وخارجها في بلدان أوروبا وعلى رأسها المملكة المتحدة فتشكلت الملكية الأولى للصحافة عام 1949 ، فقد دعت إلى:

1. إحساس العاملين في الصحافة بمسؤوليتهم الاجتماعية، حيث تقوم الفكرة المحورية على التنظيم الذاتي الاختياري لمهنة الصحافة، فتقوم الصحافة بتنظيم نفسها، حيث وافق الممارسون في الولايات المتحدة على أن الحرية السلبية في النظرية الليبرالية غير مرغوبة في المجتمع الحديث.
2. يجب أن ترتبط الحرية بالمسئولية، فالإنسان كائن عاقل راشد بل عرضه لعمليات تأثير واسعة النطاق من قبل خبراء العلاقات العامة.

وقد نص تقرير لجنة الصحافة لعام 1947م على أن صناعة الإعلام في الولايات المتحدة يجب أن تستمر في يد القطاع الخاص، واضعة في اعتبارها المصلحة العامة، وقد كانت للجنة مجموعة تصورات حول وظائف الصحافة في المجتمع الحديث، وعدد من التوصيات للحكومة وللمؤسسات الصحفية نتعرض لها باختصار:

أ. من حيث وظائف وسائل الاعلام في المجتمع المعاصر، رأت اللجنة أن الصحافة يجب أن تقوم بالوظائف التالية:

- إعطاء تقرير صادق وشامل عن الأحداث اليومية.
- أن تعمل كمنبر لتبادل التعليق والنقد.

---

(1) أحمد عبد الحميد، "**أخلاقيات المهنة الصحفية في العراق بعد نيسان 2003**"، دراسة بحثية، جريدة الزمان طبعة بغداد نموذجاً، ص3.

(2) حسن مكاوي، **أخلاقيات العمل الاعلامي دراسة مقارنة**، ط1(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،1994م)، ص142 .

(3) محمد حسام الدين، **المرجع السابق**، ص59.

- أن تقدم وسائل الإعلام صورة ممثلة للجماعات المتنوعة التي يتكون منه المجتمع.
- أن تقدم وسائل الإعلام أهداف المجتمع وقيمه وتوضيحها.
- أن توفر وسائل الإعلام معلومات كاملة عما يجري يومياً.

ب. أوصت لجنة حرية الصحافة الحكومة بتطبيق الضمانات الدستورية لحرية الصحافة وأن تعمل الحكومة بتسهيل ظهور وسائل إعلام جديدة، واستمرار المنافسة بين الوسائل الكبيرة القائمة، كما طالبت اللجنة بإلغاء التشريع الذي يحظر على الأفراد ومساندة إجراء تغييرات ثورية على المؤسسات القائمة .

ت. أوصت لجنة حرية الصحافة المؤسسات الإعلامية بتقديم خدمة تتسم بالتنوع والنوعية والكم الملائم لإشباع احتياجات الجماهير، فضلاً عن زيادة مراكز الدراسة الأكاديمية والبحث والنشر في مجال الإعلام، وإنشاء هيئة جديدة ومستقلة لتقييم أداء الصحافة لعملها.

ث. أوصت اللجنة العاملين بمجال الإعلام بنقد متبادل وعنيف لبعضهم البعض وأن يقبلوا مسئوليتهم كناقل عام للمعلومات والمناقشة.

وهناك رؤية جديدة للمسئولية مفادها إذا قامت الصحيفة بإعلام الناس والمحافظة على خصوصياتهم ومراعاة قيمهم فهذه نصف المسئولية، ولكن النصف الآخر هو بيان مسئولية الجماهير تجاه المادة المذاعة التي هي بدورها تجاه أنفسهم، إذ يجب على الجمهور ألا يتعامل مع ما يقدم من خلال الصحافة وعليه أن يدرس الوقائع ولا يتقبلها كما يقرأها أو يسمعها.

كما ونص دستور الاتحاد العام للصحفيين العرب الذي صدر عن الاجتماع التأسيسي للاتحاد في الحادي والعشرين من شهر شباط 1964م على مسؤوليات الصحفيين العرب المهنية والأخلاقية حيال مجتمعهم.

وقد أكد الدستور أنه يجب على الصحفي العربي أن يتوخى الأمانة والصدق في طريقة الكتابة والتعبير، وأن يراعي المصلحة العامة في كل ما يقدم للرأي العام، وأن يتحقق قبل النشر من صحة المعلومات التي يحصل عليها عدا أن يكون حريصاً بأن لا يشوه أو يخفي الوقائع الصحيحة بشكل متعمد، فهذا يتنافى مع شرف المهنة وأصولها.

كما وأن الصحفي العربي من واجبه الاحتفاظ بسرية المصادر التي يستقي منها ولا يجوز الضغط عليه لإفشائها، ومن واجبه أن يخدم سمعة الأفراد ولا يجوز له التعرض لحياتهم الخاصة أو المساس بسمعتهم إلا إذا كان في النشر مصلحة عامة.[1]

---

[1] حسين الزويني، "**حرية الاعلام بين المرغوبية الاجتماعية وتحديد خيارات القائم بالاتصال**"، **المرجع السابق**، ص808.

المطلب الثاني: تصنيفات المسئولية الاجتماعية للصحافة والالتزامات التي ينبغي التحلي بها:

أولاً: تصنيفات المسئولية الاجتماعية للصحافة:

يقسم" لويس هودجيز" المسئوليات الصحفية إلى مسئوليات وجوبية وتعاقدية وذاتية، وذلك على النحو التالي:

أ. **المسئولية الوجوبية:** تكون حين تحدد الحكومات مسئوليات الصحافة، كما تظهر للمراقب الخارجي للنظام الاعلامي، وفي صحافة الولايات المتحدة مسئوليات قليلة من هذا النوع، فالحكومة تحدد واجبات سلبية، أي الامتناع عن الإتيان بأفعال محددة مثل القذف وتشويه السمعة، ولكن لا تحدد واجبات إيجابية "أي أفعال" مثل نشر خطاب الرئيس أو حاكم الولاية فالمندوب يعين لتغطية أخبار معينة وكذلك المحرر عليه مسئوليات سلبية وايجابية.

ب. **المسئولية التعاقدية:** الصحافة تقوم بمسئولياتها في الولايات المتحدة من خلال ميثاق مع المجتمع وليس من خلال عقد رسمي مكتوب؛ ولكن هذا يجعله أقل واقعية ونفاذًا، فالمجتمع يمنح الصحافة حرية في العمل، افتراضاً أنها ستسد حاجته للمعلومات والآراء وهو من حيث الشكل أقرب لعقد الزواج، فالواجبات الخاصة ليست محددة بدقة كما أن المؤسسات الإعلامية تهتم بما تحتاجه الجماهير والجماهير حرة في اختيار منتجات المؤسسة.[1]

وثمة نقد يمكن أن يوجه إلى هذه النقطة حيث أنه في الغالب حتى لو أخلت المؤسسات بمسئولياتها تجاه الجمهور، فإن عادات القراءة والاستماع والمشاهدة ستمثل ضغطاً على الجمهور كي يتعرض للوسيلة، كما أن إخلال المؤسسة الإعلامية بمسؤوليتها التثقيفية والتعليمية لن يثني الجمهور عن متابعتها، خاصة مع نقص التعددية على مستوى الوسائل والآراء والاتجاهات، كما يفترض الباحثون أن الصحفيين الأفراد يكونون مشتركين في هذه الحالة في عقدين: الأول مع المؤسسة الإعلامية حيث تكون المسئوليات تجاهها رسمية واضحة، بينما الثاني مع الجماهير وتكون المسئوليات غير رسمية وغير واضحة.[2]

ج. **المسئولية الذاتية:** حيث يبني الصحفيون الأفراد في أذهانهم إحساساً بالممارسة الرفيعة، يلزمون أنفسهم بمحض إرادتهم بحثاً عن المبادئ وخدمة الآخرين، وهؤلاء ينظرون لقرارهم بأن يعملوا صحفيين على أنه رسالة نبيلة، أكثر من كونه عملاً في صحيفة، أو أنه على حد تعبير لوثر كينج نداء باطني بقوة داخلية في أنفسهم ليكونوا متميزين وأصحاب واجبات متميزة.[3]

---

(1) محمد حسام الدين، **المرجع السابق**، ص 60.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص61.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص62.

كما ويحدد "ديني إليوت" أنماط المسؤولية الصحفية في عدة جوانب أهمها:[1]

1. **مسؤولية الصحافة تجاه المجتمع:** فالصحيفة كغيرها من وسائل الإعلام عليها واجبات في إمداد الجماهير بالمعلومات وبذل الجهد لعدم الإساءة للأفراد.
2. **المسؤولية أمام النفس:** لأن الصحفيين مسئولون أخلاقياً عن أفعالهم وأقوالهم، فعبارات مثل رئيس التحرير أمرني بذلك لا تصلح كمبرر، أما النقد الذاتي فهو ضروري لاستقامة العمل في أي مهنة.
3. **مسؤوليات المضمون:** الصحفي باعتباره الأداة الرئيسية التي تؤثر الصحافة من خلالها في الرأي العام ومن ثم يعد المضمون الصحفي هو المحك الأساسي للتعرف على مدى التزام الصحافة بمسؤوليتها.

ويقسم "لويس هودجز" المضمون الذي يقدم عبر وسيلة الإعلام "خاصة الصحافة" من حيث المسئولية إلى مستويات:[2]

المستوى الاول:

مستوى الوظائف التي تقوم بها والأدوار الاجتماعية التي تلعبها الصحافة تؤدي من وجهة نظره عدة وظائف اقتصادية سياسية اجتماعية ويذكر النقاد البريطانيون وظائف ومسؤوليات أخرى للصحافة مثل إثارة الاهتمام بالقضايا العالمية كالبيئة وغيرها.

المستوى الثاني:

يلخص "آجي والت" و"ايميري" القانون الأخلاقي للصحافة في دوائر عديدة متداخلة تمثل المعايير المهنية والممارسات الأخلاقية للأفراد، إضافة لحراس البوابة "مسؤولي المؤسسات الصحفية، من رؤساء ومديري تحرير رؤساء الأقسام" الذين يحددون ماذا نقرأ ونسمع ونرى، وتمثل معايير الوسيلة الإعلانية ومواثيقها الداخلية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة، وتتضمن المعايير المهنية التي تضعها الهيئات الصحفية المسئولة عن تنظيم عمل وسائل الإعلام المختلفة وضبطه.

ومن هنا يأتي دور التشريعات الإعلامية وهي تلك القواعد التي لها صفة الإلزام والمتصلة بالنشاط الإعلامي والاتصالي والتي تتولى تنظيم ممارساته ووضع المعايير التي تتحكم في أنشطته، وتنقسم هذه التشريعات إلى تشريعات تنقسم إلى المضمون، وأخرى تتصل بالمؤسسات الإعلامية من حيث تنظيمها وإداراتها، وثالثة تتصل بالمهنة، والأخيرة تشريعات الإعلام الدولية.[3]

---

(1) محمد منير حجاب، **مدخل الى الصحافة، المرجع السابق**، ص420.

(2) محمد منير حجاب، **المرجع السابق**، ص420.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص421.

ثانياً: الالتزامات التي يجب على القائم بالاتصال التحلي بها أثناء ممارسة المهنة:[1]

1. **التزامات ومسئوليات مهنية:**

تعد الدقة في نقل الأنباء دون تحريف أو تشويه وذكر الحقيقة من غير مراوغة، والالتزام بالموضوعية والصدق، واحترام أسرار المهنة بعد التصريح بالاطلاع على معلومات معنية، الحصول على موافقة الشخص الذي يتم تخزين المعلومات عنه.

2. **التزامات ومسئوليات أخلاقية:**

تتمثل في التزام الصحفي بمستوى عال من النزاهة والبعد عن كل ما يسئ لمهنته كأن يكون دافعة للكتابة مصلحة شخصية، الامتناع عن العمل مع أجهزة المخابرات لتزويدها بالمعلومات، والقيام بأعمال تجسس لحسابها تحت ستار واجباته المهنية، عدم التعرض للحياة الخاصة للأفراد وجعلها بمنأى عن العلانية.

3. **التزامات قانونية:**

وهي مجموعة الالتزامات التي يفرضها على المهنيين القانون ويعاقبهم جنائياً في حالة مخالفتها، منها: الالتزام بأحكام القانون، الامتناع عن التشهير أو الاتهام بالباطل أو السب، عدم التحريض على أي عمل غير قانوني ضد أي شخص أو مجموعة من الأشخاص، عدم نشر أمور من شأنها التأثير في سير العدالة حتى تتوافر الضمانات للمتهمين في محاكمة عادلة أمام قاضيهم فلا يجوز محاكمتهم على صفحات الصحف قبل حكم القضاء.

4. **التزامات ومسئوليات اجتماعية:**

ونعني بها المسئوليات التي يقبل الصحفي طواعية الالتزام بها لإحساسه بمسئوليته الاجتماعية، وتتمثل في: أن يتصرف الصحفي بشكل مسئول اجتماعياً، ويحترم مسئوليته إزاء الرأي العام، وحقوقه ومصالحه، واحترام حقوق الانسان، ومبادئ التعاون بين الشعوب والاشتراك في الكفاح من أجل هذه الحقوق، ومراعاة مسئوليته تجاه المجتمع الدولي فيما يتعلق باحترام القيم التي اتفق عليها المجتمع الدولي.

وتقوم الصحافة بتأدية رسالة نبيلة في ظل مجموعة من المبادئ والقيم الراسخة تسمى بآداب وأخلاقيات المهنة، والتي يتعين على الصحفي الالتزام بها ومراعاتها عند ممارسة عمله الصحفي إذ أنها الوسيلة التي تضئ الطريق وتوجهه في مختلف المواقف والموضوعات التي يواجهها العمل والتي تصون كرامته وتحميه من التعرض لأي إذلال أو ضغط.[2]

---

(1) ليلي عبد المجيد، **تشريعات الصحافة في مصر وأخلاقياتها، رؤية تحليلية**، ط1(القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 1999)، ص16.

(2)أشرف رمضان عبد الحميد، **حرية الصحافة دراسة تحليلية في التشريع المصري والقانون المقارن**، ط1(القاهرة: دار الكتب المصرية، 2004)، ص273

وترى الباحثة أن أخلاقيات العمل الصحفي مهمة وتعتبر ذات مسؤولية مجتمعية كبرى واقعة على الصحفي نفسه، فأخلاقيات المهنة تؤثر بشكل فعال على القائمين بالاتصال، وتحمي التدفق الحر الإعلامي، فهي تحدد للفرد ما يجب عليه المحافظة، فالإعلام كمهنة تقوم على أسس من الأخلاق واجب التحلي بها لكل فرد يمتهنها، فالمطلوب منا كإعلاميين التمسك بأخلاقيات مهنتنا السامية والعمل على نشر مبادئها في أوساط الجيل الإعلامي الجديد من أجل خلق صحافة واعية تحمل هموم المجتمع، والمطلوب أيضا العمل على خلق جيل واع بالرسالة المجتمعية الخيرية للصحافة ودورها في بناء مجتمع قوي خال من الأمراض المجتمعية العصرية.

المطلب الثالث: أخلاقيات الصحافة ومواثيق الشرف الصحفي:

أولاً: مفهوم أخلاقيات الإعلام:

بسبب تباين أنظمة الاتصال الجماهيري، وخشية الإسفاف أو الخروج عن التقاليد المقبولة في المجتمعات، أقدمت الدول ذات النظام السلطوي بوضع قوانين تنظم العمل الإعلامي، وصدرت عن الحكومة عبر المجالس المختصة إن وجدت، أما في الأنظمة الليبرالية فتقوم الهيئات الإعلامية، بإصدار مواثيق شرف لتنظيم العمل الصحفي، تاركة للقضاء الفصل في القضايا الخلافية.[1]

وتنصب معايير الأخلاقيات في الغالب على أربعة قيم رئيسية متداخلة تشمل: قول الحقيقة، والالتزام بالعدالة، والحرية التضامنية أي الشعور بالمسؤولية تجاه الآخر، واحترام الكرامة الإنسانية.

ويعرّف أندرسون "أخلاقيات الاتصال" بشكل عام "أنها المعايير التي توجه المشاركين في الأنشطة الاتصالية أو التي يمكن أن يستخدمها الناقد في الحكم على النوعية الأخلاقية للاتصال".[2]
كما ويعرف ريتش أخلاقيات الإعلام "بأنها الخيارات التي تواجه الصحفيين حول الطرق التي يتصرفون بها"؛ كما ويعرف برات الأخلاقيات بأنها "المسؤولية المعنوية في أن تختار بشكل مقصود وطوعي ما يجب أن تتبعه من قيم مثل الخير والفضيلة والعدالة والحقيقة التي يمكن أن تؤثر علينا أو على الآخرين"؛ وأخيرًا، يرى برات في الأخلاقيات مفهومًا "فلسفيا "يحدد الصحة والخطأ في السلوك الإنساني.[3]

---

(1) عصام موسى،"الضوابط المهنية والاخلاقية الاعلامية لمعالجة الجريمة والانحراف في المجتمع العربي"، **ورقة مقدمة ضمن ندوة الاعلام والأمن**، الخرطوم، 2005، ص7

(2) سليمان صالح ،**أخلاقيات الاعلام** ، ط1(الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2002)، ص 111.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص 112.

ويعرّف ميثاق الشرف الصحفي بأنه: "قواعد للسلوك المهني وآداب مهنة الصحافة تهتم بتنظيم الجانب الأخلاقي لممارسة مهنة الصحافة، وهذه المواثيق تعد بمثابة توجيهات داخلية للقرارات المهنية في مختلف المواقف والمعضلات التي يواجهها أثناء عمله المهني ويهدف لحماية واحد أو أكثر من الفئات التالية: القراء، الصحفيون، حماية ملاك الصحف، معالجة قضايا المعلنين؛ والمواثيق قد يصوغها الصحفيون ويلتزمون بتنفيذها باعتبارها تنظيما ذاتيًا لهم وقد تفرض عليهم من جهة أخرى ويكون لها في هذه الحال درجات مختلفة من الفاعلية".[1]

ويمكن إجمال تعريفات مواثيق الأخلاقيات الإعلامية بأنها "مجموعة من المبادئ والمعايير التي يقوم الصحفي بتطبيقها بشكل اختياري لاتخاذ قراراته حول ما يقوم به من أفعال، وهذه المبادئ هي التي تحدد مدى صحة الفعل الإنساني" وتساعد المواثيق الأخلاقية بتحقيق ستة أهداف، حددها طارق الخوري على النحو التالي:[2]

1. وصف مثاليات ومسؤوليات المهنة.
2. تثبيت الأمر الواقع وحماية متلقي المعلومات والمهنيين.
3. تحسين صورة المهنة.
4. تنشيط وإلهام الممارسين لدفعهم لتعريف مبرر لعملهم في المهنة.
5. إعطاء إرشادات حول السلوك المقبول.
6. زيادة الوعي والاهتمام حول مختلف القضايا.

ويجب الإشارة إلى أن ميثاق الشرف يصدر عادة عن النقابات أو الجمعيات الصحفية والإعلامية وهذا الكيان التنظيمي الذى يصدر الميثاق في إطاره يتيح التزام الأعضاء ببنود الميثاق ويحدد الجهة المنوط بها متابعة تفعيله، وغالباً ما تخضع هذه المواثيق للتحديث بما يتوافق مع التطورات.[3]

ثانياً: الضوابط الأخلاقية لحرية الصحافة:[4]

1. مراعاة حرية الرأي في إطار احترام الأديان، بمعنى أن نراعي حرمة الأديان السماوية، فيجب على الصحفيين الامتناع عن الانحياز إلى الدعوات العنصرية.

---

(1) عصام موسى، **المرجع السابق**، ص8.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص8.

(3) محمد بسيوني، "أساليب التنظيم الذاتي للإعلاميين وتأثيره على أخلاقيات الإعلام"، **مقال نشر في موقع صحيفةالأهرام المصرية** ، تاريخ الزيارة 2014/10/10 http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1390359&eid=16847

(4) ماجد تربان، "الصحافة بين الحرية والمسئولية الاجتماعية مقدمة لندوة الحريات الإعلامية في الأراضي الفلسطينية"، **ورقة عمل مقدمة ضمن ورشة عمل بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة نظمتها كلية الاعلام بجامعة الاقصى** (غزة: كلية الاعلام ، 2009)، ص6.

2. حرية الرأي في إطار المقدرة العلمية والثقافية بمعنى أن من يكون لديه المعرفة الكاملة عن الموضوع أو القضية، ولا يجوز بدعوى حرية الرأي لمن ليس لديه المعرفة أن يدلي برأيه تجاه القضايا التي تتطلب معرفة.
3. حرية الرأي في إطار مصلحة المجتمع.
4. حرية الرأي في إطار احترام الحياة الخاصة للمواطنين.
5. حرية الرأي ومراعاة سمعة الأفراد والجماعات.
6. حرية الرأي في إطار الصلة بموضوع النقاش بمعنى "أحقية صاحب العلم والمعرفة أن يتكلم، ويبدي رأيه على أساس صلة المعرفة بالموضوع".
7. حرية الرأي في إطار عدم التعصب والتراجع عنه إن كان غير صائب.
8. حرية الرأي في إطار حماية الآداب العامة وصيانة المجتمع من الأعمال الفاحشة.

ويقول صلاح الدين حافظ إن الالتزام بهذه الضوابط، ومعالجة الأوضاع المتردية التي تمر بها حرية الرأي والتعبير تأتي من خلال إصلاحات ديمقراطية سياسية، وثقافية، وتشريعية تبني دولة القانون والمؤسسات، وتطلق الحريات، وتصون الحقوق، وتضمن حرية الصحافة والتعبير عن الرأي من ناحية، وكذلك اعتماد تنمية إنسانية شاملة؛ تعيد التوازن الاقتصادي الاجتماعي الذي اختل كثيرا بفعل السياسات الخاطئة، والاختيارات الضعيفة، أو بغياب الإرادة القادرة على بناء دولة جديدة حديثة تقوم على الحرية وتبني لها حاضنة مناقضة للبيئة الخانقة التي نعيش في أسرها.[1]

ثالثاً: البدايات الأولى لظهور مواثيق الشرف على الصعيد الدولي:

إن الهدف الرئيس لظهور مواثيق الشرف الأخلاقية تحسين الأداء المهني للعمل الإعلامي، وقد بُذلت جهود من قبل المنظمات غير الحكومية بضرورة وضع قواعد مهنية إعلامية للصحفيين، وقد وضعت ملامحها من خلال وضع "قواعد الأخلاق الصحفية" أو قانون "القيم الصحفية" الذي اعتمده أول مؤتمر لصحافة عموم أمريكا الذي عقد في واشنطن عام 1926م.[2]

وقد صدر أول ميثاق أخلاقي في ولاية "كانساس الأميركية" عن رابطة المحررين عام ١٩١٠، وفي عام ١٩٢٢ تبنت الجمعية الأميركية لرؤساء تحرير الصحف ميثاقا عرف باسم "قانون الصحافة"، وجاء في ديباجته أن التعديل الرابع في الدستور الأميركي يحمى حرية التعبير من أي تعد عليها فالأمر يضع مسئولية محددة على كاهل الصحفيين لكي يتوصلوا إلى مستوى الأمانة والكرامة بما يتفق مع مهنة العمل الصحفي، ولهذا عمدت جمعية رؤساء تحرير الصحف الأميركية لتقديم بيان يشتمل على ست مواد لتكون معيارًا يشجع الوصول إلى أعلى مستوى من

---

(1) ماجد تربان، **المرجع السابق**، ص6.

(2) عبد الله محمد زلطة، **مدخل الى الصحافة**، ط1(القاهرة: دار الفكر العربي، 2002،)، ص92.

الأداء الأخلاقي والمهني، وهذه المواد تتناول "المسؤولية، حرية الصحافة، استقلال الصحفي، الصدق والدقة، عدم الانحياز الصحفي، كتابة القصة الخبرية بإنصاف".[1]

وتعد المواثيق الأخلاقية جزءًا من عملية التنظيم التي يقوم بها الإعلامي نفسه، خاصة وأنها تتميز بمجموعة من الإيجابيات حيث أنها تحول دون صدور القوانين الملزمة التي تسمح للإعلامي القيام بأشياء لا تتفق مع أفكاره وقناعاته، فالقوانين هي بمثابة أحكام للحياة والسلوك يتم فرضها بواسطة قوة خارجية؛ بالمقابل فإن الأخلاقيات أحكام للحياة والسلوك يفرضها الصحفي على نفسه أو تفرضها مؤسسته عليه ليلتزم بها، وإذا ما تم انتهاكها فقد لا يترتب عليها عقوبات كبيرة، لأنها تتعلق في المحصلة النهائية بالأعمال الاختيارية، فالأخلاقيات فلسفة داخلية أساسها أن يكون المرء عادلًا ودقيقًا وملتزمًا بالحقيقة والسلوك الممزوج بالمسئولية تجاه المجتمع.[2]

ويفرق الباحثون بين الالتزامات الأخلاقية والقانونية، فيدخل في الأولى "التزام الصحفي بمستوى أخلاقي عال بحيث يتمتع بالنزاهة ويمتنع عن كل ما يسيء لمهنته، كأن يكون دافعه الكتابة الشخصية على حساب الصالح العام أو من أجل منفعة مادية. وعليه أن يمتنع عن العمل مع أجهزة المخابرات واحترام كرامة البشر وسمعتهم وعدم التعرض للحياة الخاصة للأفراد"، أما الالتزامات القانونية فهي ما "يفرضها القانون على الصحفيين ويعاقبهم جنائيا في حالة مخالفتها"، ومن شروطها الالتزام بأحكام القانون، والامتناع عن التشهير أو الاتهام بالباطل والقذف والسب.[3]

في عام 1953م وافقت اللجنة الفرعية لحرية الاعلام والصحافة على مشروع " ميثاق أخلاقي دولي للعاملين في مجال الإعلام" وقد نصت ديباجة هذا الميثاق على أن "حرية الإعلام والصحافة حق إنساني ومحك لكل الحريات التي كرسها ميثاق الأمم المتحدة، والمشهرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي ضرورية لتعزيز السلام والحفاظ عليه ويمكن الحفاظ على هذه الحرية على نحو أفضل عندما يجاهد العاملون بالصحافة وكافة وسائل الإعلام الأخرى باستمرار الحفاظ على أكبر قدر من الإحساس بالمسئولية معتنقين تمامًا الالتزام الأخلاقي وأن يكونوا أمناء وأن يسمعوا إلى الحقيقة في التقارير الإخبارية.[4]

وفيما يتعلق بمواثيق شرف الصحافة العربية، فقد صدر أول ميثاق شرف في شهر أبريل 1953م وقد أقر ميثاق الصحافة العربية الذي احتوى على مجموعة من المواد التي تناولت حرية الصحافة والحفاظ على شرف المهنة والحصانة الصحفية للصحفيين وغيرها من الموضوعات، وقد نص الميثاق على التالي:

---

(1) عصام سليمان موسى، **المرجع السابق**، ص8.

(2) سليمان صالح، **المرجع السابق**، ص36.

(3) ليلى عبد المجيد، **حرية الصحافة والتعبير في الدول العربية في ضوء التشريعات الصحفية**(عمان: مركز الرأي للدراسات والمعلومات، ٢٠٠٢)، ص29.

(4) عبد الله محمد زلطة، **المرجع السابق**، ص92.

أولاً: أن يكون بينهم اتحاد مقدس تجتمع به كلمتهم في الدفاع عن مصالحهم ومصالح العرب، وعن حرياتهم الصحفية، والحريات العامة في حدود القوانين الدستورية.

ثانياً: أن يكون دستورهم التعاون لرفع مستوى الصحافة العربية في توجيهها وفي أشخاص القائمين بالعمل فيها، وأن ينبذوا كل من يخل بشرف المهنة أو ينزل بمستواها فيما يكتب أو ينشر أو يعمل.

ثالثاً: أن يكون للصحفي حصانة صحفية يدافع عنها الصحفيون دفاعاً مشتركاً بمختلف وسائلهم.

رابعاً: أن يعلم الصحفيون العرب مجتمعين على إزالة الحدود والقيود التي تحد من جهودهم وأسباب نشاطهم في جميع البلاد العربية.

خامساً: أن يكون نشاط الصحفي في الصحافة العربية بعيداً عن كل تأثير أو اتجاه أو إيحاء خارجي لا يتفق مع السياسية المشتركة في بلادهم.[1]

وقد أقر أن يكون هذا الميثاق بمثابة دستور لجميع الصحفيين العرب، لذا فإن أهم ما يميز ميثاق 1953 أن يتسم ببعد قومي عربي، ويتسم هذا الميثاق بأن معظم مواده جاءت حاملة في طياتها فكراً مستنيراً، ولم يتكرر إصدار ميثاق شرف عربي بعد ذلك إلا في عام 1987م، عندما أقر مجلس جامعة الدول العربية في 14 سبتمبر من ذلك العام ميثاق الشرف الإعلامي العربي[2].

---

(1) عبد الله محمد زلطة، **المرجع السابق**، ص103.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص103.

المبحث الرابع: واقع الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية

يشتمل المبحث الرابع على أربعة مطالب، المطلب الأول الذي حمل عنوان الإعلام الفلسطيني، أنواعه، وسماته، ودور المؤسسات الإعلامية في حماية الصحفيين.

بينما تناول المطلب الثاني البيئة القانونية واشتمل على حرية الصحافة في القوانين والتشريعات الفلسطينية، وقانون المطبوعات والنشر، والقانون الأساسي، بينما اشتمل المطلب الثالث على أثر الأحداث السياسية على الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية بالفترة 2006-2013، أما المطلب الرابع الذي حمل عنوان القواعد المهنية في الصحافة الفلسطينية، اشتمل على مظاهر انتهاكات الصحافة الفلسطينية، وواجبات الصحافة، ومواثيق الشرف الصحفي الفلسطيني، ووثيقة أخلاقيات الإعلام الفلسطيني.

المطلب الأول: الاعلام الفلسطيني..أنواعه، وسماته، دور المؤسسات الإعلامية في حماية الصحفيين:

أولاً: أنواع وسائل الإعلام الفلسطيني:[1]

1. **وسائل الإعلام العامة:** هذه الوسائل تكون ممولة من الموازنة العامة، لكنها خاضعة لهيمنة فصيل واحد وهو حركة فتح، وهي هيئة الإذاعة والتلفزيون، ووكالة الأنباء الفلسطينية" وفا"، وإلى حد ما جريدة الحياة الجديدة التي تقوم السلطة بتمويلها في البداية جزئياً، ومنذ سنوات كلياً.

2. **وسائل إعلام حزبية:** بعض الوسائل تنتمي إلى حركة حماس وهي خاضعة كلياً في سياستها العامة وسياستها التحريرية لمن تنتمي إليه ، وأيضاً صحيفة الاستقلال ، والرسالة ، والكرامة كلاً منهم ينتمي لفصيل معين .

3. **وسائل إعلام مستقلة:** تخضع لتأثيرات مختلفة من أحد الفريقين أو كليهما "فتح أو حماس" وقليلة هي فعلاً وسائل الإعلام المستقلة التي يتلقى معظمها الدعم المباشر وغير المباشر من السلطة أو من حركة حماس وهي فعلياً غير مستقلة باستثناءات قليلة لأن مجالس إدارتها الصحافية والإعلامية تنتمي للفصيلين الكبيرين وبخاصة حركة فتح.

---

[1] هاني المصري، **الاعلام الفلسطيني والانقسام**، ط بدون (رام الله: مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية،2011م)، ص265

وترى الباحثة أن الإعلام الفلسطيني أحوج ما يكون لأن يؤدي دوره بمهنية وشفافية وموضوعية والأهم من ذلك أن يتصف بالمسئولية الاجتماعية أثناء تناول الأحداث والأزمات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

ثانياً: سمات الإعلام الفلسطيني خلال الفترة "2006– 2013":[1]

1. الازدواجية في الخطاب الإعلامي التي تصل إلى حد التناقض بين المواقف السياسية.
2. الإثارة والتهويل والابتعاد عن المسئولية الاجتماعية، وبدا واضحا في تناقل الأخبار المتعلقة بالأحداث التي اندلعت بين القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية وبين عناصر الأجهزة الأمنية الذين أعلنوا حالة من التمرد والعصيان على أوامر الرئيس عباس والحكومة بمنع خروجهم في تظاهرات حيث جاءت الأخبار متواترة حول هذه الأحداث المؤسفة لتزيد النار اشتعالًا بين أنصار ومؤيدي الجانبين مما وسع نطاق المواجهة التي سرعان ما امتدت إلى الضفة الغربية وطالت عمليات الحرق والتدمير هناك مقر مجلس الوزراء ومكاتب عدد من النواب.
3. غياب السياسة الإعلامية وهي مشكلة مرتهنة بغياب الاستراتيجية السياسية الواضحة التي تتبناها السلطة الفلسطينية وتنعكس تأثيراتها على وسائل الإعلام.
4. إثارة النعرات الحزبية والعشائرية بدلاً من محاربتها والتصدي لها وتمثل ذلك في تحريض بعض الجهات المتكرر لعائلات المواطنين الذين قتلوا في إطار حالة الانفلات الأمني التي تسود الشارع الفلسطيني.
5. العشوائية والارتجالية والبعد عن التخطيط الإعلامي الواعي الهادف إلى توحيد الصف الفلسطيني بدلا من زيادة فرقته وتشرذمه حيث ضاعفت التغطية الإعلامية للخلافات السياسية.
6. تغييب المشاركة الجماهيرية والاستخفاف بعقلية الجماهير: فالجمهور يشعر بعدم احترام رأيه أو توجيه أدنى اهتمام له، و لم تنجح وسائل الإعلام الفلسطينية في تشكيل رأي عام مساند للقضايا التي تطرحها لتصنع منها رأيا عاما ضاغطا ضد السياسات والممارسات السلبية في المجتمع.

---

[1] محسن الافرنجي: "الإدارة الإعلامية للأزمة السياسية الفلسطينية...الحزبية تقهر المهنية"، **ورقة عمل منشورة على صفحته الشخصية عبر موقع للجامعة الاسلامية**، ص 2

7. انقلاب في ترتيب الأولويات وإهمال القضايا الوطنية العليا: بدلا من أن تهتم الأجندة الإعلامية الفلسطينية بالقضايا العليا والحيوية التي تلامس الهم الفلسطيني مباشرة حدث انقلاب في ترتيب الأولويات حيث تركز الاهتمام على الخلافات التي لا تعرف لها نهاية في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية و صحية وأمنية وسياسية متردية للغاية.

8. عدم الموضوعية في طرح القضايا وتغطية الأحداث، والتحريض على أفعال أو أعمال تعد جرائم في القانون، وانتهاك خصوصية الأفراد أو المس بكرامتهم أو إفشاء أسرارهم والإضرار بسمعتهم من خلال أجهزة الدعاية التي تعمل على تشويه صورتهم لمجرد انتمائهم لهذا الفصيل أو ذاك.[1]

9. بعض الصحفيين يقومون بفبركة بعض القصص والروايات من نسج خيالهم لتشويه صورة الطرف الآخر.[2]

ومن الواضح أن الإعلام الفلسطيني انحدر إلى هوة سحيقة، حيث مس بالثوابت الوطنية، وانشغل عن الاحتلال وجرائمه، وهموم المواطن، وزاد من تشرذم المجتمع والتعصب الحزبي، وفقد دوره بالمجتمع كأداة تساهم في ازدهار المجتمع وعلاج المشاكل الداخلية والخارجية.[3]

وأيضاً من الأخطار التي تعرض لها الإعلام الفلسطيني تسخيره كأحد الوسائل الرئيسية في الصراع السياسي بين حركتي فتح وحماس، لخدمة كل منهما الآخر في تحقيق أهدافه.[4]

حيث ظهر بصورة جلية أنَّ الإعلام الفلسطيني استخدم كأداة رئيسية في الصراع بين حركتي فتح وحماس، حيث تورط الإعلام الحزبي بمختلف أنواعه في تأجيج الصراع بين الحركتين وأنصارهما عبر نشر معلومات تعكس مواقف الحركتين وفبركة العديد منها في إطار محاولة كل طرف الإساءة للآخر بشتى الطرق حتى دون أية اعتبارات لعقل المشاهد أو ذوقه أو المعلومات التي يبحث عنها، ما اعتبره العديد من المراقبين والمحللين وخبراء الإعلام بأنه خروج عن المهنية وتورط في التحريض ضد الآخر ومحاولة تشويه مواقفه وآرائه.[5]

---

(1) جواد الدلو، لغة الخطاب الاعلامي في فلسطين "ماذا نريد، وكيف نحقق ما نريد "، **ورقة عمل مقدمة ضمن ورشة عمل عقدها منتدى الاعلاميين الصحفيين بعنوان " الخطاب الاعلامي الفلسطيني.. كيفيه اصلاحه"** ،2008 (غزة: منتدى الاعلاميين ، 2008)، ص2

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص2

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص2

(4) وليد العمري، **الصحافة الفلسطينية: ثلاث مطارق وسندان**(رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، 2010)، ص50.

(5) منتصر حمدان، "**دور الاعلام الفلسطيني في تعزيز الانقسام**"، دراسة بحثية فضائيتا الأقصى وفلسطين "نموذجاً"،(رام الله: المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 20102م)، ص17

إن سلوك الإعلام الفلسطيني يحتاج إلى اتباع استراتيجية حتى يصبح قادراً على طرح قضايانا الوطنية بمنهجية واتزان فاعلاً في محيطه، مؤثراً فيمن حوله، حتى يستطيع أن يساند القيادة السياسية في الساحة الدولية.[1]

ثالثاً : أبرز المؤسسات الإعلامية ودورها في حماية الصحفيين:

تعتبر وزارة الاعلام ونقابة الصحفيين من أبرز المؤسسات الإعلامية التي من المفترض أن يكون لها الدور الفاعل والحقيقي في الدفاع عن الصحفيين وتوفير الحرية لهم في ظل الانتهاكات الصحفية التي تمارس ضدهم سواء كان من الاحتلال الإسرائيلي أو من السلطة الوطنية الفلسطينية.

نقابة الصحفيين:

تأسست نقابة الصحفيين الفلسطينيين عام 1979 تحت اسم رابطة الصحفيين العرب في القدس حيث منع الاحتلال الإسرائيلي في حينه أي تسمية تشير إلى فلسطين، وقد عملت النقابة بمسماها المذكور منذ عودة السلطة الوطنية عام 1994، علماً بأن الصحفيين الفلسطينيين في الداخل والخارج ممثلون في الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين بصفته الإطار النقابي لـ م.ت.ف إلى أن تم الفصل النهائي بين الكتاب والصحفيين في إطارين نقابتين مستقلتين من حيث الاختصاص والمهمة والعضوية لتسهيل قيامهما بالواجبات المنوطة بهما.[2]

وحددت نقابة الصحفيين سياستها وأنشطتها في إطار التعددية، وروح الديمقراطية، إلا أن تأثيرها في الحياة الإعلامية يبدو محدوداً وازداد ضعفاً في ظل الانقسام الفلسطيني.

ويمنع قانون نقابة الصحفيين أي شخص من الحصول على العضوية قبل مزاولة مهنة العمل الصحفي بعدة أعوام، بحيث لا تقل عن ثلاثة سنوات، ترفق مع الشهادات الجامعية وطلب الانتساب، لذلك هناك أعداد كبيرة تمارس المهنة من خارج الوسط الإعلامي؛ بسبب عدم انطباق شروط العضوية عليهم، أو لمعارضتهم لمبدأ الزامية العضوية، في النهاية هم بحاجة إلى عضوية انتساب وهو حق لهم.[3]

وتمثل نقابة الصحفيين الجسم الصحفي الذي يجمع الصحفيين والأعضاء المنتمين إليها، ويجب عليها أن تبذل جهوداً مضنية في تنظيم عملها، والوقوف عند مسؤولياتها، وتقديم كافة الاحتياجات التي يحتاجها الصحفيون خاصة فيما يتعلق بالدعم والمؤازرة وتوفير الحماية الصحفية،

---

(1) جواد الدلو، مقابلة صحفية في مكتبه ، يوم الاربعاء الساعة 10:00 صباحاً يوم ،2014/10/1.

(2) انظر، الموقع الالكتروني **لنقابة الصحفيين**، اليوم الجمعة 2014/10/17، الساعة 3:00 صباحاً، تاريخ الزيارة 2014/10/15 http://www.pjs.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=48&Itemid=28&lang=ar

(3) الموقع الالكتروني، لنقابة الصحفيين، **المرجع السابق**.

لكن الواقع الموجود في فلسطين في الضفة الغربية أو قطاع غزة يسير عكس ذلك تماماً، حيث أن الملموس على أرض الواقع بأن هناك شرخاً في الجسم النقابي الصحفي بسبب الانقسام السياسي، الذي انعكس بدوره على العمل الصحفي الإعلامي، بالإضافة الى الانتهاكات التي تواجه الصحفيين من الاحتلال الاسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة غياب الحماية المفترضة لهم.[1]

وساهمت تركيبة النقابة التي تعتمد على الانتماء الحزبي في إضعاف دورها، وفي تأمين سيطرة فصيل معين على النقابة، وهذا بدوره انعكس على ردة فعل النقابة في التعامل مع مشاكل الصحفيين، فكما أجمع عدد من الصحفيين فإن هناك تمييز في التعامل معهم حسب الخلفية والتوجه السياسي، ويتم هذا التعامل بشكل شخصي، لا بشكل قانوني ورسمي، كما أنها لا تعالج ولا تمنع تعرض الصحفيين للاعتداءات المختلفة، بل تزيدها سوءاً، بسبب عدم وجود رادع للجهة التي يصدر عنها الانتهاك، وبسبب عدم إحساس الصحفي بالحماية والأمن.

كما أن اعتماد النقابة في تمويلها على الدعم الذي تتلقاه من السلطة الوطنية الفلسطينية، يؤثر على نزاهتها واستقلالها، وعلى جدية مواقفها تجاه الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون من قبل مؤسسات وأجهزة السلطة، وزاد ذلك من تهميش وإضعاف النقابة كعنوان وملجئ للصحفيين.[2]
وهناك الكثير من الإشكاليات التي يتعرض لها الصحفيون بسبب غياب قوانين واضحة تمكنهم من ممارسة عملهم، خاصة فيما يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، حيث أن قانون العقوبات المعمول به في فلسطين هو أردني، بالتالي فإن الصحفيين في حال ارتكابهم أي مخالفة يتم محاكمتهم كغيرهم من المواطنين دون إعطاء أي خصوصية لقضاياهم التي تتعلق بحرية الرأي والتعبير.[3]

ويعد الدور الذي تقوم به نقابة الصحفيين ضعيف ولا يرتقي الى المستوى المطلوب في حماية الصحفيين الفلسطينيين، ويجب أن تقوم بتحريك كافة الجهات المعنية والمؤسسات الإعلامية للضغط باتجاه صياغة قوانين لا تحمي فقط حرية الرأي والتعبير، إنما قوانين تحمي الصحفي من الملاحقة أثناء تغطية الجلسات والمحاكم والقضايا المختلفة.[4]

---

(1) جواد الدلو، مقابلة صحفية في مكتبه، يوم السبت 2014/10/18، الساعة 10:00 صباحاً

(2) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، "**الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية الضفة الغربية 1مايو 2000، 31مايو** 2003"، سلسلة دراسات العدد"31 " ، ص82

(3) نبال ثوابتة، مدير مركز تطوير الاعلام في رام الله، مقابلة صحفية عبر الهاتف اليوم الخميس 2014/10/17م

(4) **المرجع السابق نفسه .**

1. المشاكل التي واجهت نقابة الصحفيين في الاعوام (2006-2013) : [1]

أ. سياسة الاحتلال الإسرائيلي التي تعيق مسيرة النقابة من حيث اعتقال أعضاء النقابة ومنعهم من التنقل، اتباع سياسة القمع ضد الصحفيين أثناء ممارسة عملهم الصحفي.

ب. غياب الأصل القانوني للنقابة وعدم إقرار أي قانون لها رغم وجود عدد من مسودات القوانين.

ح. حالة اللامبالاة التي تسيطر على الصحفيين وعدم وحدتهم وتعاونهم أدى إلى جرأة الكثيرين عليهم وعدم دفعهم لرسوم العضوية ساهم في إضعاف النقابة.

د. استخدام النقابة بشكل واضح ومسيء من قبل حركة فتح في خلافها مع حركة حماس إثر الانقسام السياسي الحادث في شهر حزيران عام 2007.

هـ. غلبة الفئوية على عمل مجلس الرابطة حيث ظهر ذلك جلياً في شدتها اذا تعلق الأمر بخروقات لحركة حماس.

و. عمل أعضاء مجلس النقابة في مناصب عليا بالسلطة التنفيذية بل وأحياناً ضمن كادر أجهزة الأمن الفلسطينية ما أساء إلى الرابطة وأفقدها ثقة الصحفيين وأضعفها أمام الجميع.

ز. في الضفة الغربية قام نقيب الصحفيين بتنسيب من يريد من حظوته في النقابة ورفض آخرين لأسباب شخصية ذاتية وأسباب سياسية، وفي غزة قام مجلس الرابطة بتنسيب من يريد خاصة من يتبع لونه السياسي بكثرة، وتم تنسيب بعضهم مع ضمان الحفاظ على تفوق أتباع حركة فتح بنسبة كبيرة.

من الواضح أن الصحفيين لم يشعروا بوجود النقابة بجانبهم سوى عند وقوع حادثة اعتداء على أحد الصحفيين وتكتفي بالاستنكار والشجب، لتعود النقابة إلى سباتها العميق بانتظار اعتداء جديد.

وهناك أيضاً مجموعة من الصعوبات تواجه عمل نقابة الصحفيين منها انتهاكات سلطات الاحتلال العسكرية والمستوطنين لحقوق الصحفيين الفلسطينيين والمؤسسات الصحفية مثل مصادرة الصحف ومنعها من التوزيع، واعتقال الصحفيين وزجهم في السجون الإسرائيلية وإطلاق النار المتعمد على الصحفيين وتحطيم ومصادرة كاميراتهم ومنعهم من السفر إلى الخارج أو التنقل في المناطق الفلسطينية، إضافة إلى انتهاكات على المستوى المحلي تقوم بتنفيذها مجموعات مسلحة

---

[1] عماد الافرنجي، "نقابة الصحفيين ..الى أين"، **ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الاعلامي الأول بعنوان "الاعلام الفلسطيني واقع وتطلعات "الذي تنظمه كتلة الصحفي الفلسطيني**، (غزة: كتلة الصحفي الفلسطيني، 2007)، ص106

تنتمي لفصائل، أو إجراءات قمع وانتهاكات تنفذها مراكز قوى في المؤسسات الأمنية الرسمية المنوط بها أصلا حماية وتنفيذ القانون.[1]

إن الصحفي لا يستطيع أن يبذل جهوداً مضنية في البحث والتحري عن الأخطاء أو يكافح الفساد في ظل غياب الجهات التي تقوم بحماية الصحفيين، حيث تمثل استدعاءات الجهات الرسمية للصحفيين وممارسة التحقيق معهم أحد الضغوط التي يجد الصحفيون فيها مضايقة صريحة لأداء ممارسة مهامهم ويعتبرونه نتيجة لغياب جهات رسمية أو غير رسمية تقوم على حمايتهم.[2]

هذا وقد شهدت فترة الدراسة العديد من الانتهاكات المختلفة التي مورست ضد الصحفيين أثناء ممارستهم عملهم في الضفة الغربية أو قطاع غزة ومع ذلك لم تحرك النقابة ساكناً دفاعاً عنهم، ويرجع السبب إلى أحداث يونيو 2007 التي أدت إلى انقسام سياسي انعكس سلباً على الواقع الإعلامي في السلطة الوطنية الفلسطينية.[3]

كما ويتضح أن نقابة الصحفيين لم تسجل أية منجزات فيما يتعلق بالدفاع عن الصحفيين أو توفير الحماية لهم خاصة في ظل الانتهاكات التي تمارس ضدهم سواء كان من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية أو سياسة الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى أنه لم يشهد لها أي خطوات عملية ملموسة على طريق لم الشمل الصحفي فقد كان دورها يتمثل في إصدار البيانات والاستنكارات والشجب فقط. [4]

ومن الواضح أن نقابة الصحفيين لا يسمع صوتها إلا في حالات قليلة جداً لا تكاد تذكر ومن المتأمل أن تمثل النقابة جميع الصحفيين بصرف النظر عن انتماءاتهم وميولهم الحزبي وأن تدافع عنهم أينما كانوا إذا تعرضوا لأي مضايقات أو أية أخطار.[5]

وترى الباحثة أنّ نقابة الصحفيين كانت غائبة عن اتخاذ مواقف حاسمة تجاه الانتهاكات التي يتعرض لها أعضاؤها على اختلاف انتماءاتهم السياسية أو قيامها بدور فاعل لنيل حقوقهم

---

(1) موفق مطر، "دور نقابة الصحفيين في حماية الاعلاميات"**ورقة عمل مقدمة ضمن ورشة عمل نظمها المنتدي الاعلامي لنصرة قضايا المرأة في قطاع غزة بالتعاون مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بالضفة بعنوان " التحديات التي تواجه الاعلاميات الفلسطينيات**، (رام الله: المنتدى الاعلامي، بدون سنة)، ص 5

(2) عيسى سوادي ، غياب الحماية يعرقل رسالة الاعلاميين ، مقال نشر في الوطن اون لاين ،2013/9/25 ، الساعة، 12:58، الرابط http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=161403&CategoryID=5

(3) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، **الحق في حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية ، 1سبتمبر 2013-30 سبتمبر 2013**، 2013 م ، ص20

(4) غازي بني عودة ، نقابة الصحفيين في الميزان ، **مجلة تصدر عن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية** "مدى" ، **العدد الاول**، حزيران، 2011، ص20

(5) فريد أبو ضهير، واقع الاعلام الفلسطيني، **ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر الاعلامي الاول كتلة الصحفي الفلسطيني، بعنوان** "**الاعلام الفلسطيني واقع وتطلعات**"، (غزة: كتلة الصحفي الفلسطيني، 2007)، ص64

وحمايتهم، حيث يتوجب على النقابة اتخاذ قرارات جدّية للدفاع عن الحريات الصحفية والعمل على حماية الصحفيين، إضافة إلى ما ينبغي أن تقوم به من وضع لوائح تضبط أخلاقيات المهنة، ورعاية شئون الصحفيين والارتقاء بهم علمياً ومهنياً.

وتؤكد الباحثة على ضرورة أن يلتزم القائم بالاتصال بالمسئولية الاجتماعية على الرغم من كافة الظروف والتحديات التي كان يمر بها، لما في ذلك من تداعيات تنجم عادة بالانزلاق الى النزاعات الحزبية والصراعات السياسية المختلفة التي قد تؤثر على طبيعة العمل الصحفي، كما ويجب على النقابة أن تقوم بخلق أجواء ايجابية للقيام بواجباتها تجاه الصحفيين وتوفير الحماية.

وزارة الاعلام:

تأسست وزارة الاعلام عام 1994م لعدم وجود مؤسسة إعلامية يمكن الاعتماد عليها كنواة أساسية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، ومعتمدة على أشخاص لهم علاقة بالعمل الإعلامي خارج فلسطين.

وتسعى الوزارة إلى تحقيق مجموعة من الوظائف الرئيسية منها بلورة السياسة الإعلامية للسلطة الوطنية الفلسطينية استناداً لبيان وقرارات وتوجهات الحكومة، وإعداد وتقديم مشاريع القوانين المتعلقة بالإعلام وعرضها على المجلس التشريعي لإقرارها، والعمل على تطبيقها بعد إقرارها بصورة تؤمن حرية الصحافة والإعلام وحقوق المجتمع وحريات الآخرين.[1]

1. واقع الوزارة منذ بداية العام 1994م و حتى العام 2006م:[2]

أ. تعتبر وزارة الإعلام أداة لهيمنة الحكومة على الوسائل الإعلامية لتكون أداة للرقابة والسيطرة والقمع، ومن ثم تخدم الحكومة ولا تخدم الحريات وحقوق الانسان.

ب. تشكلت وزارة الاعلام بدون أنياب، فلم يكن لها سلطة أو هيمنة على "هيئة التليفزيون الفلسطيني" أو وكالة "وفا"، وبالتالي حدّت من قدرة وزارة الإعلام من السيطرة والرقابة والقمع.

ت. استندت وزارة الاعلام إلى قانون المطبوعات والنشر لعام 1995 الذي يعد نسخة طبق الأصل من قانون المطبوعات والنشر الأردني، وهذا القانون عليه مآخذ كثيرة ولكن يوجد فيه الكثير من المواد القانونية القابلة للتفسير المتباين والتأويل، وبالتالي تطبيقه يعتمد على

---

[1] حسن أبو حشيش، بيئة العمل في الصحف الفلسطينية دراسة لواقع الصحف والقائم بالاتصال، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية،2004)، ص87

[(2)] هاني المصري، مدير عام النشر والمطبوعات في وزارة الاعلام سابقاً مقابلة صحفية عبر الهاتف، اليوم الاثنين، 2014/11/10، الساعة 6:00 مساءً.

الوزير أو مدير عام المطبوعات والنشر الذي يخوله قانون الصلاحيات بحيث يمكن استخدام القانون بشكل إيجابي يدعم حرية الرأي والتعبير أو استخدامه بشكل سلبي يعمل على تقييد الحرية.

في تلك الفترة اقتصر دور وزارة الاعلام على ترخيص الوسائل الإعلامية، فقد رخصت ألف مؤسسة إعلامية بتلك الفترة منها 140 صحيفة ومراكز وأبحاث وعشرات المحطات التليفزيونية، وإصدار البطاقات الصحفية.

على الجانب الآخر، أغلقت العديد من الوسائل الإعلامية، وتعرض العديد من الصحفيين للانتهاكات الصحفية والاعتداء على حرية الصحافة من قبل أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية، في هذه الحالة يقتصر دور الوزارة بالسعي الحثيث بالإفراج عن الصحفيين، وفتح المكاتب الصحفية التي صدر قرار بإغلاقها.[1]

وترى الباحثة بأنه يجب أن تكون الوسائل الإعلامية سواء كانت مستقلة أو حكومية أو خاصة تابعة للوطن وللشعب وأن تكون صاحبة سلطة عامة وليست سلطة تنفيذية.

2. واقع وزارة الإعلام في عهد الحكومة العاشرة ودورها في تفعيل الحالة الإعلامية:[2]

أ. تفعيل البيانات والتصريحات الصادرة عن الوزارة بشكل عام أو الوزير والوكيل المساعد في كل المواقف التي تحتاج إلى موقف.

ب. إصدار نشرة يومية إخبارية تهتم بأخبار الحكومة توزع على كافة الوسائل الإعلامية، بالإضافة إلى إصدار نشرة أسبوعية باسم المشهد الفلسطيني في الصحافة العالمية تحاول من خلالها رصد أهم المواقف الدولية تجاه القضايا الفلسطينية.

جـ. كانت هناك محاولات لدراسة تطوير قانون المطبوعات والنشر ليواكب الواقع الموجود.

د. نسج علاقات تعاونية مع بقية المؤسسات الإعلامية الرسمية من خلال الزيارات لكن الطبيعة السياسية للمؤسسات أعاقت المحاولة وأنهتها في مهدها.

على الرغم من المحاولات التي قامت بها وزارة الاعلام لتفعيل الحالة الإعلامية إلا أن الوزارة فشلت بسبب قلة الإمكانات المادية المساعدة على وجود أداء إعلامي قوي كأجهزة الحاسوب وكاميرات التصوير الفوتوغرافي والتليفزيوني المتطورة، وعدم الاعتماد على وزارة الإعلام كمصدر

---

[1] هاني المصري ، **المرجع السابق.**

[(2)] حسن أبو حشيش، " **الاعلام الحكومي..الواقع والتطوير**"، **ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر الاعلامي الاول كتلة الصحفي الفلسطيني، بعنوان** "**الاعلام الفلسطيني واقع وتطلعات**"، نوفمبر،2007(غزة: كتلة الصحفي الفلسطيني،2007)، ص82

للرواية الرسمية والمواقف الحكومية وبالتالي لم تعد الوزارة ذات شأن مهم لدى قادة الرأي ولا مصدر المعلومة.

ومن الواضح أن دور وزارة الاعلام في تلك الفترة كان محدودا فهي ليس لها علاقة من قريب أو بعيد مع أجهزة الإعلام الحكومية من إذاعة وتليفزيون وصحف ووكالة أنباء ولم تتقدم بأي مشاريع قوانين لتنظيم العمل الإعلامي في فلسطين وغاب صوتها إزاء الكثير من المواقف والقضايا التي تهم الناس ويحتاجون إلى معلومات وافية وحقيقية عنها ولم تسهر بالقدر الكافي على حماية الصحفيين من التجاوزات التي تعرضوا لها من جهات مختلفة ولم تقم بدراسات علمية تقف من خلالها على كيفية تغطية وتعامل الإعلام الفلسطيني والأجنبي مع قضايانا المختلفة إضافة إلى عدم تحديدها لسياسة إعلامية عامة تنسجم مع الأهداف والتطلعات التي يصبو نحوها الشعب الفلسطيني ولعل ذلك يعود في جزء منه لأسباب مختلفة منها: الاحتلال والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نعيش فيها.[1]

هذا يعني أن دور وزارة الإعلام اقتصر على وظائف محددة أهمها: إصدار التصريحات والبيانات وتنظيم المؤتمرات الصحفية وإنتاج وإصدار بعض المواد الإعلامية وخاصة المطبوعة منها ومنح التراخيص الرسمية للصحف والإذاعات الخاصة.[2]

وفي العام 2007 وبعد الإعلان عن نتائج الانتخابات وفوز حركة حماس رفضت كلٌّ من سلطة فتح والجهات الدولية النتيجة، وبالتالي فرضوا التضييق والحصار الإسرائيلي على القطاع، وأحيلت كلٌّ من "وكالة وفا" و"التليفزيون الفلسطيني" إلى مسؤوليات رئيس السلطة، وأصبحت وزارة الإعلام الفلسطينية لا تمتلك أية صلاحيات على هاتين المؤسستين المهمتين؛ ولكن الأمر الطبيعي أن تكون وسائل الإعلام مستقلة، وأن لا تتبع لأية جهة حكومية، هذا هو الأمر السائد في معظم دول العالم حيث من المفترض أن لا تكون وكالة وفا، أو تلفزيون فلسطين، معبرًا عن جهة رسمية؛ بل يجب أن تكون من ضمن المؤسسات المستقلة التي تعالج القضايا على درجة عالية من الموضوعية والنزاهة والحياد، لا أن تكون أدوات لبث المواقف والآراء لجهة محددة.[3]

ولكن خلال السنوات الأخيرة، بدأت وزارة الاعلام تستعيد قواها رغم الظروف الصعبة السياسية التي عايشتها، حيث بدأت الوزارة تقوم بدور فاعل وحقيقي في توفير الحماية للصحفيين والمؤسسات الإعلامية والوقوف بجانبهم، والعمل على مخاطبة الجهات الدولية لتقوم بأدوارها

---

(1) جواد الدلو، "توجهات مجلس الوزراء الفلسطيني نحو مجلس أعلى للإعلام الفلسطيني مهام واختصاصات"، **ورقة عمل مقدمة ضمن ورشة عمل نظمتها وزارة الاعلام(غزة: وزارة الاعلام ،2003م)**، ص3

(2) جواد الدلو، **المرجع السابق**، ص3

(3) فريد ضهير، "**الاداء الاعلامي لحركة حماس**"، مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات، (بيروت: مركز الزتونية، بدون عام)، ص123

الأساسية لحماية الصحفيين ومحاكمة إسرائيل على الجرائم البشعة التي تقترفها بحق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية خاصة في حربي "حجارة السجيل"، "الفرقان". [1]

كما وقامت بإعداد مجموعة من مشاريع القوانين المختلفة منها قوانين الإعلام العصري، قانون التراخيص، قانون التدريب الإعلامي، لكنها لم تعرض على المجلس التشريعي بسبب الانقسام الفلسطيني والأحداث السياسية في قطاع غزة، عدا عن تجهيز الدراسات الإعلامية الأجنبية والتي تناولت كيفية التعامل مع الإعلام الأجنبي، وتحديد السياسة الإعلامية التي تنسجم مع الأهداف الفلسطينية بحشد الجهود الدولية والإعلامية والحقوقية والرأي العام العالمي ضد ما يقوم به الاحتلال من انتهاكات بحق الصحفيين وفضح جرائمهم، وتقديم قادة "إسرائيل" للمحاكمة الدولية على ما اقترفوه من جرائم بحقهم.

كما وشكلت لجان تحقيق خاصة تقوم على متابعة وتسهيل عمل الإعلاميين في القطاع، بهدف عدم تعرضهم لأية إشكاليات من الجهات الأمنية.[2]

المطلب الثاني: البيئة القانونية:

أولاً : حرية الصحافة في التشريعات والقوانين الفلسطينية:

شهدت السنوات القليلة الماضية منذ السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى وقتنا الحاضر العديد من التشريعات الرئيسية والفرعية ذات العلاقة بحرية الرأي والتعبير والنشر، فقد صدر البعض منها قبل الانتخابات التشريعية التي أجريت في عام 1996م مثل قانون رقم (9) لعام 1995 بشأن المطبوعات والنشر الذي بموجبه ألغى العمل بقانون المطبوعات رقم (3) لسنة 1933، والساري المفعول في قطاع غزة، وقانون المطبوعات والنشر رقم (16) لسنة 1967 الساري المفعول في الضفة الغربية إضافة إلى القانون الأساسي الذي هو بمثابة الدستور المؤقت للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقرار مجلس الوزراء لتنظيم المسموع والمرئي وغيرها من القرارات وذلك على النحو التالي:[3]

1. قانون المطبوعات والنشر:

أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية في الخامس والعشرين من يونيو عام 1995م، قانوناً للمطبوعات والنشر، لم يكن مصدره السلطة التشريعية التي تعد الأصل في سن التشريعات والقوانين، بل بموجب مرسوم صادر عن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، لأنه صدر قبل وجود المجلس التشريعي.

---

(1) ايهاب الغصين، **المرجع سابق** .

(2) **المرجع سابق نفسه** .

(3) أحمد ابراهيم حماد ، نفاذ ياسين المدهون، **المرجع السابق** ، ص912.

ورغم أن مواده (2، 3، 4) تكفلت بحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة إلا أن هناك العديد من المواد التي تقيدها، وخاصة المادة رقم (37) وأبرز الانتقادات التي وجهت له هي:[1]

أولاً: تعامله بإبهام مع حق الصحفي في الوصول إلى المعلومات والأخبار ونشرها وتحليلها والتعليق عليها، وفقاً لما جاء في الفقرة (ج) من المادة (4)، والإشارة إلى تعامل الجهات الرسمية مع الصحفي وتسهيل مهمته في الاطلاع على برامجها، كما تنص المادة (6)،علماً بأن هذا الحق يعد من أهم الحقوق في العمل الصحفي.[2]

ثانياً: وضع القانون قيوداً على الصحفيين، فالمادة (11) تشترط على رئيس التحرير أن يكون صحفياً، ويتقن لغة المطبوعة التي يرأس تحريرها، وألا يكون مسئولاً عن أكثر من مطبوعة، وألا يمارس وظيفة أخرى في المطبوعة التي يرأس تحريرها أو في غيرها، وألا يكون محكوما عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، وأن يكون مقيما في فلسطين[3]، كما تضمن الشروط إيداع تأمين على شكل تعهد بنكي يكفل أجور العاملين لمدة ستة شهور مع عدم تحديد قيمة التأمين للصحف اليومية أو غير اليومية وهي قيود تشكل انتهاكا لحرية الرأي والتعبير.[4]

ثالثاً: يأخذ قانون المطبوعات والنشر بنظام الترخيص بدلاً من نظام الإخطار الذي تعمل به الدول الديمقراطية، فقد تضمنت المواد من 18–21 المعلومات والشروط التي ينبغي أن يتضمنها طلب الحصول على الرخصة، الأمر الذي يعني منح أفراد ومنع آخرين حق إصدار الصحف وهذا يعد انتهاكا لحرية الصحافة.[5]

رابعاً: ألزم القانون مالك المطبعة أو مديرها المسئول بإيداع أربع نسخ من كل مطبوعة غير دورية لدى مدير دائرة المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام قبل توزيعها، وهذا يعني وجود رقابة مباشرة بعد النشر وقبل التوزيع، وهو ما يعد قيدا سافراً أمام حرية الصحافة وتدفق المعلومات.[6]

خامساً: حظرت الفقرة الثالثة من المادة (37) المقالات التي من شأنها الإساءة إلى الوحدة الوطنية، أو التحريض على ارتكاب الجرائم، وإثارة الطائفية بين أفراد المجتمع، وهي عبارات مطاطية فضفاضة يمكن للسلطة استغلالها في محاكمة الصحفيين أو إغلاق الصحف.[1]

---

(1) جواد الدلو، "قانون المطبوعات والنشر 1995"، **ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر الاعلامي الأول الذي تنظمه كتلة الصحفي الفلسطيني بعنوان "الاعلام الفلسطيني.. واقع وتطلعات"، نوفمبر 2007**(غزة: كتلة الصحفي الفلسطيني،2007)،ص49.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص4.

(3) جواد راغب الدلو، "**انتهاكات حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية،"2006، 2010**"، **المرجع السابق**، ص689.

(4) جواد الدلو، **دراسات في الصحافة الفلسطينية، المرجع السابق**، ص190.

(5) جواد الدلو، **وقفة مع قانون النشر والمطبوعات 1995، المرجع السابق** ، ص5.

(6) **المرجع السابق نفسه**، ص5.

سادساً: أعطى القانون للسلطة الإدارية ممثلة في وزير الإعلام، حق ضبط الجريدة ومصادرتها ليوم واحد، إذا خالفت أحكام المادة (37) دون أن يضمن حق صاحب الجريدة في التعويض في حالة البراءة، وهذا يعني وجود لون آخر من الرقابة المباشرة تعرف بالرقابة بعد النشر والتوزيع.[2]

سابعاً: منح قانون المطبوعات وزير الإعلام حق إلغاء تراخيص الصحف التي لم تصدر خلال ستة شهور من تاريخ منحها الرخصة، وكذلك التي توقفت عن الصدور لمدة تصل إلى حوالي ثلاثة شهور، إلا إذا كان هناك عذر مشروع يقبله وزير الإعلام.[3]

خطورة ذلك تتضح إذا علمنا أن السلطة ألغت تراخيص 44 مطبوعة عام 1999 (10 جرائد و 34 مجلة)، والخلل يكمن أن الإلغاء ليس عقوبة على جريمة ارتكبتها هذه الصحف، وإنما جاء لأسباب إدارية بعد منحها التراخيص المطلوبة.

ثامناً: لم يفرق قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني بين حق الرد والتصحيح، علماً أن الرد يعطى للأفراد والتصحيح للسلطات العامة، كما أنه لم يحدد كيفية التعامل مع الرد أو التصحيح إذا زاد حجمه عن حجم المادة التي استوجبت الرد أو التصحيح، خاصة وأن القانون قرر ذلك مجاناً.[4]

تاسعاً: أجاز قانون المطبوعات الرقابة بعد النشر وقبل التوزيع على المطبوعات غير الدورية ، كما أجازها بعد التوزيع من خلال ضبط الجريدة ومصادرتها بقرار إداري ليوم واحد وبقرار قضائي لمدة لا تتجاوز عن الثلاثة شهور.[5]

عاشراً: توجد رقابة منظورة وغير منظورة غير مباشرة على الصحافة في فلسطين تتمثل في اجازة المادة (47) مصادرة جميع نسخ المطبوعة، إذا خالفت أحكام المادة (37) واحتواء المادة الأخيرة على ألفاظ وعبارات مطاطية غامضة مثل: العنف، التعصب، البغضاء، الوحدة الوطنية، وغيرها من الألفاظ التي قد تتسع لتصبح ستاراً لحماية السلطة والأشخاص.[6]

---

(1) **المرجع السابق نفسه**، ص49.

(2) جواد الدلو، **دراسات في الصحافة الفلسطينية، المرجع السابق**، ص190.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص190.

(4) جواد الدلو، **وقفة مع قانون النشر والمطبوعات 1995، المرجع السابق** ، ص49.

(5) **المرجع السابق نفسه**، ص50

(6) **المرجع السابق نفسه**، ص50

الحادي عشر: رغم القيود الكثيرة الموجودة في قانون المطبوعات والنشر، والمآخذ التي سجلت عليه إلا أنه يحترم مبادئ المجتمع ويحافظ على مقوماته والآداب والأخلاق العامة وحق الخصوصية ويراعي آداب الإعلان ويضمن حسن سير العدالة، وهي أمور تحسب له.[1]

بناء على ما سبق إن الخلل في قانون المطبوعات والنشر أبقى الصحفي الفلسطيني دون حصانة أو حماية وحصره في دائرة الخوف، وعدم الأمان خلال أداء عمله الصحفي سواء كان داخل المؤسسة الإعلامية أو خارجها، كما أغفل القانون ضرورة إبعاد الأجهزة الأمنية عن وسائل الإعلام.[2]

2. القانون الأساسي وقوانين أخرى:

يعد القانون الأساسي الوثيقة الدستورية الأبرز المتعلقة بتنظيم الإعلام، بحكم صلته المباشرة بالسلطة الفلسطينية، وسنّه من قِبل المجلس التشريعي، وبحكم انسجامه ومعايير الصياغة التشريعية، كما أنه بمثابة الدستور المؤقت للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد صدر عن الرئيس في عام 2002م، وتم تعديله للمرة الأولى في الثامن عشر من مارس عام 2003م، وعدل للمرة الثانية في أغسطس عام 2005م، واصطلح رسميًا على تسميته بالقانون الأساسي المعدل، وبالتالي، يلاحظ أن الوثيقة التشريعية الأسمى قد صدرت عقب صدور عشرات القوانين العادية الأقل درجة، والتي صدرت في غيبة الوثيقة الدستورية، ومن بينها قانون المطبوعات والنشر 1995م .[3]

وأفرد القانون الأساسي الباب الثاني للحقوق والحريات العامة، كافلًا بذلك مبدأ عدم التمييز بين الفلسطينيين أمام القانون والقضاء، ومؤكدا على وجوب احترام والتزام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية؛ كالحق في الحرية والسلامة، وحرية العقيدة والعبادة، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الإقامة والتنقل، والملكية الشخصية، وحرية العمل، والمشاركة في الحياة السياسية، وتأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام، وحرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث والعاملين فيها، وتكفل في المادة (19) بضمان حرية الرأي والتعبير، وأكد على أن من حق كل فرد أن يعبر عن رأيه قولاً أو كتابة، وضمن للجميع في المادة (27) الحق في تأسيس الصحف وسائر وسائل الاعلام، والحرية في عملها دون رقابة، ماعدا مصادر تمويلها[4].

---

(1) جواد الدلو، **المرجع السابق**، ص7

(2) ماهر العملي، "**قانون النشر والمطبوعات بين النظرية والواقع**"، (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن ،حزيران 1999)، ص25

(3) رشاد التوام، **المرجع السابق**، ص 26-30

(4) السلطة الوطنية الفلسطينية، القانون الأساس، رام الله، أغسطس، 2005.

ملاحظات على القانون الأساسي:

يُؤخذ على القانون الأساسي (الدستور) في تعاطيه مع حرية الصحافة، إغفاله كفالة "جامعة مانعة" لبعض الحريات والحقوق التي تستحق بطبيعتها الكفالة الدستورية لضمان مراعاة التشريعات الأقل درجة لها، وتتمثل أبرز هذه الحقوق والحريات في: الحق في الحصول على المعلومات، وحماية الملكية الفكرية، وسرية مصادر المعلومات[1].

ففي غياب السند الدستوري للقانون الأساسي، أورد قانون المطبوعات والنشر حكما يقضي بشمول حرية الصحافة البحث عن المعلومات والإحصائيات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة مادة 4/ج، كما تضمن حكما آخر بأن تعمل الجهات الرسمية على تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها ومشاريعها مادة 6.

وكما هو واضح في الحكم الأخير، فقد استعملت لفظة (تعمل) وهي من أدنى ألفاظ الإلزام القانوني التي يتصدرها (يجب/ تلتزم/ على)، كذلك فإن القانون لم يتضمن (تمكين) وإنما (تسهيل مهمة)، وأما عن أصحاب هذا الحق فهو مقصور على الصحفيين والباحثين، كذلك لم يستعمل لفظة (الحصول)، وإنما(الاطلاع)، بمعنى عدم ضمان الحصول على وثائق وإنما الاطلاع عليها، وأيضا فقد حصر أشكال الوثائق التي بالإمكان الاطلاع عليها.

ولم يكفل القانون الأساسي الحق بالملكية الفكرية بشكل صريح، وإن كان قد كفل الملكية بوجه عام، ولولا الميراث التشريعي الجزئي للسلطة الفلسطينية عن حقبة الانتداب البريطاني، لكن في مواجهة فراغ تشريعي في تنظيم وحماية أحد أبرز حقوق الإنسان التي تتقاطع عندها الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذلك أن الملكية الفكرية تكفل شقين من الحقوق: الحقوق المعنوية بنسب المصنف إلى مؤلفه، والحقوق المادية باستغلال المصنف للكسب المالي[2].

ومن المعروف أن كشف مصادر المعلومات من قبل الصحفي بحد ذاته إخلالا بمبدأ عدم إفشاء أسرار المهنة[3].

ويندرج تحت القانون الأساس مجموعة قوانين وتشريعات ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتنظيم الصحافة، وفي القوانين المباشرة لا يوجد سوى قانون المطبوعات والنشر لسنة 1995م، أما قطاع الإعلام المرئي والمسموع، والتنظيم الإداري لعمل وسائل الإعلام وعلاقتهما بالحكومة، فلا

---

(1) رشاد التوام، **المرجع السابق**، ص55

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص 28-34

(3) راغب الحلو، **حرية الاعلام والقانون**، ط بدون (الاسكندرية : منشأة المعارف، 2006)، ص3

زالا بلا تنظيم قانوني شامل، إلا أنه تم تنظيم موضوع تراخيص المحطات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 182 لسنة 2004م بشأن نظام ترخيص المحطات الإذاعية والتلفزيونية والفضائية واللاسلكية.

وفي القوانين والتشريعات غير المباشرة، يدخل ضمن هذا التصنيف تشريعات تنظيم المرافق الإدارية والمهنية كقانون نقابة الصحفيين الأردني رقم 17 لسنة 1952م، وهو قانون أردني وما يزال سارِ المفعول في الضفة، وقرار مجلس الوزراء رقم 213 لسنة 2004م، بالتنظيم الهيكلي والوظيفي لوزارة الإعلام، والصفة التي تجمع بين هذه التشريعات هي أنها تنظم الشؤون الإدارية والمهنية للصحافة والإعلام عمومًا.

وهناك تشريعات ذات طبيعة عامة ويدخل ضمن هذا التصنيف التشريعات التالية: قانونا العقوبات الساريان في الضفة الغربية وقطاع غزة، كل على حدة، قانون حقوق الطبع والتأليف الانتدابي لسنة 1924م والقاضي بتطبيق أحكام قانون حقوق الطبع والتأليف البريطاني لسنة 1911م، وقانون مكافحة الفساد لسنة2005م، ومرسوم رئاسي رقم3 لسنة 1998م بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض[1].

المطلب الثالث: أثر الأحداث السياسية على الحرية والمسئولية الاجتماعية بالفترة 2006 – 2013م:

شهدت الحريات الإعلامية في فلسطين تراجعاً خطيراً خلال السنوات الثمانية الماضية وتحديداً بعد الانقسام الفلسطيني الداخلي، مما أدى إلى استقطاب حاد وانتهاكات ضد الحريات العامة بشكل عام والحريات الإعلامية بشكل خاص، وظهر ذلك جلياً من خلال التحريض المتبادل الذي بلغ مستويات في غاية الخطورة، حيث ظهرت على الساحة الإعلامية مصطلحات لم تكن موجودة من قبل مثل: "العصابة، الميليشيا، التكفير"، وإطلاق الاتهامات من كل نوع على أساس أن الشخص الذي ليس معي فهو ضدي، وباتت لغة التخوين هي السمة الغالبة على لغة التخاطب في وسائل الاعلام الفلسطينية المختلفة.[2]

فبعد الانتخابات الفلسطينية التي أجريت في الضفة العربية وقطاع غزة بتاريخ 25 كانون الثاني خلال شهر يناير في العام 2006 م، أسفرت النتائج عن فوز حركة المقاومة الاسلامية

([1]) رشاد التوام، **المرجع السابق**، ص33-44.

([2]) محمود الفطافطة، **السياسة التحريرية في الصحف الفلسطينية وتأثيرها على حرية التعبير، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، المرجع السابق**، ص26

حماس بـ 76 مقعداً من أصل 132 مجموع مقاعد المجلس التشريعي في الوقت الذي حصلت فيه حركة فتح على 43 مقعداً، الأمر الذي أثار ردود فعل قوية عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و"اسرائيل" وتيار السلطة الفلسطينية لم يقبل بها، فقد رفضت حركة فتح وباقي فصائل منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة في الحكومة التي شكلتها حماس، وساهمت أو شجعت فرض الحصار والمقاطعة عليها، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والرباعية الدولية[1].

وكانت نتيجة هذا الوضع بروز تيارين مختلفين في المنهج والموقف السياسي، كل منهما له توجهه المختلف، وهو ما أدى إلى زيادة الصراعات والمناكفات السياسية والأمنية ووقوع العديد من الأحداث الدامية التي راح ضحيتها العديد من المواطنين في الضفة والقطاع، وزادت حدة الصراع والاقتتال الداخلي والفلتان الأمني، وانعكس سلباً على المجتمع الفلسطيني من النواحي السياسية والأمنية والاجتماعية، إذ تغلبت المصالح الشخصية والفئوية على المصلحة العامة، وصدر العديد من القرارات كردود أفعال على قرارات أخرى، واتسم الكثير منها بالإجحاف بحقوق المواطنين العامة والخاصة، وهو أثر سلباً على الحريات عامة والحريات الإعلامية، حيث تم إغلاق العديد من المؤسسات، ومنع صدور وتوزيع بعض الصحف، وبالتالي أصبح المشهد الإعلامي مليئًا بالصراعات ويشوبه الكثير من الضبابية ولا يتسع للرأي والرأي الآخر[2].

ومن ثمَّ تصاعدت الحملات الإعلامية بين الطرفين، وكثرت عمليات الخطف والقتل على الهوية، وفشلت كل محاولات التهدئة، واتجه قطاع غزة نحو الانفلات العام، وهو ما دفع حماس إلى حسم الأمور عسكرياً في 14 حزيران (يونيو) 2007، وفرض سيطرتها على قطاع غزة، وقيام الرئيس محمود عباس بإقالة الأستاذ إسماعيل هنيه وحلّ حكومته وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة الدكتور سلام فياض والذي أدى إلى وجود حكومتين الأولى في غزة، والثانية في رام الله، قامت كل واحدة منهما بإصدار قرارات وتنفيذ إجراءات بحق أنصار بعضهما البعض، شكلت انتهاكاً للحريات العامة، وحرية الصحافة التي كانت ترتفع وتنخفض وفقاً للوضع الفلسطينية الداخلي[3].

ولقد أدى هذا الوضع إلى تراجع المستوى المهني للإعلام، حيث اتسمت تغطيته بالبعد عن الموضوعية، والتحريض على أفعال تعد جرائم في القانون إضافة إلى زرع الأحقاد والتعصب والكراهية ورفض الآخر.

وهذا يعني أن الإعلام الفلسطيني انشغل بذاته، وابتعد عن هموم المواطن وجرائم الاحتلال الذي هو الآخر كان له انتهاكات كثيرة لحرية الصحافة، نظراً لسيطرته على معظم مناطق الضفة الغربية ويحول دون التواصل بين مدنها وقراها وقطاع غزة، وهذا يعني أن الإعلام الفلسطيني

---

(1) جواد الدلو، "**انتهاكات حرية الصحافة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية "2006-2010"**، **المرجع السابق**، ص680.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص 682.

(3) جواد الدلو، "**انتهاكات حرية الصحافة الفلسطينية 2006-2010**"، **المرجع السابق**، ص682.

تعرض لانتهاكات مختلفة من قبل الاحتلال الإسرائيلي وحكومتي غزة ورام الله وذلك على النحو التالي:

أولاً: الانتهاكات الإسرائيلية لحرية الصحافة:

شهدت السنوات الأخيرة الماضية خلال الاعوام (2006-2013) تزايدا ملحوظاً في الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصحفيين في الضفة والقطاع، الأمر الذي هدد بنية الاعلام الفلسطيني والمرتكزات التي يقوم عليها، وبالتالي أضعفت قدرة الصحفيين على نقل الأحداث التي تجري داخل الأراضي الفلسطينية.

وتتمثل الانتهاكات الإسرائيلية لحرية الصحافة في فلسطين بقتل الصحفيين وإطلاق النار عليهم, والاحتجاز، والاعتقال، والاعتداء على الصحفيين بالضرب، ومنعهم من الحركة والتنقل داخل الوطن، والوصول إلى أماكن الأحداث، ومنعهم من السفر للخارج، ومنع دخول الصحف إلى قطاع غزة، وقصف المؤسسات الإعلامية، وتدمير أجهزة ومعدات الصحفيين، بالإضافة الى منع الصحفيين الأجانب من الوصول إلى قطاع غزة أثناء الأحداث والأزمات التي يتعرض لها[1]، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أ. استهداف الصحفيين بالقتل والإصابة:

طالت الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة الكثير من الصحفيين العرب والأجانب الذين يعملون لصالح الوسائل الإعلامية سواء كانت العربية أو الأجنبية، حيث بدا واضحاً أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تستهدف الطواقم الصحفية دون استثناء وبشكل متعمد.[2]

وتنوعت انتهاكات الاحتلال بحق الحريات الإعلامية منها الاعتداءات الجسدية بحق الصحفيين بالضرب المباشر وبالأيدي أو باستخدام العصي أو أعقاب البنادق، أو استهدافهم بالرصاص المطاطي، أو بقنابل الغاز والصوت، أو بالحجارة، وكانت تقع معظم الاعتداءات الجسدية خلال تغطية الصحفيين للأحداث المختلفة.[3]

ب. الاعتقال:

من الطبيعي أن تظهر سياسة الاعتقالات وتقييد حرية الأفراد نتيجة وجود الاحتلال، مما لا شك فيه أن سياسة الاعتقالات التي تتبعها الحكومات الإسرائيلية ضد أبناء شعبنا قائمة على التخطيط والبرمجة المسبقة وتهدف إلى النيل من الشعب وتركيعه وإخضاعه وإذلاله.

---

(1) جواد الدلو، ندوة إعلامية بعنوان**"الحريات الصحفية في العالم بين الاحترام والانتهاك**"نظمتها الجامعة الاسلامية قسم الصحافة والاعلام.

(2) أحمد حماد، دراسة بعنوان "**أثر الحصار الاسرائيلي على وسائل الاعلام في قطاع غزة**"، **مرجع سابق**، ص12.

(3) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان،"**انتهاك الحريات الاعلامية في الأرض الفلسطينية المحتلة**،" تقرير سنوي لعام 2011، ص5

ويعد اعتقال الصحفيين من أخطر أنواع الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بعد الاعتداء الجسدي، حيث إن اعتقالهم يبعدهم عن عملهم وأسرهم ويحول دون قدرتهم على توفير قوت عائلاتهم لفترات طويلة، فيكون عقاب نقل الحقيقة مكلفاً وغالياً.[1]

ولقد أثرت حالات اعتقال واحتجاز الصحفيين على عملهم بشكل سلبي، وسلبت حقهم في العمل بحرية دون خوف أو تهديد أو عواقب سلبية لممارستهم عملهم بأمانة وموضوعية.[2]

ولم توجّه سلطات الاحتلال أي تهم ضد هؤلاء الصحفيين، بل تعتمد أسلوب "الاعتقال الإداري" حيث تجدد مدة حبسهم لثلاثة أو ستة أشهر على ذمة التحقيق دون إبداء أية أسباب للاعتقال، باستثناء بعض الحالات الفردية.[3]

جـ. التحقيق:

يعد التحقيق مع الصحفيين من الانتهاكات القاسية بحقهم إذ عادة ما يتم استجوابهم بطريقة غير لائقة، وتعطلهم عن أعمالهم الصحفية لساعات طويلة، أما بالنسبة للأسئلة الأكثر تكراراً خلال التحقيق مع الصحفيين فهي: " لماذا كتبت عن هذا الموضوع، من الذي دفعك لكتابة هذا المقال، من الذي يمول صحيفتك؟ من هو المسئول عنك؟ ما هو مصدر معلوماتك؟ وعادة ما يهدف الاستدعاء فقط إلى ترهيب الصحفي وتوجيه رسالة له بعد الكتابة.[4]

د. الضرب والإهانة:

لم تقتصر الانتهاكات على اعتقال واحتجاز الصحفيين والتحقيق معهم، بل تعدتها لتشمل التعرض لهم بالضرب، منتهكة بذلك أبسط حقوقهم الإنسانية التي كفلتها لهم المواثيق الدولية والقوانين المحلية.[5]

ويشكل الضرب والإهانة شكلاً متكرراً من أشكال الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والعاملون في الحقل الإعلامي حيث تواصل الاعتداء على الصحفيين بالضرب والإهانة وسوء المعاملة أثناء قيامهم بواجبهم الإعلامي.[6]

---

(1) **المرجع السابق نفسه**، ص11

(2) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، **الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية** ،سلسلة الدراسات "33" ،2003، ص40

(3) مركز الميزان لحقوق الانسان، "**انتهاكات حرية التعبير عن الرأي والعمل الصحفي في قطاع غزة**"، دراسة بحثية يصدرها مركز الميزان، 2009 ، ص12

(4) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، "**انتهاك الحريات الاعلامية في فلسطين**"، **المرجع السابق** ، ص12

(5) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، "**الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية**" ،**المرجع السابق**، ص40.

(6) أحمد حماد ، **المرجع السابق** ،ص14 .

هـ. تأثير الحصار الإسرائيلي على حرية العمل الصحفي في قطاع غزة:[1]

1. افتقار المؤسسات الإعلامية إلى الأجهزة والمعدات الصحفية التي تسهل العمل الصحفي نتيجة الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع.
2. توقفت معظم أعمال النشر والطباعة بسبب النقص الحاد في الأحبار والأوراق اللازمة للطباعة بعد أن منعت قوات الاحتلال دخولها إلى قطاع غزة، وأصبحت كتابة البيانات الصحفية والكتب والدوريات من الأمور الصعبة.
3. تقييد قوات الاحتلال حركة الصحفيين وحرمانهم من السفر والمشاركة في الندوات والمهرجانات والمؤتمرات العالمية.
4. استهداف الصحفيين أثناء ممارستهم العمل الصحفي بهدف منعهم من تأدية واجبهم المهني في التغطية الإعلامية للأحداث والأزمات الفلسطينية.
5. تأثير الحصار على صقل وتبادل الخبرات بين الكوادر الإعلامية في قطاع غزة ومثيلاتها في الخارج، فالكادر الإعلامي الموجود في قطاع غزة يعتمد على الخبرات السابقة الموجودة وعلى الإعلاميين الذين جاؤوا من الخارج؛ ولكن لا يوجد أي تطوير أو أية دورات خارجية للصحفيين لمتابعة أحدث التقنيات وآخر التطورات في العمل الصحفي، مما يؤثر على صقل مواهب الصحفيين الفلسطينيين.[2]

و.الانتهاكات الإسرائيلية لحرية الصحافة خلال الحروب الإسرائيلية على غزة:

استخدمت قوات الاحتلال العديد من الأساليب التي حولت بها الصحفيين ومقارهم الصحفية إلى أهداف مشروعة، مستهدفة إياهم بالقتل والإصابة والمنع من دخول مناطق الأحداث لتغطية ما يحدث هناك، فقد شهدت فترة الحرب على قطاع غزة تصعيداً متزايداً في انتهاكات قوات الاحتلال التي مارستها ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية المحلية والعالمية[3]،منها:

1. بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفيين من دخول قطاع غزة، حيث لم يسمح لأي صحفي من دخول غزة، وكان هناك العشرات من الصحفيين ينتظرون موافقة الاحتلال على دخولهم القطاع لكنهم كان يتذرعون بأن دخول القطاع سيشكل خطراً على حياتهم.[4]

---

(1) **المرجع السابق نفسه** ، ص12

(2) أسامة الكيلاني، **المرجع السابق** ، ص85

(3) مركز الميزان لحقوق الانسان، "**انتهاكات حرية التعبير عن الرأي والعمل الصحفي في قطاع غزة**"، **المرجع السابق**، ص

(4) أحمد حماد ،"**أثر الحصار الاسرائيلي على وسائل الاعلام في قطاع غزة**"، **المرجع السابق** ، ص18-19

2. تحللت قوات الاحتلال من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وتعمدت إصابة وقتل المدنيين بما فيهم الصحفيين واستهداف مقراتهم مثل مقتل الصحفي باسل فرج وإصابة الطاقم الذي كان يرافقه.[1]
3. لم تكتف قوات الاحتلال بأشكال الاستهداف المباشر وغير المباشر التي برزت بشكل واضح خلال حروبها على القطاع، فقد لجأت لأسلوب جديد ليس انتهاكًا فظًا فقط لحرية العمل الصحفي وغيرها من الحريات المتعلقة بالصحافة بأشكالها المتعددة بل ولحقوق الملكية أيضًا، فقد استولت قوات الاحتلال على ترددات البث المخصصة لفضائيات وإذاعات محلية فلسطينية وكانت تبث رسائل تهديد بالقتل وتعمل على التحريض على المقاومة الفلسطينية.[2] حيث واجهت إذاعة صوت الشعب مصاعب جمة بفعل ممارسات قوات الاحتلال وجرائمه خلال تغطيتها للعدوان الإسرائيلي على غزة، حيث كان يتعمد الاحتلال اختراق موجات بث الإذاعة وغيرها من الإذاعات المحلية لبث رسائل تحذيرية للمواطنين، وبالنهاية تم قصف الاذاعة بشكل مباشر في انتهاك صارخ لحرية العمل الصحفي.[3]

وترى الباحثة أنَّ حرية الرأي والتعبير عانت من انتهاكات عدة، وتعرض العديد من الصحفيين إلى الاعتقال أو الاعتداء عند ممارستهم لعملهم، وأنَّ هذه الإجراءات تعد مخالفة للقوانين الدولية وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي وغيرها.

ثانياً: الانتهاكات الفلسطينية لحرية الصحافة:

لقد تعرض الصحفيون والمؤسسات الإعلامية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية لجملة من المضايقات والاعتداءات التي تعرقل عملهم الصحفي في نقل الأحداث الجارية على الساحة الفلسطينية، بالإضافة إلى تهديد ومنع الصحفيين من التغطية الإعلامية، وفقدان بعض الوسائل الإعلامية لدورها الإعلامي وإحلالها لأسلوب التحريض مكان الرأي والتعبير الأمر الذي ساهم في تراجع وانتقاص حرية الرأي والتعبير.[4]

وقامت السلطة الوطنية الفلسطينية عبر أجهزتها الأمنية بالعديد من الممارسات التي انتهكت فيها القوانين والتشريعات الفلسطينية ومختلف الحقوق والحريات المنصوص عليها في القانون الأساسي الفلسطيني، مثل الاعتقالات والتعذيب وإجراء محاكمات أمام محاكم غير مختصة، وحرمان المحكومين من الإجراءات القانونية المنصوص عليها في القوانين مثل محكمة

---

(1) **المرجع السابق**، ص18-19

(2) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ،**ضد الصمت** ،**المرجع السابق**، ص26

(3) أحمد حماد ، **المرجع السابق**، ص18-19

(4) الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، "الحريات الاعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ، 15/6-30/11/**2007**" ، **سلسلة تقارير خاصة**، العدد (59)، 2007، ص11

أمن الدولة كما واعتمدت السلطة على الإقصاء الوظيفي، وتكميم الأفواه، وحجمت حرية التظاهر والتجمع السلمي، وحرية الرأي والتعبير[1]، وأبرز هذه الانتهاكات هي:

أ. انتهاكات حرية الصحافة في قطاع غزة:

أخذ الاعتداء على الصحفيين في قطاع غزة أشكالاً خطيرة منها الاعتداء بالضرب وتحطيم الكاميرات والاعتقال، إضافة إلى حملات الترهيب والتهديد الهادفة إلى منع الصحفيين من القيام بواجبهم الصحفي وأداء رسالتهم الإعلامية.[2]

وتعرض بعض الصحفيين إلى التهديد بالقتل، والمنع من التصوير وإعاقة العمل أعقاب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية وسيطرة حماس على المقرات الأمنية ومقاليد الأمور في قطاع غزة.[3]

كما حدثت عدة من الحوادث للصحفيين في قطاع غزة منها اعتقال الصحفيين، وضربهم بالهراوات أو صفعهم على الوجه، وإعطاب كاميراتهم لمنعهم من ممارسة عملهم الصحفي. [4]

ومن أشكال انتهاكات حرية الصحافة في قطاع غـزة:[5]

- توقف تلفزيون فلسطين عن العمل في قطاع غزة، ومنع مراسليه عادل الزعنون وسمير خليفة من نقل الأحداث من قطاع غزة، وتوقف الإذاعات التابعة إلى حركة فتح عن العمل، وإغلاق مقارها.
- مضايقات الصحفيين واستدعائهم والتأثير على عملهم، منع توزيع صحيفة القدس والحياة والأيام، وإغلاق بعض المكاتب الإعلامية التابعة لحركة فتح.
- الاعتداء على الصحفيين بالضرب وتكسير كاميراتهم خلال تغطية بعض الفعاليات.

ولقد أكدت حكومة غزة أنها لم تغلق أية مؤسسة إعلامية باستثناء مكتب العربية ووكالة معا فقد تم إغلاقهما مؤقتاً من النائب العام وفتحهما بعد انتهاء التحقيقات، وأن المؤسسات الإعلامية التي أغلقت أبوابها في عام 2007 قامت بذلك من تلقاء نفسها دون تدخل منها، وأن

---

(1) راوية السيد ،"حرية الفرد في القانون الفلسطيني وأثر ذلك على التنمية السياسية" ، **رسالة ماجستير غير منشورة** (فلسطين : جامعة النجاح ، كلية الدراسات العليا، 2013) ، ص66

(2) الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، **المرجع السابق** ،ص5

(3) **المرجع السابق نفسه** ، ص5

(4) **المرجع السابق نفسه** ، ص5

(5) حسن أبو حشيش، **ورقة عمل بعنوان" واقع حرية العمل الصحفي في الأراضي الفلسطينية بعد أحداث يونيو 2007م** ، نشرت على صفحته الشخصية عبر موقع الجامعة الاسلامية، ص3.

الاضرار التي لحقت بها كانت من بعض المواطنين، علماً أن بعضها عاد للعمل من جديد مثل اذاعة صوت الشعب.[1]

لقد كانت الانتهاكات الصحفية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل أحداث الانقسام وفوز حركة حماس بالانتخابات، ولكن حدة الانتهاكات زادت أثناء الأحداث من خلال الاعتداءات على الصحفيين في الميدان، بالإضافة إلى وجود حالة من التوتر والقلق في طبيعة العلاقة بين المؤسسات الإعلامية ببعديها السياسي والأمني وبين الجسم الصحفي، كما أن هناك عددًا من المظاهر السلبية التي سُجلت على أنها تجاوزات فرضتها الظروف والأحداث. [2]

ولقد أسهمت المؤسسات الإعلامية سواء التابعة لحركة حماس أو حركة فتح في تعزيز الانقسام الفلسطيني، وزادت من التحريض وخالفت كل الأعراف والقوانين وأصول المهنة، علماً أن أهم الإذاعات المحلية التي كانت تعمل في غزة قبل الأحداث هي: الأقصى، القدس، الشعب، الشباب، الحرية، الإيمان، المنار، غزة أف أم، العمال، وخلال أحداث الانقسام توقفت إذاعات: الشباب، والعمال، والحرية، وتعرضت إلى سرقة البث والمعدات والحرق، بالإضافة إلى هروب مسؤوليها خوفاً على أنفسهم من الاعتداء عليهم من قبل حكومة حماس، بالمقابل تعرضت المؤسسات الإعلامية في الضفة الغربية إلى الإغلاق من قبل السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية.[3]

وبخصوص الصحف فمنذ اليوم الأول للأحداث السياسة انحازت الصحف لرواية فتح، وتبنت في خطابها مفردات حكومة رام الله المحسوبة على حركة فتح ، لذا تم منع توزيع الصحف الثلاثة الحياة الجديدة والقدس والايام في قطاع غزة وبالمقابل تم منع توزيع صحيفة فلسطين والرسالة في الضفة الغربية. [4]

وترى الباحثة أن الأحداث السياسية في الفترة 2006 –2013 أثرت بمجملها على الحريات الصحفية بشكل كبير، مما أدى إلى عرقلة عمل الصحفيين ومواجهتهم للعديد من المشاكل التي تمنعهم من الحصول على المعلومات أثناء تغطيتهم للأحداث الجارية في القطاع.

---

(1) ايهاب الغصين، **المرجع السابق**.

(2) فتحي صباح، مراسل الحياة اللندنية ، رئيس مجلس ادارة المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، **مقابلة صحفية عبر الهاتف**، اليوم الاثنين:2014/11/25، الساعة 7:00 مساءً

(3) **المرجع السابق نفسه**.

(4) **المرجع السابق نفسه**.

ثانياً: انتهاكات حرية الصحافة في الضفة الغربية:

تعرضت الحريات الإعلامية في الضفة الغربية أيضا للعديد من المضايقات والانتهاكات، فقد تعرض الصحفيون والمؤسسات الصحفية للعديد من الانتهاكات من قبل عناصر الأجهزة الأمنية أو المجموعات المسلحة، وتم إغلاق بعض المؤسسات الصحفية، ومنعت بعض الصحف من الطباعة والنشر.[1]

ونفذت حركة فتح والأجهزة الأمنية التابعة لها بالضفة الغربية سلسلة أعمال ثأرية ضد حركة حماس وعددًا من المؤسسات الصحفية والثقافية والاجتماعية والمكاتب الإعلامية ومقرات الإذاعة والتلفاز المحلية التابعة لها.[2]

في إطار حالة الانفلات الأمني تواصلت الاعتداءات على الصحفيين وعلى حرية العمل الصحفي والإعلامي بأشكال متعددة، منها الاعتداء بالضرب وتحطيم المكاتب الصحفية واعتقال الصحفيين وتحطيم كاميراتهم، إضافة إلى حملات الترهيب والتخويف الهادفة إلى منع الصحفيين من القطاع بواجبهم المهني ومنها تهديد الصحفيين بالقتل.

وكان الاعتداء الأخطر الذي وقع على الصحفيين قيام قوات الأمن الفلسطينية بتاريخ 11/27/ 2007 بالاعتداء على الصحفيين بالضرب وتكسير كاميراتهم ومنعهم من تغطية المسيرات السلمية التي انطلقت في عدد من المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية احتجاجًا على مؤتمر "أنابوليس" في محافظات رام الله وبيت لحم وجنين.[3]

ومن أشكال انتهاكات حرية الصحافة في الضفة الغربية:[4]

- منع طباعة وتوزيع الصحف الصادرة من غزة وخاصة صحيفة فلسطين اليومية وصحيفة الرسالة الأسبوعية، وإغلاق مكاتبها، وتحذير عمل مراسليها، والإيعاز للمطابع بعدم طباعتها، وكذلك تحذير فضائية الأقصى من العمل والاستيلاء على معداتها واعتقال ومطاردة مراسليها.
- ممارسة الضغوط المباشرة وغير المباشرة على وسائل الإعلام بشكل عام من أجل تبني الرواية الرسمية للجهات الحاكمة في الضفة.
- التضييق على شركات الإنتاج الخاصة للتأثير على دورها وتعطيلها من خلال فرض الضرائب الباهظة لإضعافها أمام شركات أخرى تعود ملكيتها لرموز وقيادات سياسية وأمنية.
- منع المؤتمرات الصحفية والتجمعات السياسية والتظاهرات السلمية لكل من يعارض السلطة، وهذا حدث مع العديد من القوى التي أرادت أن تنزل إلى الشارع في مناسبات داخلية ووطنية

---

(1) إيهاب الغصين، **المرجع السابق**، ص5

(2) جواد الدلو، "**انتهاكات حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية "2006-2002010** "، **المرجع السابق** ، ص 682

(3) الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، **المرجع السابق**، ص8

(4) حسن أبو حشيش، **المرجع السابق**، ص3

عامة كما حصل مع حزب التحرير، والاعتداء على الصحفيين خلال تغطيتهم هذه المحاولات كما حدث مع مراسل الجزيرة في الخليل وائل الشيوخي.

ثالثاً: إحصائية انتهاكات حرية الصحافة في الضفة وغزة بالفترة (2006-2013):

شهد العام 2006 نحو(71) انتهاكاً صحفياً بنسبة 14.2%، وفي نفس العام حصلت ثاني انتخابات فلسطينية منذ قيام السلطة عام1993م في أجواء اتسمت بالشفافية والنزاهة، أشاد بها المراقبون والمحللون والدوليون، فقد كان من المفترض أن تمثل نتائجها اتجاهات إيجابية في حياة الشعب، لكن هذا لم يحدث بل انعكس سلباً على الأوضاع الداخلية، وأدى إلى انتشار الفوضى وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية وانتهاك للحريات الصحفية في القطاع.[1]

وقد شكلت الانتخابات التي فازت فيها حركة حماس على حركة فتح منعطفاً سلبياً على قطاع غزة، فقد لاقت نتائجها رفضاً من المجتمع الدولي وحركة فتح، مما أدى إلى فرض الحصار على القطاع، ونشوب المناكفات السياسية بين حركة فتح وحماس والابتعاد عن المهنية والموضوعية عبر الوسائل الإعلامية، عدا عن الانتهاكات الصحفية التي حدثت خلال فترة الدراسة بسبب الأحداث السياسية.

بينما شهد العام 2007 نحو (144) انتهاكاً للحريات الإعلامية وهو يعتبر من الأعوام السيئة من حيث الانتهاكات الفلسطينية، بسبب الخلافات الحادة بين حركتي فتح وحماس بعد الانتخابات وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة [2]، وقد احتلت الأراضي الفلسطينية خلال هذا العام المرتبة (158) في التصنيف العالمي لحرية الصحافة من (169) دولة، والذي تقوم بإعداده منظمة مراسلون بلا حدود.[3]

وترجع الباحثة السبب في ذلك إلى الأحداث السياسية التي جرت خلال الأعوام 2006-2013 مما أدى إلى زيادة الانتهاكات للحريات الإعلامية عن العام السابق، فقد شهد العام المذكور انتهاكات متعددة منها الاعتقالات وإغلاق المؤسسات الصحفية ومصادرة المعدات الصحفية، والتراشق الإعلامي بين الأطراف، ما أدى إلى الابتعاد عن المهنية الإعلامية، والمسئولية الاجتماعية والانخراط في دهاليز الحزبية والفئوية الضيقة مما جعلها أداة فاعلة من أدوات توتير الأجواء الداخلية وزيادة حالة الإرباك في الساحة الفلسطينية.

وفي العام 2008 بلغ عدد الانتهاكات (257) انتهاكاً، منها (147) انتهاكاً من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، و(110) من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، لكن يمكن القول أنها أقل قليلاً

---

(1) جواد الدلو، "**انتهاكات حرية الصحافة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية"2006-2010**" ، **المرجع السابق** ،ص692.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص693

(3) رندة سنيورة، وآخرون: **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية**" التقرير السنوي الثالث عشر "(رام الله :الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2007)، ص177

من العام الماضي، ومن الواضح أن استمرار الانقسام في القطاع والضفة الغربية هو العامل الأبرز وراء القيود التي فرضت على الصحفيين والوسائل الإعلامية[1].

كما شهد هذا العام أنواعًا مختلفة من الانتهاكات تمثلت في الاعتداء على الصحفيين، وإغلاق صحف الحياة الجديدة والقدس والأيام في قطاع غزة، ومنع صحيفتي فلسطين والرسالة من التوزيع في الضفة الغربية، مما أدى إلى تراجع في حرية الرأي التعبير، والتأثير سلباً على أدائه في تشكيل الرأي العام في المجتمع.[2]

وشن الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2008م عدواناً على قطاع غزة استمر من 27 كانون الأول "ديسمبر" 2008 حتى 18 كانون الثاني" يناير" 2008، أدى إلى استشهاد نحو 411 شهيداً وأصاب 996 شهيداً، ويمكن القول أن هذا العام يعد من أكثر الأعوام دموية بالنسبة للفلسطينيين عامة وللصحفيين خاصة الذين فقدوا أربعة من زملائهم بنيران قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء العدوان على قطاع غزة وهم: عمر السيلاوي، وعلاء مرتجى، وباسل فرج، وإيهاب الوحيدي، عدا قصف وتدمير المؤسسات الإعلامية وبيوت الصحفيين في قطاع غزة أثناء العدوان الإسرائيلي.

وفي العام 2009م زاد عدد الانتهاكات الإسرائيلية والفلسطينية عن العام الماضي، إذ بلغ عددها حوالي (173) انتهاكاً للحريات الإعلامية، (97) انتهاكاً من قوات الاحتلال الإسرائيلي، (76)انتهاكاً من الجانب الفلسطيني.[3]

ويلاحظ أن الانتهاكات بحق الصحافيين الفلسطينيين تتزايد عند تصاعد وتيرة الخلافات الفلسطينية الداخلية، خلال هذا العام كانت الأراضي الفلسطينية تحت السيطرة الأمنية من عدة أطراف، الأمر الذي أدى إلى تعدد الجهات التي تنتهك الحريات الإعلامية، فمن جهة سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، ومن جهة أخرى الأجهزة الأمنية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى استمرار تراجع الحريات الإعلامية وحرية التعبير المتاحة، وبالتالي أدى تراجع مستوى المهنية الإعلامية الفلسطينية.

بينما في العام 2010م بلغ عدد الانتهاكات نحو (218) انتهاكاً للحريات الاعلامية، منها نحو (139) انتهاكاً من قوات الاحتلال، ونحو(79) انتهاكاً من الأجهزة الأمنية الفلسطينية لتزيد بذلك عدد الانتهاكات نحو 45 انتهاكاً عن العام 2009، الذي رُصِد خلاله (173)انتهاكاً، حيث ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون الجزء الأكبر من الانتهاكات، حيث وصل عددها

---

(1) جواد الدلو، "**انتهاكات حرية الصحافة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية" 2006-2010**"، **المرجع السابق** ، ص682

(2) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، "**انتهاكات الحريات الإعلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**"، "مدى" 2008 ، ص2

(3) جواد الدلو، **المرجع السابق**، ص682

إلى (139) بارتفاع مقداره (42) انتهاكاً عن العام 2009، فيما ارتكبت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة والقطاع (79) انتهاكاً لتتخطى عدد انتهاكات العام 2009 بثلاثة انتهاكات.[1]

وترى الباحثة أن الظروف السياسية السائدة في الأراضي الفلسطينية عملت على تعزيز الانقسام الفلسطيني وما صاحبه من حالة احتقان واحتدام في العلاقة بين حركتي حماس وفتح، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الفلسطينية السائدة في ذلك الوقت مما أدى إلى الاعتداء على المؤسسات الصحفية وإغلاقها ومنعها من ممارسة عملها الصحفي، ومنع الصحف الفلسطينية اليومية من التوزيع سواء كانت التابعة لحركة فتح أو حماس.

وقد شهد العام 2011م نحو (206) انتهاكاً صحفياً، وهو رقم قريب جداً من عدد انتهاكات عام 2010م والتي وصلت إلى (218) انتهاكاً، وبالرغم من أن الأرقام تشير إلى انخفاض عدد الانتهاكات عن العام 2010 باثني عشر انتهاكاً إلا أنه لا يعتبر تحسّناً نوعيا في وضع الحريات الإعلامية نظراً لخطورة بعض الانتهاكات التي ارتكبت في العام 2011.

حيث ارتكبت الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع (106) انتهاكات صحفياً، بينما ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون (100) انتهاكاً صحفيا، فقد لوحظ أن الانتهاكات الفلسطينية تخطت للمرّة الأولى انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ولو بفارق بسيط.[2]

بينما شهد العام 2012م نحو (238) انتهاكاً، فقد ارتكبت قوات الاحتلال ما يقارب 70% من مجملها بمجموع (164) انتهاكاً، فيما ارتكبت جهات فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية (74) انتهاكاً أي ما يعادل 30% من مجمل الانتهاكات.[3]

الجدير ذكره، أنَّه في عام 2012م شنّ الاحتلال الإسرائيلي عدواناً شرساً على قطاع غزة للمرة الثانية مما أدى إلى استشهاد ثلاثة من الصحفيين، لذا يعتبر عام 2012م الأسوأ على الحريات الإعلامية في فلسطين.

وهذا يعني أن العدوان الإسرائيلي أثر على الحريات الصحيفة وزاد من حدة الانتهاكات الصحفية وخاصة قتل واستهداف الصحفيين، وهو ما يشكّل خطراً كبيراً على حياة الصحفيين أثناء عملهم الصحفي، كما لوحظ أن الأحداث السياسية السائدة في قطاع غزة والضفة الغربية على حد سواء لها تأثيرات كبيرة على حرية الصحافة وممارسة العمل الصحفي.

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ، "**انتهاكات الحريات الاعلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**"،(غزة: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية ، عام 2010)، ص2

(2) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، "**انتهاكات الحريات الاعلامية في الأرض الفلسطينية المحتلة**"، (غزة: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، 2011)، ص4

(3)المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، "**انتهاكات الحريات الاعلامية في الارض الفلسطينية المحتلة**"، (غزة: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات ،"مدى" ،2012)، ص2

بينما شهد عام 2013م نحو (229) انتهاكاً صحفياً، ارتكب الاحتلال الإسرائيلي منها (151) انتهاكاً أي ما يعادل 66%، بينما ارتكبت الجهات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (78) انتهاكاً أي ما يعادل 34%، أما الانتهاكات الفلسطينية تركزت في قطاع غزة بواقع (50) انتهاكاً، في حين بلغت الانتهاكات الفلسطينية التي سجلت في الضفة الغربية (28) انتهاكاً صحفياً، ومقارنة بالعام الذي سبقه فقد سجل هذا العام انخفاضاً في عدد الانتهاكات عن عام 2012 بما لا يزيد عن (9) انتهاكات.[1]

وهكذا يتضح أنَّ الظروف السياسية المتواجدة في الضفة وغزة والتي عايشها الصحفيون زادت من وتيرة الانتهاكات التي يتعرضون إليها سواء كانت من الجانب الإسرائيلي أو الفلسطيني حالت من تحسن الوضع الصحفي وتوفير حرية الرأي والتعبير وتسهيل الحصول على المعلومة ونقل الحقيقة ووقائع المجريات الفلسطينية، لكن هذا لم يمنع الصحفيين من تناول القضايا المختلفة التي تحاكي هموم المواطن الفلسطيني.

المطلب الرابع: القواعد المهنية للصحافة الفلسطينية وميثاق الشرف الصحفي:

يؤثر الإعلام الفلسطيني في الجماهير المستهدفة من خلال ما ينشره أو يبثه أو يعرضه عبر وسائله، وهو ما دفع عددًا من الأحزاب إلى الاهتمام بها، وتسخيرها لخدمتها على المستويين الداخلي و الخارجي، في أوقات السلم و الحرب، والشدة و الرخاء.

هذا يعني أن الإعلام في وقتنا الحاضر عنصر أساسي من عناصر القوة التي تستخدمها النظم السياسية والأحزاب سواء كانت في الدول العربية أو الفلسطينية للتعبير عن وجهات نظرها ومواقفها من القضايا المطروحة على الجمهور في محاولة منها لتشكيل رأي عام مؤيد لها، و داعم لتوجهاتها ومواقفها.

ولكن هذا الاستخدام يجب أن يكون صحيحاً، منسجماً مع أسس تنظيم النشاط الصحفي التي تتمثل في صدق الخبر وموضوعية الرأي والالتزام بمبادئ المجتمع ومسئولياته الاجتماعية والحفاظ على مقوماته، ومراعاة الآداب والأخلاق العامة، وحماية كرامة المواطنين وأسرارهم الخاصة وكفالة حق الرد والتصحيح، في تناول كافة القضايا المختلفة[2].

لكن من الواضح أن بيئة العمل الصحفي خلال الأعوام 2006-2013م شهدت خللاً كبيراً نتيجة للأوضاع السياسية التي جرت في الضفة والقطاع، إذ أصبح الإعلاميون جزءاً من حالة الاستقطاب السياسي ولهم دور رئيسي في تعميق الفجوة السياسية بين طرفي الصراع، لذا

---

(1) المركز الفلسطيني للتنمية والحريات "مدى" ، **انتهاكات الحريات الاعلامية في الارض الفلسطينية المحتلة** ، التقرير السنوي لعام 2013، (غزة: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات ، 2013)، ص3

(2) جواد الدلو، "لغة الخطاب الاعلامي في فلسطين "، **المرجع السابق**، ص2.

اتسمت تغطياتهم بعدم المهنية، والبعد عن الموضوعية وانتهاك أخلاقيات المهنة، رغم وجود دعوات تطالب بالالتزام بها، وبميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني.

أولاً: مظاهر انتهاكات أخلاقيات المهنة في الصحافة الفلسطينية:

مع تصاعد وتيرة الأزمة السياسية الفلسطينية الراهنة المتمثلة في الخلاف الحاد بين طرفي الصراع بين حركتي فتح وحماس انتقلت وسائل الإعلام في الاتجاه المغاير بعيدا عن المهنية والمسئولية الاجتماعية بعد أن انخرطت في دهاليز الحزبية مما جعلها أداة فاعلة من أدوات توتير الأجواء الداخلية و فقدان السلم الاجتماعي و زيادة حالة الإرباك في الساحة الفلسطينية التي تعاني أصلا من تشوهات سياسية وأمنية، أدت الى انتهاك أخلاقيات المهنة في الصحافة الفلسطينية وتمثلت بما يلي:[1]

- غياب السياسة التحريرية للعملية الإعلامية وعدم وضوح ملامحها وواجباتها.
- افتقار العاملين في الصحافة إلى الثقافة القانونية خاصة فيما يتعلق بجرائم النشر.
- عدم معرفة المواطنين الأساليب التي يجب عليهم اتباعها أثناء تعرضهم إلى القذف والتشهير في الإعلام.
- اتساع التهديدات الأمنية وتنوع مصادرها؛ حال دون إقدام المستهدفين بجرائم النشر على تقديم شكاوى قضائية ضد المؤسسات الإعلامية التي تنشر ما يهدد مصالحهم وحرياتهم.
- جهل معظم الصحفيين والعاملين في الصحف الناشئة، بمعايير ومبادئ السلوك الأخلاقي للمهنة.
- تطوير منافذ ومنابر النشر في مقابل افتقار بعضها إلى لوائح الأخلاقيات المهنية.
- افتقار معظم وسائل الإعلام الفلسطينية إلى التمويل، واشتداد لغة المنافسة في تناول مواضيع الانقسام، يتيح لها اتباع أساليب الإثارة والتهويل دون الاكتراث للآثار السلبية.

---

[1] عبد الناصر سرور، "مواجهة العنف وحماية السلم الأهلي ..إشكالية الواقع السياسي الفلسطيني"، **ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر السلم الأهلي ونبذ العنف: أبعاد وتحديات، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني**، (غزة: الهلال الأحمر الاماراتي، 2006).

- انتهاك حق خصوصية الأفراد أو المس بكرامتهم أو إفشاء أسرارهم والإضرار بسمعتهم من خلال أجهزة الدعاية التي تعمل ليل نهار لتشويه صورتهم لمجرد انتمائهم لهذا الفصيل أو ذاك.[1]

- انتهاك بعض وسائل الإعلام والمواقع الإخبارية للأخلاق والآداب العامة من خلال اللمز بأعراض المواطنين والتعرض لهم بالتجريح وتشويه صورهم أمام الرأي العام .[2]

ولم تراعِ بعض من وسائل الإعلام الفلسطينية مبادئ أخلاقيات المهنة، ولجأت إلى التحريض وبث الشائعات والأكاذيب خاصة بعد عام 2007 وفوز حركة حماس بالانتخابات، حيث إنها فشلت في تشكيل جسم صحفي قادر على حماية الصحفيين وتنظيم قضاياهم الإعلامية وتحقيق التضامن فيما بينهم من أجل الدفاع عن أنفسهم والمطالبة بحقوقهم.[3]

فلا يجوز بأية حال من الأحوال أن تقوم وسائل الإعلام بالتحريض، لأن ذلك يخرج عن إطار المهنية وأخلاقيات العمل الصحفي، فمن البديهيات في الإعلام، أن تعمل وسائل الإعلام على الدفاع عن قيم المجتمع، وأن تحافظ على النسيج الاجتماعي، وأن تراعي المصالح العليا للوطن.[4]

وهكذا نجد أن التأثيرات السياسية التي حدثت في بيئة العمل الصحفي أثرت على أخلاقيات مهنة الصحافة، منها صعوبات العمل الصحفي، وخصوصياته وكيفية تعامل الصحفيين مع الانتهاكات الصحفية والأوضاع المهنية الطارئة والعادية، خاصة فيما يتعلق بالجانب الأخلاقي الذي يعد دعامة مهمة في عمل الصحافة وأداة من أدوات نجاحها[5]، علماً أن توفير بيئة عمل مناسبة من شأنه التقليل من الانتهاكات، ويسهم في رفع مستوى الأداء ويعلي من شأن أخلاقيات المهنة.

ومن المعلوم أن القواعد الخاصة بالأخلاقيات المهنية أو السلوك المهني للصحفيين- بشكل عام- إذا أحسن القائم بالاتصال صياغتها فإنها تسهم إسهامًا كبيرًا في توليد الكرامة المهنية، وممارسة الواجبات وفقًا لمبادئ وقواعد مقننة ومتفق عليها.

---

(1) جواد الدلو ،"**لغة الخطاب الاعلامي في فلسطين** "، **المرجع السابق**، ص2

(2) **المرجع السابق نفسه** ، ص2

(3) **المرجع السابق نفسه.**

(4) فريد ضهير، أستاذ الصحافة والاعلام في جامعة النجاح، مقابلة عبر الهاتف، يوم الاربعاء 2014/10/8، الساعة 4:00 عصراً.

(5) حسين بوشيخ ، "**بيئة العمل الصحفي وأثرها على ممارسة أخلاقيات المهنة**"، **دراسة بحثية** جريدة الرشوق الجزائرية نموذجاً، ابريل، 2011م، ص33

كما أنَّ التزام الصحفيين والمؤسسات الإعلامية بأخلاقيات المهنة، يعد التزاماً ضمنياً بالمسؤولية الإعلامية الملقاة على عاتقهم، لأن احترام حق المواطن في الإعلام ومؤسسات الدولة وقوانينها والمصلحة العامة، هو أيضاً من صميم العمل الإعلامي الجاد الهادف إلى المساهمة في بناء المجتمع وتطويره من خلال تزويد الأفراد بالمعلومات وتشكيل الرأي العام.[1]

ثانياً: واجبات الصحافة الفلسطينية:

1. يجب أن تؤدي الصحافة دورها بمهنية وموضوعية وأن تكون ذات مسئولية اجتماعية خاصة في تناول الأحداث والأزمات.
2. ضرورة توعية الجماهير بالمخاطر التي تنجم عن استمرار وتصاعد وتيرة الخلافات بين الأطراف الحزبية.[2]
3. العمل على حماية الصحفيين ومساعدتهم في تقديم المعلومات الصحيحة لهم، حتى يتمكنوا من نقل صورة واضحة وحقيقية عن الأوضاع الداخلية والخارجية.
4. ضرورة مطالبة وسائل الإعلام ألا تنحاز لطرف دون آخر وأن تنقل الحقيقة كاملة دون محاباة لأي طرف من الأطراف الحزبية.
5. يجب أن تتوقف القيادات السياسية والإعلامية الحزبية عن ممارسة الضغوط على الصحفيين الذين يعملون بمؤسساتهم ليقدموا رسائل منحازة غير موضوعية، وتجنب القذف بالباطل وإفشاء أسرار الناس.[3]

وترى الباحثة أن المتغيرات البيئية والسياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، أثرت على منظومة الحقوق والحريات العامة، إذ أدّت الخلافات السياسية بين" فتح وحماس" إلى قلب أجندة الإعلام الفلسطيني فبدأ يتراخى عن الاهتمام بالقضايا الجوهرية، وتحول إلى التركيز على الصراعات الجانبية وتبنّي نهجاً من الأقوال القاسية التي تثير النعرات الفصائلية على حساب السلم الأهلي، لذا يجب على الصحفيين أنفسهم أن يأخذوا زمام المبادرة، ويعملوا على تنقية رسائلهم الإعلامية من عبارات التحريض والتخوين والتكفير والعمالة وتحكيم ضمائرهم فيما يكتبوا، وأن يضعوا مصلحة الوطن أمام عينيهم، فالكلمة إذا ما خرجت منك صارت لغيرك، كما نطالبهم أن يلزموا أنفسهم بميثاق شرف صحفي يصون آداب المهنة وأخلاقها.[4]

---

(1) حسين بوشيخ ، **المرجع السابق نفسه**، ص33

(2) محسن الافرنجي، **المرجع السابق**، ص2.

(3) جواد الدلو، "**لغة الخطاب الاعلامي في فلسطين**"، **المرجع السابق** ، ص2.

(4) **المرجع السابق**، ص2.

ثالثاً: ميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني:[1]

لقد جاء ميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني للحفاظ على أخلاقيات المهنة وتعزيز المسئولية الاجتماعية وتوخي الدقة والأمانة والموضوعية والنزاهة والمصداقية، مراعاة لشرف المهنة، والمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني، ولقد تضمن (37) بندا أهمها:

1. الالتزام الكامل بالقوانين الفلسطينية العامة وبما ورد في وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة في الجزائر عام 1988م، وقانون المطبوعات والنشر الفلسطيني والأعراف والمواثيق الدولية بهذا الشأن بالاعتماد على منظومة القيم الناتجة عن التفاعل الإيجابي للتطور الفكري والموروث الثقافي والحضاري للشعب الفلسطيني.
2. الدفاع عن حرية الصحافة تأكيداً لحق الجماهير في معرفة الحقائق والتعبير عن رأيها بحرية، والالتزام التام بالحصول على المعلومات والحقائق بالطرق المشروعة ونقلها إلى الجماهير بمصداقية وأمانة لحماية الصحافة من أي انحراف عن شرف المهنة أو المساس بالمصالح الوطنية.
3. الامتناع عن نشر المعلومات غير الموثوق بصحتها أو تشويه المعلومات الصحيحة أو نسبة أقوال أو أفعال إلى أي شخص بدون التأكد منها.
4. الالتزام بنشر التصحيح لمعلومات سبق نشرها دون إخلال بحق الصحفي بأن يعقب فيما يراه من إيضاح لرأيه في الموضوع.
5. الابتعاد عن نشر الأخبار والصور المنافية لأخلاقيات الشعب الفلسطيني، وعدم استغلال المهنة في الحصول بدون وجه حق على مزايا شخصية من أي نوع سواء مادية أو معنوية.
6. الالتزام الكامل بالأمانة الصحفية وبصيانة أسرار المهنة ورفض أي ضغط لإفشائها مع التأكيد على أن الأسرار الخاصة بكل صحفي هي من صميم أسرار المهنة التي لا يجوز إفشاؤها وهي محمية بحكم القانون.
7. احترام الحريات الخاصة وعدم التصوير أو التسجيل لأشخاص دون موافقتهم إلا إذا تعارض ذلك مع المصلحة العامة في المجالات التالية " الكشف عن الجريمة، أو الاضرار بالصحة".

وثيقة أخلاقيات الإعلام الفلسطيني:

صدرت هذه الوثيقة في آب أغسطس 2008 وتضمنت مجموعة من المبادئ التي تدعو إلى التمسك بالقيم المهنية، والشفافية، لتعزيز الجبهة الداخلية في وجه المخاطر التي تحدق في المشروع الوطني، وأبرز ما جاء فيها:[2]

---

(1) نقابة الصحفيين، **ميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني** ، (القدس: نقابة الصحفيين ، بدون سنة)، ص4

(2) الهيئة الوطنية المستقلة، **وثيقة أخلاقيات الاعلام الفلسطيني**، (رام الله: مؤسسة فريدوش ايبرت الألمانية، 2008)، ص75.

1. العمل على تحسين الواقع الإعلامي، وتسخير أدواته بما يخدم القضية الفلسطينية والنظام السياسي الديمقراطي، وثقافة المصالحة والتداول السلمي واحترام الآخرين، بعيداً عن أساليب الرفض والمعارضة.
2. تعد أخلاقيات المهنة الصحفية في العمل الصحفي من العناصر الرئيسية كونها تشكل ضمانة لاحترام الآراء المتباينة.
3. إن الإعلام الحزبي لا يمثل مشكلة بمفهومه النظري، كونه يعبر عن أفكاره ومبادئه عبر وسيلته الإعلامية، لذلك من حق أي حزب أو فصيل الترويج عن أفكاره ومبادئه دون تجريح الطرف الآخر أو التقليل من شأنه.
4. ضرورة أن تقوم السلطة الحاكمة بتوفير الحماية للصحفيين والعمل على احترامهم وعدم الاعتداء عليهم أثناء ممارسة العمل الصحفي.

وترى الباحثة أن أخلاقيات الإعلام الفلسطيني، ومواثيق الشرف الصحفي تحمل جملة من المبادئ العامة مفادها إعطاء مساحة من الحرية الصحفية بشرط أن ترتبط بالمسئولية الاجتماعية وأخلاقيات مهنة العمل الصحفي التي تلزم الصحفيين بالأمانة والمصداقية والدقة في نقل المعلومات.

رابعاً: مدونة الأخلاقيات والقواعد السلوكية الخاصة بالإعلاميين الفلسطينيين:[1]

تكتسب هذه المدونة أهميتها أيضاً من كونها صادرة عن الصحفيين أنفسهم، ومن وجود رغبة أكيدة في ترسيخ أخلاقيات المهنة مع المجتمع والجمهور وبين الصحفيين أنفسهم، وأبرز ما جاء فيها:

- العمل على تطوير القوانين الفلسطينية والمعايير المهنية المنظمة للعمل الاعلامي.
- مناصرة حرية الرأي والتعبير والاعتقاد.
- كشف قضايا الفساد والأخطاء التي تضر بالمواطن.
- العمل على نشر مبادئ الديمقراطية.

وتحقيقاً لذلك فسيتم ترجمة هذه الالتزامات بشكل عام وفي كل من المجالات التالية:

أولاً: في المجال المهني:

- الالتزام بمساءلة أصحاب النفوذ والسلطة السياسية.
- الحصول على المعلومات بطرق مشروعة.

---

[1] محمود الفطاطفة، **السياسة التحريرية في الصحف الفلسطينية وتأثيرها على حرية التعبير، المرجع السابق**،ص68

- عدم التلاعب في مضمون المادة الإعلامية أو المعلومات أو الصور أو الصوت تلافياً لتغيير الحقائق.
- تقديم القصة كاملة دون إخفاء للمعلومات كلياً أو جزئياً.
- الابتعاد عن الأجندات الشخصية والفئوية والعشائرية والإقليمية والمصالح الحزبية.
- توخي الحذر في صياغة عناوين الأخبار والتأكد من أنها تعكس وقائع القصة.

ثانياً: في مجال النزاهة الاعلامية:

- الامتناع عن استغلال المهنة للحصول على أية مكاسب شخصية أو مادية .
- الامتناع عن استغلال المهنة لتهديد الجمهور أو المؤسسات.
- الامتناع عن تقاضي أي أجر مادي او مكافاة من أي جهة سوى من المؤسسة التي تتبع لها.

ثالثاً: في مجال الواجبات نحو الجمهور:

- إعطاء الاهتمام الكافي لقضايا الرأي العام من خلال المعلومات الموثقة والعناية بالفئات والمناطق.
- عدم نشر أسماء الضحايا قبل التأكد من هوياتهم وقبل إبلاغ ذويهم.
- احترام الحياة الخاصة للأفراد، وعدم استغلالها لأغراض لا علاقة لها بالمهنة والرأي العام.
- مراعاة الجوانب القانونية والقواعد الأخلاقية في احترام حقوق الأشخاص المعنيين بالأخبار.
- عدم التشهير أو التحريض على العنف والكراهية ضد أي شخص أو مؤسسة على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الانتماء السياسي.
- توخي الحذر والدقة والأخلاق العامة إزاء تحديد المهتمين بأحداث المجني عليهم.

رابعاً: في مجال سلوك الإعلامي مع زملائه:

- الامتناع عن انتحال عمل الآخرين أو استنساخه كلياً أو جزئياً، وبالإشارة إلى أي اقتباس أو نقل مسموح به بإشارة تنصيص.
- عدم التشويش أو التحريض على الصحفيين.
- التضامن مع الإعلاميين من أجل الدفاع عن حقوقهم ومصالح المهنة.
- على رؤساء التحرير وأصحاب المسؤوليات الإعلامية الحرص على الحقوق المادية والمعنوية لمن يعمل تحت إمرتهم من الإعلاميين.

ورغم وجود كل هذه المواثيق التي تؤكد على ضرورة مراعاة أخلاقيات المهنة إلا أن معظم الإعلام الفلسطيني ظل فئوياً، يعمل وفق أجندة حزبية، لم يراع أخلاقيات المهنة، ولا مواثيق الشرف الصحفي، ولا مصالح المجتمع.

الفصل الثالث

نتائج الدراسة الميدانية وفروضها

الفصل الثالث:

نتائج الدراسة الميدانية وفروضها

يستعرض هذا الفصل نتائج الدراسة الميدانية التي جرى تطبيقها على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحف الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الزمنية للدراسة الواقعة ما بين الأعوام 2006 –2013م واختبار فروضها وتم تقسيمه إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: اتجاهات القائم بالاتصال نحو الحرية والمسئولية الاجتماعية وقانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي.

المبحث الثاني: مدى تأثير ملكية الصحيفة والضغوط المختلفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية.

المبحث الثالث: المظاهر السلبية ومعوقات العمل الصحفي في السلطة الوطنية الفلسطينية.

المبحث الرابع: مقترحات القائمين بالاتصال للحفاظ على حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية.

المبحث الخامس: نتائج فروض الدراسة.

المبحث الأول: اتجاهات القائم بالاتصال نحو الحرية والمسئولية الاجتماعية وقانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي

يتناول المبحث ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في اتجاهات القائم بالاتصال نحو الحرية، ومفهوم المسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية، وأيضاً اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون المطبوعات والنشر في الصحافة الفلسطينية خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة، واستعرض المبحث النتائج التي تم التوصل إليها بناء على المعالجات الإحصائية للاستبيان.

واستخدمت الباحثة التكرارات والأوزان النسبية والمتوسطات والانحرافات المعيارية، بهدف تفسير الأوزان النسبية الناتجة من عملية التحليل، واعتمدت الباحثة المعايير التالية:

- الأوزان النسبية الأقل من 30% تشير إلى اتجاهات سلبية جداً.
- الأوزان النسبية من 30% – أقل من 50% تشير إلى اتجاهات سلبية.
- الأوزان النسبية من 50% – أقل من 60% تشير إلى اتجاهات محايدة.
- الأوزان النسبية من 60% – أقل من 80% تشير إلى اتجاهات إيجابية.
- الأوزان النسبية 80% فما فوق تشير إلى اتجاهات قوية جدا.

أولاً: اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية:

يتناول الجدول التالي نتائج اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية خلال فترة الزمنية للدراسة ما بين الأعوام 2006–2013م.

جدول (15)

يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية

م	اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية	عدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	أرى أن مفهوم الحرية يرتبط بشجاعة الصحفي ووعيه بقضايا مجتمعه.	91	4.15	0.868	83.0%	1
2	أرغب بأن تكون الحرية الحصول على المعلومات بسهولة والعمل على نشرها.	91	4.01	0.901	80.2%	2
3	أعتقد مفهوم الحرية يعني التعبير عن مختلف التيارات الفكرية والسياسية فضلاً عن تعزيز قيم الانتماء السياسي.	91	3.98	0.745	79.6%	3
4	أرى ان الحرية تسمح بنقد الحكام والعمل على كشف الحقيقة.	91	3.97	1.09	79.4%	4
5	أعتقد أن حرية الصحافة مقيدة بالتشريعات والقوانين التي تجيز حبس الصحفيين.	91	3.57	1.024	71.4%	5
6	أشعر بأنه لا توجد حرية صحيفة لأنها تتقيد بنمط ملكية الصحيفة وسياستها التحريرية.	91	3.53	1.068	70.6%	6
7	أعتقد أن الحرية تعني الديمقراطية وحرية التعبير دون قيود.	91	3.49	1.251	69.8%	7
8	أعتقد أن الانتماء التنظيمي يعد سبباً رئيسياً بانتهاك بعض الحريات الصحفية.	91	3.42	1.086	68.4%	8
9	أرى أن مساحة الحرية متاحة في صحف قطاع غزة أكثر من صحف الضفة الغربية.	91	2.9	1.174	58.0%	9
10	أشعر بالرضا ازاء مفهوم حرية الصحافة وتطبيقاتها في العمل الصحفي.	91	2.86	1.121	57.2%	10
11	أتوقع بأنه لا يوجد تعارض بين مفهوم الحرية والالتزام بالسياسة التحريرية.	91	2.78	1.093	55.6%	11
12	باعتقادي أن مفهوم الحرية يتطلب تقديم الأخبار والموضوعات الغريبة والشاذة.	91	2.64	1.269	52.8%	12
13	أشعر بأن الحريات الصحفية في قطاع غزة شهدت تقدماً واضحاً خلال الآونة الأخيرة	91	2.62	1.181	52.4%	13
14	أشعر بأن الحريات الصحفية في الضفة الغربية شهدت تقدماً واضحاً خلال الآونة الأخيرة.	91	2.48	1.089	49.6%	14
15	أشعر بأن تدخل السلطة والأجهزة الأمنية في العمل الصحفي لا يؤثر على حرية الصحافة.	91	2.19	1.219	43.8%	15
16	أرى أن نقابة الصحفيين تمارس دورها الفاعل في توفير الحرية الصحفية للقائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية.	91	2.13	1.046	42.6%	16
	الإجمالي	91	3.170	0.358	63.4%	

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي الكلي لاتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية بلغ (63.4%) مما يشير إلى اتجاهات إيجابية تقترب بأن تكون محايدة نحو مفهوم الحرية، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.17) بانحراف معياري (0.36).

أما على صعيد فقرات المجال، فقد حصلت الفقرة (1) والفقرة (2) على اتجاهات إيجابية جدًا بوزن نسبي أعلى من (80%)، وحصلت الفقرة (1) (مفهوم الحرية يرتبط بشجاعة الصحفي ووعيه بقضايا مجتمعه) على وزن نسبي 83%، بينما حصلت الفقرة رقم (2) (أرغب بأن تكون الحرية الحصول على المعلومات بسهولة والعمل على نشرها) على وزن نسبي بلغ 80.2%.

من الجانب الآخر، حصلت الفقرات (14)، (15)، (16) على اتجاهات سلبية بأوزان نسبية أقل من (50%)، وحصلت الفقرة (14) (أشعر بأن الحريات الصحفية في الضفة الغربية شهدت تقدماً واضحاً خلال الآونة الأخيرة) على وزن نسبي 49.6%، والفقرة (15) (أشعر بأن تدخل السلطة والأجهزة الأمنية في العمل الصحفي لا يؤثر على حرية الصحافة) على وزن نسبي 43.8%، والفقرة (16) (أرى أن نقابة الصحفيين تمارس دورها الفاعل في توفير الحرية الصحفية للقائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية) على وزن نسبي 42.6%.

ثانياً : اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية:

يتناول الجدول التالي عرضاً لنتائج اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة، وقد استخدمت الباحثة التكرارات والأوزان النسبية والمتوسطات والانحرافات المعيارية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (16)

يبين الجدول المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لاتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية

م	اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية	عدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	أرى أن المسئولية الاجتماعية تتطلب من الصحفي تحري الصدق والامانة والدقة والموضوعية فيما ينشره .	91	4.473	0.848	89.5%	1
.2	أعتقد أن المسئولية الاجتماعية تعني التزام الصحفي بأخلاقيات المهنة الصحفية.	91	4.396	0.880	87.9%	2
.3	أعتقد ان المسئولية الاجتماعية تعني احترام مواثيق الشرف الصحفية .	91	4.154	0.773	83.1%	3
.4	أعتقد بأن مفهوم المسئولية الاجتماعية يعني إعلام الناس بالأخبار والمحافظة على خصوصيتهم	91	3.934	1.009	78.7%	4
.5	أرى أن المسئولية الاجتماعية هي مراعاة التوازن بين صالح الفرد والصحيفة والمجتمع	91	3.714	1.068	74.3%	5
.6	أرى أن المسئولية الاجتماعية مرتبطة بالحرية وكلتاهما مقيدتان عند القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي.	91	3.396	1.173	67.9%	6
.7	أشعر بأنه لا يوجد تعارض بين المسئولية الاجتماعية والتعرض للشخصيات العامة.	91	3.132	1.284	62.6%	7
.8	أفضل أن تهتم المسئولية الاجتماعية بالكشف عن الأخطاء ونشر الأخبار السلبية الخاصة بالشخصيات العامة والمؤسسات الحكومية .	91	3.066	1.200	61.3%	8
.9	أعتقد أن المسئولية الاجتماعية هي احدى وسائل النظام لتقييد حرية الصحافة.	91	2.714	1.195	54.3%	9
.10	باعتقادي لا توجد علاقة بين المسئولية الاجتماعية والاهتمام بحق الرد والتصحيح.	91	2.516	1.058	50.3%	10
	الإجمالي	91	3.549	0.475	71.0%	

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي الكلي لاتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية بلغ (71%) مما يشير إلى اتجاهات إيجابية نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.55) بانحراف معياري (0.475).

أما على صعيد فقرات المجال فقد حصلت الفقرات الثلاثة (1)،(2)،(3) على اتجاهات إيجابية قوية بأوزان نسبية أعلى من80%، فقد حصلت الفقرة (1)" أرى أن المسئولية الاجتماعية تتطلب من الصحفي تحري الصدق والأمانة والدقة والموضوعية فيما ينشره"، على وزن نسبي (89.5%)، والفقرة (2) "أعتقد أن المسئولية الاجتماعية تعني التزام الصحفي بأخلاقيات المهنة الصحفية" على وزن نسبي (87.9%)، والفقرة (3) "أعتقد ان المسئولية الاجتماعية تعني احترام مواثيق الشرف الصحفية" على وزن نسبي (83.1%).

من الجانب الآخر، لم تحصل أي فقرة على اتجاهات سلبية (وزن نسبي أقل من 50%)، بينما حصلت الفقرات الخمسة (4، 5، 7، 6 ، 8) على اتجاهات إيجابية (أوزان نسبية 60% – أقل من 80%)، فقد حصلت الفقرة (4) (أعتقد بأن مفهوم المسئولية الاجتماعية يعني إعلام الناس بالأخبار والمحافظة على خصوصيتهم) على وزن نسبي 78.7%، وحصلت الفقرة (5) (أرى أن المسئولية الاجتماعية هي مراعاة التوازن بين صالح الفرد والصحيفة والمجتمع) على وزن نسبي 74.3%، وحصلت الفقرة (7) (أشعر بأنه لا يوجد تعارض بين المسئولية الاجتماعية والتعرض للشخصيات العامة) على وزن نسبي 62.6 %، وحصلت الفقرة (6) (أرى أن المسئولية الاجتماعية مرتبطة بالحرية وكلتاهما مقيدتين عند القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي) على وزن نسبي 67.9%، وحصلت الفقرة (8) (أفضل أن تهتم المسئولية الاجتماعية بالكشف عن الأخطاء ونشر الأخبار السلبية الخاصة بالشخصيات العامة والمؤسسات الحكومية) على وزن نسبي 61.3%.

بينما حصلت الفقرتان (24)،(20) على اتجاهات محايدة (50% – أقل من 60%)، فقد حصلت الفقرة (24) (أعتقد أن المسئولية الاجتماعية هي إحدى وسائل النظام لتقييد حرية الصحافة) على وزن نسبي54.3%، بينما حصلت الفقرة (20) (باعتقادي لا توجد علاقة بين المسئولية الاجتماعية والاهتمام بحق الرد والتصحيح) على وزن نسبي 50.3%.

ثالثاً: اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون المطبوعات والنشر مواثيق الشرف الصحفي

يتناول الجدول التالي نتائج اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون المطبوعات والنشر خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة، وقد استخدمت الباحثة التكرارات والأوزان النسبية والمتوسطات والانحرافات المعيارية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (17)

يبين الجدول المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمدى اطلاع القائم بالاتصال على قانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي

م	اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي	عدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	أشعر بأن الصحفيين لا يعرفون المواد القانونية التي تقيد نشر بعض الموضوعات.	91	3.956	0.855	79.1%	1
.2	أشعر بأن فئة قليلة من الصحفيين لديهم الاطلاع على نصوص ميثاق الشرف الصحفي .	91	3.879	0.976	77.6%	2
.3	أعتقد بأن الصحفيون لا يعرفون حجم الحرية التي يتيحها لهم قانون المطبوعات والنشر.	91	3.473	1.036	69.5%	3
.4	أرى أن ميثاق الشرف الصحفي ساهم بشكل جيد في ضبط قواعد وأخلاقيات الممارسة المهنية الصحفية .	91	3.165	0.934	63.3%	4
.5	باعتقادي أن قانون المطبوعات والنشر يتضمن تشريعات لتنظيم النشاط الصحفي.	91	3.121	0.953	62.4%	5
.6	باعتقادي أن قانون المطبوعات والنشر لا يتضمن اجراءات لضبط الصحيفة ومصادرتها.	91	3.110	0.983	62.2%	6
.7	أشعر بأن القوانين والتشريعات الصحفية تعالج حرية الحصول على المعلومات بشكل صحيح.	91	2.725	1.034	54.5%	7
.8	أعتقد أن قانون المطبوعات والنشر يقدم ضمانات كافية لحرية القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي.	91	2.571	0.990	51.4%	8
.9	أرى أن الصحفي الفلسطيني يلتزم باللوائح والإطار القانوني المنظم لحرية الصحافة.	91	2.538	0.981	50.8%	9
.10	أرى أن نقابة الصحفيين تحاسب أعضائها الذين لا يلتزمون بمواثيق الشرف الصحفي.	91	2.363	1.216	47.3%	10
.11	أرى أن حرية الصحافة غير مقيدة في ظل القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.	91	2.264	1.020	45.3%	11
	الإجمالي	91	3.015	0.455	60.3%	

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي الكلي الذي يتعلق بمدى اطلاع القائم بالاتصال على قانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي ومعرفته بالمواد الخاصة بالحرية والمسئولية الاجتماعية بلغ (60.3%) مما يشير إلى حيادية تقترب من أن تكون إيجابية، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.015) بانحراف معياري (0.455).

أما على صعيد فقرات المجال فلم تصل أي فقرة من الفقرات على اتجاه إيجابي قوي حيث كانت الأوزان النسبية لجميع فقرات المجال دون 80%، فقد شكلت الاستجابات على الفقرات (1) "أشعر بأن الصحفيين لا يعرفون المواد القانونية التي تقيد نشر بعض الموضوعات"، بينما الفقرة (2) "أشعر بأن فئة قليلة من الصحفيين لديهم الاطلاع على نصوص ميثاق الشرف الصحفي" ، أما الفقرة (3) "أعتقد بأن الصحفيون لا يعرفون حجم الحرية التي يتيحها لهم قانون المطبوعات والنشر"، والفقرة (4) "أرى أن ميثاق الشرف الصحفي ساهم بشكل جيد في ضبط قواعد وأخلاقيات الممارسة المهنية الصحفية" ، والفقرة (5) "باعتقادي أن قانون المطبوعات والنشر يتضمن تشريعات لتنظيم النشاط الصحفي"، و(6) باعتقادي "أن قانون المطبوعات والنشر لا يتضمن إجراءات لضبط الصحيفة ومصادرتها"، جميعها حصلت على اتجاهات ايجابية.

بينما حصلت الفقرة (7) (أشعر بأن القوانين والتشريعات الصحفية تعالج حرية الحصول على المعلومات بشكل صحيح)، والفقرة (8) (أعتقد أن قانون المطبوعات والنشر يقدم ضمانات كافية لحرية القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي) ، الفقرة (9) (أرى أن الصحفي الفلسطيني يلتزم باللوائح والإطار القانوني المنظم لحرية الصحافة) جميعها حصلت على اتجاهات محايدة.

أما الفقرات التي سجلت الاستجابات عليها اتجاهات سلبية فقد كانت فقرتان هما: " أرى أن نقابة الصحفيين تحاسب أعضائها الذين لا يلتزمون بمواثيق الشرف الصحفي" بوزن نسبي (47.3%)، والفقرة "أرى أن حرية الصحافة غير مقيدة في ظل القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية" بوزن نسبي (45.3%).

المبحث الثاني: مدى تأثير ملكية الصحيفة

والضغوطات المختلفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية

يتناول المبحث محورين تمثل الأول في تأثير ملكية الصحيفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية، بينما الثاني تمثل في الضغوطات التي تواجهه أثناء العمل الصحفي خلال الفترة 2006-2013م.

أولاً: تأثير ملكية الصحيفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية:

يتناول الجدول تأثير ملكية الصحيفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة، وقد استخدمت الباحثة التكرارات والأوزان النسبية والمتوسطات والانحرافات المعيارية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (18)

يبين الجدول المتوسطات والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع تأثير ملكية الصحيفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية

م	واقع تأثير ملكية الصحيفة على مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية عند القائم بالاتصال	عدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
.1	أرى أن الصحف الحزبية تؤثر على طبيعة العمل في المؤسسة الصحفية.	91	4.022	0.894	80.4%	1
.2	أرغب بأن تتمتع بعض الصحف الحزبية بالحرية في نشر المعلومات ولا تعرضها للحذف أو المنع.	91	3.967	1.090	79.3%	2
.3	أرى أن ملكية الصحيفة تؤثر على المصداقية والموضوعية في ايصال الرسالة الإعلامية الى الجماهير المستهدفة.	91	3.945	0.736	78.9%	3
.4	أعتقد بأن السياسة التحريرية تفرض ضغوطاً على القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي.	91	3.934	0.742	78.7%	4
.5	السياسية التحريرية للمؤسسة الصحفية تمنع القائم بالاتصال الكتابة والخوض في بعض القضايا المختلفة.	91	3.934	0.879	78.7%	5
.6	أرى بأن التوجه الايدلوجي يفرض ضغوطاً على القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي.	91	3.846	0.918	76.9%	6
.7	أفضل بأن يحترم القائم بالاتصال السياسة التحريرية عند نشر المادة الصحفية.	91	3.813	0.868	76.3%	7
.8	أعتقد أن عمل الصحفي داخل المؤسسة الصحفية الحزبية منوط باتجاهاته الفكرية والتنظيمية.	91	3.637	1.091	72.7%	8
	الإجمالي	91	3.887	0.499	77.7%	

يتضح من الجدول السابق أن الوزن النسبي الكلي لتأثير ملكية الصحيفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية بلغ (77.7%) مما يشير إلى اتجاه إيجابي يقترب لأن يكون إيجابي جداً، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.887) بانحراف معياري (0.499).

أما على صعيد فقرات المجال، فقد حصلت الفقرة (1) " أرى أن الصحف الحزبية تؤثر على طبيعة العمل في المؤسسة الصحفية" على وزن نسبي (80.4%) والذي يشير إلى اتجاه ايجابي قوي، بينما حصلت بقية الفقرات وهى الفقرة (2) "أرغب بأن تتمتع بعض الصحف الحزبية بالحرية في نشر المعلومات ولا تعرضها للحذف أو المنع" والفقرة (3) "أرى أن ملكية الصحيفة تؤثر على المصداقية والموضوعية في ايصال الرسالة الإعلامية إلى الجماهير المستهدفة"، والفقرة (4) "أعتقد بأن السياسة التحريرية تفرض ضغوطاً على القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي"، والفقرة (5) "السياسية التحريرية للمؤسسة الصحفية تمنع القائم بالاتصال الكتابة والخوض في بعض القضايا المختلفة "، والفقرة (6) "أرى بأن التوجه الأيدلوجي يفرض ضغوطاً على القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي"، والفقرة (7) "أفضل بأن يحترم القائم بالاتصال السياسة التحريرية عند نشر المادة الصحفية"، والفقرة (8) "أعتقد أن عمل الصحفي داخل المؤسسة الصحفية الحزبية منوط باتجاهاته الفكرية والتنظيمية" على أوزان نسبية أعلى من (70%) وجميعها تشير إلى اتجاهات إيجابية عند القائم بالاتصال.

ثانياً: الضغوط التي تواجه القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي:

يتعرض الجدول إلى أبرز أنواع الضغوطات التي واجهت القائم بالاتصال أثناء ممارسه عمل الصحفي خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة، وقد استخدمت الباحثة التكرارات والأوزان النسبية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (19)

يبين الجدول التكرارات والأوزان النسبية لأنواع الضغوط التي واجهت القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي

م	أنواع الضغوط التي واجهت القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي	التكرار		الوزن النسبي (نعم)	الترتيب
		نعم	لا		
1	ضغوط سياسية وحزبية	58	33	63.7%	1
4	ضغوط مهنية	47	44	51.6%	2
5	ضغوط أمنية	37	54	40.7%	3
7	ضغوط مالية "أجور ورواتب"	35	56	38.5%	4
2	ضغوط قانونية	28	63	30.8%	5
3	ضغوط خارجية	25	66	27.5%	6
6	ضغوط أيديولوجية	22	69	24.2%	7
8	ضغوط تفرضها نقابة الصحفيين	12	79	13.2%	8
	الإجمالي	264	464	36.3%	

يتضح من الجدول السابق أن الضغوط السياسية والحزبية حصلت على أعلى وزن نسبي (63.7%)، تلاها الضغوط المهنية حصلت على وزن نسبي (51.6%) ثم الضغوط الأمنية حصلت على وزن نسبي (40.7%)، ثم تلاها الضغوط المالية "أجور ورواتب" حصلت وزن نسبي (38.5%)، ثم الضغوط القانونية حصلت على وزن نسبي (30.8%).

من الناحية الأخرى، حصلت الضغوط الخارجية والأيدولوجية على وزن نسبي (24%)، ثم تلاها ضغوط نقابة الصحفيين وحصلت على وزن نسبي (13.2%)، جميعها حصلت على أوزان أقل من 30%، تمثلت جميعها باتجاهات سلبية.

المبحث الثالث: المظاهر السلبية ومعيقات العمل الصحفي في السلطة الوطنية الفلسطينية:

يتناول المبحث محورين، الأول تناول المظاهر السلبية التي تعرضت لها الحريات الصحفية في السلطة الوطنية الفلسطينية، بينما الثاني تناول معيقات حرية ممارسة العمل الصحفي في السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة.

أولاً: المظاهر السلبية التي تعرضت لها الحريات الصحفية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية:

يتناول الجدول التالي المظاهر السلبية التي تعرضت لها الحريات الصحفية في وسائل الإعلام المختلفة خلال الفترة الزمنية للدراسة، وقد استخدمت الباحثة التكرارات والأوزان النسبية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (20)

يبين الجدول التكرارات والأوزان النسبية لأبرز المظاهر السلبية التي تعرضت لها الحريات الصحفية في الوسائل الاعلامية

م	أبرز المظاهر السلبية التي تعرضت لها الحريات الصحفية في وسائل الاعلام	التكرار		الوزن النسبي (نعم)	الترتيب
		نعم	لا		
1	منع توزيع بعض الصحف	69	22	75.8%	1
2	اعتقال واستدعاء صحفيين من الأجهزة الأمنية	68	23	74.7%	2
3	الإغلاق التام للصحف	57	34	62.6%	3
4	تدخل الاحزاب والفصائل	53	38	58.2%	4
5	إغلاق بعض وسائل الاعلام	48	43	52.7%	5
6	الرقابة على الصحيفة	42	49	46.2%	6
7	مصادرة بعض الصحف	41	50	45.1%	7
8	الفصل من العمل	33	58	36.3%	8
9	تهديد وضرب	32	59	35.2%	9
10	مصادرة التجهيزات	29	62	31.9%	10
11	إطلاق النار	21	70	23.1%	11
	الإجمالي	493	508	49.3%	

يتضح من الجدول السابق أنَّ فقرة منع توزيع الصحف حصلت على أعلى وزن نسبي (75.8%)، تلاها اعتقال واستدعاء صحفيين من الأجهزة الأمنية بوزن نسبي (74.7%) ثم الإغلاق التام للصحف (62.6%)، ثم تدخل الأحزاب والفصائل بوزن نسبي (58.2%)، ثم إغلاق بعض

وسائل الإعلام بوزن نسبي (52.7%)، ثم الرقابة على الصحيفة بوزن نسبي (46.2%)، ثم مصادرة بعض الصحف بوزن نسبي (45.1%).

من الناحية الأخرى، حصلت فقرة "الفصل من العمل" على وزن نسبي (36.3%) والتهديد والضرب بوزن نسبي (35.2%)، وفقرة "مصادرة التجهيزات" حصلت على وزن نسبي (31.9%) وأخيرا إطلاق النار حصلت على وزن نسبي (23.1%)، جميعها حصلت على أوزان ضعيفة نسبياً.

ثانياً: معيقات حرية ممارسة العمل الصحفي في السلطة الوطنية الفلسطينية:

يتناول الجدول التالي ترتيب المعيقات التي واجهت القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي، وقد استخدمت الباحثة متوسط الرتب ومجموعها، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (21)

يبين متوسط رتب معيقات حرية ممارسة العمل الصحفي

م	معيقات حرية ممارسة العمل الصحفي	العدد	مجموع الرتب	متوسط الرتب	الانحراف المعياري	ترتيب المعوق حسب أهميته
1	تدخل القائمين على الصحف ورؤساء التحرير في تغطية ومعالجة الموضوعات الصحفية.	91	416	4.57	3.531	1
2	الافتقار إلى المهنية والاحتراف وعدم تعاون المسئولين.	91	467	5.13	2.810	2
3	الديكتاتورية والتسلط من قبل الادارة العليا في المؤسسة الصحفية	91	477	5.24	3.922	3
4	صعوبة الحصول على المعلومة حول أخر المستجدات الصحفية.	91	503	5.53	3.089	4
5	نمط الملكية والسياسة التحريرية.	91	509	5.59	3.141	5
6	التهديد أو اعتقال الصحفيين ومصادرة أدواتهم ومنعهم من ممارسة العمل الصحفي .	91	526	5.78	3.660	6
7	البيئة القانونية المنظمة للعمل الصحفي.	91	598	6.57	2.482	7
8	عدم وجود نقابة فاعلة	91	692	7.60	3.910	8
9	الرقابة المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الصحف	91	735	8.08	3.462	9
10	الضغوط التي يمارسها المعلنون.	91	813	8.93	3.473	10
11	إغلاق الصحف بحجة أنها تنشر معلومات غير دقيقة تثير الجدل بين المواطنين	91	813	8.93	3.428	11
12	الضغوط التي تمارس من مصادر الاخبار.	91	841	9.24	2.838	12
13	الموروث الاجتماعي (عادات وتقاليد)	91	853	9.37	3.349	13

يتضح من الجدول السابق أن الفقرة "تدخل القائمين على الصحف ورؤساء التحرير في تغطية ومعالجة الموضوعات الصحفية" حصلت على المرتبة الأولى، تلاها "الافتقار إلى المهنية والاحتراف وعدم تعاون المسئولين"، ثم "الديكتاتورية والتسلط من قبل الادارة العليا في المؤسسة الصحفية"، ثم "صعوبة الحصول على المعلومة حول آخر المستجدات الصحفية"، تلاها "نمط الملكية والسياسة التحريرية"، ثم "التهديد أو اعتقال الصحفيين ومصادرة أدواتهم ومنعهم من ممارسة العمل الصحفي"، تلاها "البيئة القانونية المنظمة للعمل الصحفي"، ثم "عدم وجود نقابة فاعلة"، تلاها "الرقابة المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الصحف"، تلاها "الضغوط التي يمارسها المعلنون"، ثم "إغلاق الصحف بحجة أنها تنشر معلومات غير دقيقة تثير الجدل بين المواطنين".

ومن الناحية الأخرى، حصلت كلٌّ من فقرة الموروث الاجتماعي، وفقرة الضغوط التي تمارس من مصادر الأخبار، وفقرة إغلاق الصحف بحجة أنها تنشر معلومات غير دقيقة تثير الجدل بين المواطنين، على المراكز الثلاثة الأخيرة.

المبحث الرابع: مقترحات القائمين بالاتصال للحفاظ على حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية

يتناول الجدول التالي نتائج الحلول والمقترحات التي يمكن أن تصون حرية الصحافة ومسئوليتها الاجتماعية وتحسن من ظروف عملها، وقد استخدمت الباحثة متوسط الرتب ومجموعها، من خلال الجدول التالي :

جدول (22)

يبين الجدول متوسط رتب المقترحات التي يمكن أن تساهم في الحفاظ على حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية وتحسين ظروفها

م	المقترحات التى يمكن أن تساهم فى الحفاظ على حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية.	العدد	مجموع الرتب	متوسط الرتب	الانحراف المعياري	ترتيب المقترح حسب أهميته
.1	توفير الحرية والحماية الفعلية للصحفي أثناء عمله الصحفي.	91	499	5.48	5.246	1
.2	اصدار قانون يكفل للصحفى حق الحصول على المعلومات.	91	519	5.70	4.608	2
.3	ضرورة أن تمارس نقابة الصحفيين عملها في تقييم العمل الصحفي وتوفير الحرية للقائمين بالاتصال.	91	565	6.21	4.249	3
.4	استصدار قوانين تمنع اعتقال وحبس الصحفيين والعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية والوطنية.	91	612	6.73	3.995	4
.5	تشكيل لجان تعني بالحريات الصحفية تدافع عنها.	91	623	6.85	4.464	5
.6	تعديل القوانين الحالية في إطار توفير بيئة أفضل لحرية الإعلام .	91	642	7.05	3.769	6
.7	العمل على توفير حرية القائم بالاتصال للقائم لتساعده على نقد الحكومة في اطار القوانين والتشريعات المفروضة.	91	649	7.13	3.631	7
.8	ضرورة تحقيق وترسيخ مبدأ الحرية والمسؤولية الاجتماعية واقراره من الصحفيين .	91	720	7.91	4.101	8
.9	ضرورة أن ينأى الصحفيون والمؤسسات الإعلامية عن تداعيات الانقسام.	91	733	8.05	4.665	9
.10	العمل الجدي لتوحيد نقابة الصحفيين.	91	832	9.14	4.941	10
.11	ضرورة عمل ميثاق إعلامى فلسطينى يدعم عدالة القضية ويبقيها خارج التجريب، بحيث لا تخضع لانتماء الاعلاميين.	91	846	9.30	3.825	11
.12	ضرورة دعم استقلالية الصحف ومساندتها لتكون رفداً حقيقياً للإعلام الفلسطيني ، حتي تكون ملتزمة بالحرية المسؤولة والمهنية الرفيعة.	91	947	10.41	3.676	12
.13	العمل على تعديل البنود الخاصة بقانون المطبوعات والنشر الفلسطيني الذي يفرض قيوداً على العمل الصحفي.	91	966	10.62	3.949	13
.14	ضرورة تحمل الجهات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة لمسؤولياتها في ضمان الحريات الصحفية، بإعادة فتح المكاتب الصحفية التي أغلقت مؤخراً	91	1025	11.26	4.247	14
.15	مراعاة آداب وأخلاق المهنة الصحفية أثناء ممارسة العمل الصحفي.	91	1193	13.11	4.194	15
.16	بعض الصحف الاعلامية مسيسة وتعمل بشكل حزبي	91	1310	14.40	3.537	16
.17	تنظيم دورات تتعلق بالقوانين المنظمة لحرية الصحافة ومسئولية الصحفي نحو مجتمعة	91	1367	15.02	3.524	17
.18	نشر قيم وثقافة حقوق الانسان وفق انتهاكات وجرائم الاحتلال الاسرائيلي	91	1378	15.14	3.349	18

يتضح من نتائج الجدول السابق أن توفير الحرية والحماية الفعلية للصحفي أثناء عمله الصحفي حصلت على المرتبة الأولى، بينما حصل على المرتبة الثانية إصدار قانون يكفل للصحفي حق الحصول على المعلومات، وحصلت على المرتبة الثالثة ضرورة أن تمارس نقابة الصحفيين عملها في تقييم العمل الصحفي وتوفير الحرية للقائمين بالاتصال، أما المرتبة الرابعة كانت استصدار قوانين تمنع اعتقال وحبس الصحفيين والعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية والوطنية، بينما المرتبة الخامسة تشكيل لجان تعني بالحريات الصحفية تدافع عنها، أما المرتبة السادسة تعديل القوانين الحالية في إطار توفير بيئة أفضل لحرية الإعلام، بينما المرتبة السابعة العمل على توفير حرية القائم بالاتصال للقائم لتساعده على نقد الحكومة في إطار القوانين والتشريعات المفروضة، أما المرتبة الثامنة ضرورة تحقيق وترسيخ مبدأ الحرية والمسؤولية الاجتماعية وإقراره من الصحفيين، بينما المرتبة التاسعة ضرورة أن ينأى الصحفيون والمؤسسات الإعلامية عن تداعيات الانقسام، أما المرتبة العاشرة العمل الجدي لتوحيد نقابة الصحفيين، أما المرتبة الحادية عشرة ضرورة عمل ميثاق إعلامي فلسطيني يدعم عدالة القضية ويبقيها خارج التجريب بحيث لا تخضع لانتماء الإعلاميين، المرتبة الثانية عشرة ضرورة دعم استقلالية الصحف ومساندتها لتكون رفداً حقيقياً للإعلام الفلسطيني حتى تكون ملتزمة بالحرية المسؤولة والمهنية الرفيعة، أما المرتبة الثالثة عشرة العمل على تعديل البنود الخاصة بقانون المطبوعات والنشر الفلسطيني الذي يفرض قيوداً على العمل الصحفي، بينما المرتبة الرابعة عشرة ضرورة تحمل الجهات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة لمسؤولياتها في ضمان الحريات الصحفية، بإعادة فتح المكاتب الصحفية التي أغلقت مؤخراً، أما المرتبة الخامسة عشرة مراعاة آداب وأخلاق المهنة الصحفية أثناء ممارسة العمل الصحفي، بينما المرتبة السادسة عشرة بعض الصحف الإعلامية مسيسة وتعمل بشكل حزبي، أما السابعة عشرة تنظيم دورات تتعلق بالقوانين المنظمة لحرية الصحافة ومسئولية الصحفي نحو مجتمعه، بينما المرتبة الثامنة عشرة والأخيرة نشر قيم وثقافة حقوق الإنسان وفق انتهاكات وجرائم الاحتلال الإسرائيلي.

المبحث الخامس: نتائج فروض الدراسة

يستعرض المبحث أهم نتائج الفروض لدراسة اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة:

الفرض الأول:

لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى للنوع "الجنس".

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار t لعينتين مستقلتين T-test for Tow Independent Samples، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (23)

يبين الجدول نتائج اختبار t لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية تعزى للنوع

المجال	النوع	عدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية	ذكر	75	3.20	0.365	1.672	غير دالة
	أنثى	16	3.04	0.295		
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية	ذكر	75	3.54	0.470	-0.583	غير دالة
	أنثى	16	3.61	0.508		
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي	ذكر	75	3.04	0.458	0.969	غير دالة
	أنثى	16	2.91	0.442		
العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال	ذكر	75	3.88	0.514	-0.303	غير دالة
	أنثى	16	3.92	0.435		
الإجمالي	ذكر	75	3.35	0.297	0.779	غير دالة
	أنثى	16	3.29	0.287		

يتضح من الجدول السابق:

عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى للنوع (ذكر، أنثى).

هذا يعني بأنَّه لا يوجد اختلاف بين اتجاهات الذكور واتجاهات الإناث حول مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية، ففي المجالين الأول والثالث وفي الدرجة الكلية للمجال لم يظهر اختبار(t) عن وجود فروق دالة إحصائيا على الرغم من ارتفاع متوسط اتجاهات الذكور عن متوسط اتجاهات الإناث، وفي المجالين الثاني والرابع لم يكشف اختبار(t) عن أية فروق على الرغم من ارتفاع متوسط اتجاهات الإناث عن متوسط اتجاهـات الذكـور.

وبناء على نتائج الجدول السابق تبين أن نوع القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية سواء كان ذكر أو أنثى لا يؤثر على طبيعة اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية، بمعنى أنَّ هناك اتفاق بين اتجاهات القائمين بالاتصال سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحف الفلسطينية.

الفرض الثاني:

لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تُعزى للسن.

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (24)

نتائج اختبار ANOVA لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية تعزى للعمر

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية	بين المجموعات	0.63	3	0.21	1.675	غير دالة
	داخل المجموعات	10.90	87	0.13		
	المجموع	11.53	90			
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية	بين المجموعات	2.62	3	0.87	4.309**	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	17.66	87	0.20		
	المجموع	20.29	90			
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي	بين المجموعات	1.10	3	0.37	1.815	غير دالة
	داخل المجموعات	17.57	87	0.20		
	المجموع	18.67	90			
العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال	بين المجموعات	0.80	3	0.27	1.070	غير دالة
	داخل المجموعات	21.58	87	0.25		
	المجموع	22.38	90			
الإجمالي	بين المجموعات	0.49	3	0.16	1.952	غير دالة
	داخل المجموعات	7.32	87	0.08		
	المجموع	7.81	90			

(*) تعني قيمة F دالة عند 0.05

(**) تعني قيمة F دالة عند 0.01

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تُعزى للسن وذلك في مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية.
- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى للعمر وذلك في مجالات: اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية، اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي، العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال، وفي الإجمالي ككل.

وللتعرف على وجهة الفروق في مستويات متغير السن لمجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية، استخدمت الباحثة اختبار شيفيه للمقارنات البعدية Scheffee Post Hoc، وقد أظهرت نتائج اختبار شيفيه ما يلي:

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية بين الفئة العمرية (20 – 30) عامًا، والفئة العمرية (30 – 40) عاما لصالح الفئة العمرية (20 –30) عـامًا.

وخلصت نتائج الجدول السابق أنَّ الفئة العمريـة (20–30) عـامًا يمتلكـون اتجاهـات أكثـر إيجابية من غيرهم نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينيـة.

الفرض الثالث:

لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى لمكان السكن.

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار T–test for Tow Independent Samples ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (25)

يبين الجدول نتائج اختبار t لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية تعزى لمكان السكن

المجال	مكان السكن	عدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية	غزة	43	3.174	0.351	0.120	غير دالة
	ضفة	48	3.165	0.368		
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية	غزة	43	3.719	0.422	3.400**	دالة عند 0.01
	ضفة	48	3.398	0.472		
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي	غزة	43	3.104	0.497	1.778	غير دالة
	ضفة	48	2.936	0.404		
العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال	غزة	43	3.988	0.493	1.854	غير دالة
	ضفة	48	3.797	0.491		
الاجمالي	غزة	43	3.423	0.278	2.487*	دالة عند 0.05
	ضفة	48	3.273	0.294		

(*) تعني أن قيمة t دالة عند 0.05

(**) تعني أن قيمة t دالة عند 0.01

يتضح من الجدول السابق:

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) في مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية تعزى لمكان السكان وذلك لصالح قطاع غزة.
- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في إجمالي المجالات تعزى لمكان السكان وذلك لصالح قطاع غزة.
- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى لمكان السكن وذلك في: مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية، مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي، مجال العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال.

والنتيجة التي خرج بها الجدول السابق تبين أنَّ القائمين بالاتصال من قطاع غزة يمتلكون اتجاهات أكثر إيجابية نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية من القائمين بالاتصال من الضفة الغربية خلال الفترة الزمنية للدراسة.

الفرض الرابع:

لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تُعزى للمؤهل العلمي.

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار Kruskal–Wallis Test، بسبب ابتعاد توزيع العينات عن التوزيع الطبيعي وذلك نظرا لصغر حجم تلك العينات، وتم كذلك ضم مؤهلي الثانوية العامة والدبلوم في مستوى واحد (دبلوم فأقل) بسبب أن تكرار (الثانوية العامة = 1) مما يعيق استخدام الاختبار الاحصائي، والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول (26)

نتائج اختبار Kruskal–Wallis Test لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية تعزى للمؤهل العلمي

المجال	المؤهل العلمي	العدد	متوسط الرتب	قيمة Chi-square	الدلالة الإحصائية
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية	دبلوم فأقل	16	54.59	2.181	غير دالة
	بكالوريوس	59	43.63		
	دراسات عليا	16	46.16		
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية	دبلوم فأقل	16	39.31	3.286	غير دالة
	بكالوريوس	59	49.69		
	دراسات عليا	16	39.09		
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي	دبلوم فأقل	16	54.28	2.507	غير دالة
	بكالوريوس	59	45.45		
	دراسات عليا	16	39.75		
العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال	دبلوم فأقل	16	33.53	4.731	غير دالة
	بكالوريوس	59	49.60		
	دراسات عليا	16	45.19		
الإجمالي	دبلوم فأقل	16	47.38	0.864	غير دالة
	بكالوريوس	59	47.14		
	دراسات عليا	16	40.44		

يتضح من الجدول السابق :

- عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى للمؤهل العلمي (دبلوم فأقل، بكالوريوس، دراسات عليا).

وتظهر نتائج الجدول السابق أَنَّ المؤهل العلمي للقائم بالاتصال لا يؤثر في اتجاهاته نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية.

الفرض الخامس :

لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى لنمط ملكية الصحيفة.

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (27)

نتائج اختبار ANOVA لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية تعزى للصحيفة

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية	بين المجموعات	0.11	2	0.06	0.425	غير دالة
	داخل المجموعات	11.42	88	0.13		
	المجموع	11.53	90			
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية	بين المجموعات	2.91	2	1.45	7.36**	دالة عند 0.01
	داخل المجموعات	17.38	88	0.20		
	المجموع	20.29	90			
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي	بين المجموعات	0.32	2	0.16	0.765	غير دالة
	داخل المجموعات	18.35	88	0.21		
	المجموع	18.67	90			
العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال	بين المجموعات	1.86	2	0.93	3.986*	دالة عند 0.05
	داخل المجموعات	20.52	88	0.23		
	المجموع	22.38	90			
الإجمالي	بين المجموعات	0.56	2	0.28	3.411*	دالة عند 0.05
	داخل المجموعات	7.25	88	0.08		
	المجموع	7.81	90			

(*) تعني قيمة F دالة عند 0.05

(**) تعني قيمة F دالة عند 0.01

يتضـح من الجدول السابق:

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى لنمط ملكية الصحيفة وذلك في مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية.
- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى لنمط ملكية الصحيفة وذلك في مجال العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال وفي إجمالي الاستبيان.
- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى للصحيفة التي يعمل بها وذلك في: مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية، ومجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي.

وللتعرف على وجهة الفروق في مستويات متغير(الصحيفة) في المجالات ذات الدلالة الإحصائية استخدمت الباحثة اختبار شيفيه للمقارنات البعدية Scheffee Post Hoc، وقد أظهرت نتائج اختبار شيفيه ما يلي:

أولاً: مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهـوم المسئوليـة الاجتماعيـة:

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) بين العاملين في صحيفة فلسطين والعاملين في صحيفة القدس لصالح العاملين في صحيفة فلسطين.
- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) بين العاملين في صحيفة فلسطين والعاملين في صحيفة الحياة الجديدة لصالح العاملين في صحيفة فلسطين.

وتدل النتيجة التي خرج بها الجدول السابق أنَّ العاملين في صحيفة فلسطين يمتلكون اتجاهات أكثر إيجابية نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية عن غيرهم من العاملين في الصحف الأخرى.

ثانياً: مجال العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال:

- لم يظهر اختبار شيفيه وجهة الفروق بين مستويات متغير (الصحيفة التي يعمل بها) مما يشير إلى ضعف قيمة الإحصائي (F) برغم دلالتها الإحصائية.

وتدل النتيجة السابقة على الرغم من أنَّ العاملين في صحيفة فلسطين يمتلكون اتجاهات أكثر إيجابية في مجال العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال من غيرهم من العاملين في الصحف الأخرى، إلاّ أن هذا التفوق لم تكشف عنه اختبارات المقارنة البعدية مما يشير إلى أن هذا التفوق ليس جوهرياً.

ثالثاً: الإجمالي:

- لم يظهر اختبار شيفيه وجهة الفروق بين مستويات متغير (الصحيفة التي يعمل بها) مما يشير إلى ضعف قيمة الإحصائي (F) برغم دلالتها الإحصائية.

وتدل النتيجة السابقة على الرغم من أن العاملين في صحيفة فلسطين يمتلكون اتجاهات أكثر إيجابية بصفة عامة من غيرهم من العاملين في الصحف الأخرى، إلا أن هذا التفوق لم تكشف عنه اختبارات المقارنة البعدية مما يشير إلى أن هذا التفوق ليس جوهرياً.

الفرض السادس:

لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تُعزى للانتماء السياسي.

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار Kruskal–Wallis Test، بسبب ابتعاد توزيع العينات عن التوزيع الطبيعي وذلك نظرا لصغر حجم بعض العينات، وتم كذلك ضم حذف تكرارين بسبب أن تكرار (الجبهة الديمقراطية = 1، يساري= 1) مما يعيق استخدام الاختبار الإحصائي، والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول (28)

نتائج اختبار Kruskal–Wallis Test لدلالة الفروق في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية تعزى للانتماء السياسي

المجال	الانتماء السياسي	العدد	متوسط الرتب	قيمة Chi-square	الدلالة الإحصائية
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية	فتح	10	46.20	0.133	غير دالة
	حماس	18	46.61		
	محايد	61	44.33		
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية	فتح	10	46.15	3.899	غير دالة
	حماس	18	55.36		
	محايد	61	41.75		
اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي	فتح	10	55.65	2.074	غير دالة
	حماس	18	45.72		
	محايد	61	43.04		
العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال	فتح	10	37.30	3.482	غير دالة
	حماس	18	54.33		
	محايد	61	43.51		
الاجمالي	فتح	10	46.70	2.523	غير دالة
	حماس	18	53.19		
	محايد	61	42.30		

يتضح من الجدول السابق :

عدم وجود فروق دالة إحصائيـاً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى للانتماء السياسي (فتح، حماس، محايد).

وتأتي النتيجة السابقة على الرغم من أنَّ القائمين بالاتصال المنتمين لحركة حماس يمتلكون اتجاهات أكثر إيجابية بصفة عامة نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية من غيرهم من المنتمين لحركة فتح والمحايدين، إلا أنّ هذا التفوق لم يرتق لمستوى الدلالة الإحصائية المطلوب.

الفرض السابع :

لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي في الصحيفة تُعزى للنوع.

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار T-test for Tow Independent Samples، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (29)

نتائج اختبار t لدلالة الفروق في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي في الصحيفة تعزى للنوع

المجال	النوع	عدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية
ضغوط سياسية وحزبية	ذكر	75	0.640	0.483	0.112	غير دالة
	أنثى	16	0.625	0.500		
ضغوط قانونية	ذكر	75	0.320	0.470	0.546	غير دالة
	أنثى	16	0.250	0.447		
ضغوط خارجية	ذكر	75	0.240	0.430	1.612	غير دالة
	أنثى	16	0.438	0.512		
ضغوط مهنية	ذكر	75	0.507	0.503	0.402	غير دالة
	أنثى	16	0.563	0.512		
ضغوط أمنية	ذكر	75	0.387	0.490	0.832	غير دالة
	أنثى	16	0.500	0.516		
ضغوط أيديولوجية	ذكر	75	0.200	0.403	*2.038	دالة عند 0.05
	أنثى	16	0.438	0.512		
ضغوط مالية "أجور ورواتب"	ذكر	75	0.387	0.490	0.086	غير دالة
	أنثى	16	0.375	0.500		
ضغوط تفرضها نقابة الصحفيين	ذكر	75	0.120	0.327	0.719	غير دالة
	أنثى	16	0.188	0.403		
إجمالي الضغوط	ذكر	75	2.800	1.619	1.222	غير دالة
	أنثى	16	3.375	2.094		

يتضح من الجدول السـابق:

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في الضغوط الأيدولوجية التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تعزى للنوع وذلك لصـالح الإناث.

- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في باقي أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تُعزى للنوع.

الفرض الثامن:

لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي في الصحيفة تعزى لمكان السكن.

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار T-test for Tow Independent Samples، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (30)

نتائج اختبار t لدلالة الفروق في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي في الصحيفة تعزى لمكان السكن

المجال	مكان السكان	عدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية
ضغوط سياسية وحزبية	غزة	43	0.674	0.474	0.690	غير دالة
	ضفة	48	0.604	0.494		
ضغوط قانونية	غزة	43	0.209	0.412	1.943	غير دالة
	ضفة	48	0.396	0.494		
ضغوط خارجية	غزة	43	0.326	0.474	1.023	غير دالة
	ضفة	48	0.229	0.425		
ضغوط مهنية	غزة	43	0.488	0.506	0.503	غير دالة
	ضفة	48	0.542	0.504		
ضغوط أمنية	غزة	43	0.395	0.495	0.204	غير دالة
	ضفة	48	0.417	0.498		
ضغوط أيديولوجية	غزة	43	0.233	0.427	0.192	غير دالة
	ضفة	48	0.250	0.438		
ضغوط مالية "أجور ورواتب"	غزة	43	0.535	0.505	2.884**	دالة عند 0.01
	ضفة	48	0.250	0.438		
ضغوط تفرضها نقابة الصحفيين	غزة	43	0.093	0.294	1.031	غير دالة
	ضفة	48	0.167	0.377		
إجمالي الضغوط	غزة	43	2.953	1.864	0.275	غير دالة
	ضفة	48	2.854	1.584		

يتضح من الجدول السابق:

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) في الضغوط المالية "أجور ورواتب" التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تعزى لمكان السكن وذلك لصالح قطاع غزة.
- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في باقي أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تُعزى لمكان السكن.

الفرض التاسع :

لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تعزى لنمط ملكية الصحيفة.

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (31)

نتائج اختبار ANOVA لدلالة الفروق في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تعزى لنمط ملكية الصحيفة التي يعمل بها

المجال	نمط الملكية	المتوسط	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
ضغوط سياسية وحزبية	القدس	0.564	0.502	بين المجموعات	0.88	2	0.441	1.924	غير دالة
	الحياة الجديدة	0.571	0.507	داخل المجموعات	20.15	88	0.229		
	فلسطين	0.774	0.425	المجموع	21.03	90			
ضغوط قانونية	القدس	0.333	0.478	بين المجموعات	0.74	2	0.368	1.737	غير دالة
	الحياة الجديدة	0.429	0.507	داخل المجموعات	18.65	88	0.212		
	فلسطين	0.194	0.402	المجموع	19.38	90			
ضغوط خارجية	القدس	0.308	0.468	بين المجموعات	0.12	2	0.060	0.291	غير دالة
	الحياة الجديدة	0.286	0.463	داخل المجموعات	18.01	88	0.205		
	فلسطين	0.226	0.425	المجموع	18.13	90			
ضغوط مهنية	القدس	0.538	0.505	بين المجموعات	0.05	2	0.026	0.103	غير دالة
	الحياة الجديدة	0.524	0.512	داخل المجموعات	22.67	88	0.258		
	فلسطين	0.484	0.508	المجموع	22.73	90			
ضغوط أمنية	القدس	0.487	0.506	بين المجموعات	0.57	2	0.286	1.177	غير دالة
	الحياة الجديدة	0.286	0.463	داخل المجموعات	21.38	88	0.243		
	فلسطين	0.387	0.495	المجموع	21.96	90			

المجال	نمط الملكية	المتوسط	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
ضغوط أيديولوجية	القدس	0.256	0.442	بين المجموعات	0.02	2	0.008	0.044	غير دالة
	الحياة الجديدة	0.238	0.436	داخل المجموعات	16.66	88	0.189		
	فلسطين	0.226	0.425	المجموع	16.68	90			
ضغوط مالية "أجور ورواتب"	القدس	0.333	0.478	بين المجموعات	0.84	2	0.422	1.795	غير دالة
	الحياة الجديدة	0.286	0.463	داخل المجموعات	20.69	88	0.235		
	فلسطين	0.516	0.508	المجموع	21.54	90			
ضغوط تفرضها نقابة الصحفيين	القدس	0.231	0.427	بين المجموعات	0.67	2	0.336	3.030	غير دالة
	الحياة الجديدة	0.048	0.218	داخل المجموعات	9.75	88	0.111		
	فلسطين	0.065	0.250	المجموع	10.42	90			
الإجمالي	القدس	3.051	1.820	بين المجموعات	2.06	2	1.031	0.346	غير دالة
	الحياة الجديدة	2.667	1.354	داخل المجموعات	262.05	88	2.978		
	فلسطين	2.871	1.821	المجموع	264.11	90			

يتضح من الجدول السابق:

- عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في جميع أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تُعـزى لنمط ملكية الصحيفة.

الفــرض العاشر :

لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تعزى للانتماء السياسي.

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار Kruskal–Wallis Test، والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول (32)

نتائج اختبار Kruskal–Wallis Test لدلالة الفروق في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تعزى للانتماء السياسي

المجال	الانتماء السياسي	العدد	متوسط الرتب	قيمة Chi-Square	الدلالة الإحصائية
ضغوط سياسية وحزبية	فتح	10	42.70	3.245	غير دالة
	حماس	18	53.08		
	محايد	61	42.99		
ضغوط قانونية	فتح	10	48.80	0.449	غير دالة
	حماس	18	43.36		
	محايد	61	44.86		
ضغوط خارجية	فتح	10	55.25	3.040	غير دالة
	حماس	18	42.89		
	محايد	61	43.94		
ضغوط مهنية	فتح	10	53.15	1.720	غير دالة
	حماس	18	41.78		
	محايد	61	44.61		
ضغوط أمنية	فتح	10	35.90	2.099	غير دالة
	حماس	18	44.31		
	محايد	61	46.70		
ضغوط أيديولوجية	فتح	10	47.85	0.572	غير دالة
	حماس	18	46.86		
	محايد	61	43.98		
ضغوط مالية "أجور ورواتب"	فتح	10	36.40	5.356	غير دالة
	حماس	18	54.69		
	محايد	61	43.55		
ضغوط تفرضها نقابة الصحفيين	فتح	10	39.50	1.739	غير دالة
	حماس	18	44.44		
	محايد	61	46.07		
الإجمالي	فتح	10	44.90	0.452	غير دالة
	حماس	18	48.53		
	محايد	61	43.98		

يتضح من الجدول السابق:

لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أنواع الضغوط التي تواجه العاملين تعزى للانتماء السياسي.

الفرض الحادي عشر:

لا توجد علاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي ونمط ملكية.

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار Chi-Square للتعرف على دلالة العلاقة بين أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي ونمط ملكية الصحيفة التي يعمل بها، والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول (33)

نتائج اختبار Chi-Square لدلالة العلاقة بين أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي ونمط ملكية الصحيفة التي يعمل بها

أنواع الضغوط			نمط ملكية الصحيفة				قيمة Chi-Square	الدلالة الإحصائية
			القدس	الحياة	فلسطين	الاجمالي		
ضغوط سياسية وحزبية	لا	عدد	17	9	7	33	3.812	غير دالة
		%	18.7%	9.9%	7.7%	36.3%		
	نعم	عدد	22	12	24	58		
		%	24.2%	13.2%	26.4%	63.7%		
	الإجمالي	عدد	39	21	31	91		
		%	42.9%	23.1%	34.1%	100.0%		
ضغوط قانونية	لا	عدد	26	12	25	63	3.457	غير دالة
		%	28.6%	13.2%	27.5%	69.2%		
	نعم	عدد	13	9	6	28		
		%	14.3%	9.9%	6.6%	30.8%		
	الإجمالي	عدد	39	21	31	91		
		%	42.9%	23.1%	34.1%	100.0%		
ضغوط خارجية	لا	عدد	27	15	24	66	0.598	غير دالة
		%	29.7%	16.5%	26.4%	72.5%		
	نعم	عدد	12	6	7	25		
		%	13.2%	6.6%	7.7%	27.5%		
	الإجمالي	عدد	39	21	31	91		
		%	42.9%	23.1%	34.1%	100.0%		
ضغوط مهنية	لا	عدد	18	10	16	44	0.212	غير دالة
		%	19.8%	11.0%	17.6%	48.4%		
	نعم	عدد	21	11	15	47		
		%	23.1%	12.1%	16.5%	51.6%		
	الإجمالي	عدد	39	21	31	91		
		%	42.9%	23.1%	34.1%	100.0%		
ضغوط أمنية	لا	عدد	20	15	19	54	2.370	غير دالة
		%	22.0%	16.5%	20.9%	59.3%		
	نعم	عدد	19	6	12	37		
		%	20.9%	6.6%	13.2%	40.7%		
	الإجمالي	عدد	39	21	31	91		
		%	42.9%	23.1%	34.1%	100.0%		
ضغوط أيديولوجية	لا	عدد	29	16	24	69	0.090	غير دالة
		%	31.9%	17.6%	26.4%	75.8%		
	نعم	عدد	10	5	7	22		
		%	11.0%	5.5%	7.7%	24.2%		
	الإجمالي	عدد	39	21	31	91		
		%	42.9%	23.1%	34.1%	100.0%		
ضغوط مالية "أجور ورواتب"	لا	عدد	26	15	15	56	3.567	غير دالة
		%	28.6%	16.5%	16.5%	61.5%		
	نعم	عدد	13	6	16	35		
		%	14.3%	6.6%	17.6%	38.5%		
	الإجمالي	عدد	39	21	31	91		
		%	42.9%	23.1%	34.1%	100.0%		
ضغوط تفرضها نقابة الصحفيين	لا	عدد	30	20	29	79	5.863	غير دالة
		%	33.0%	22.0%	31.9%	86.8%		
	نعم	عدد	9	1	2	12		
		%	9.9%	1.1%	2.2%	13.2%		
	الاجمالي	عدد	39	21	31	91		
		%	42.9%	23.1%	34.1%	100.0%		
الإجمالي	لا	عدد	31	19	28	78	2.162	غير دالة
		%	34.1%	20.9%	30.8%	85.7%		
	نعم	عدد	8	2	3	13		
		%	8.8%	2.2%	3.3%	14.3%		
	الاجمالي	عدد	39	21	31	91		
		%	42.9%	23.1%	34.1%	100.0%		

يتضح من الجدول السابق:

- عدم وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي ونمط ملكية الصحيفة التي يعمل بها.

الفصل الرابع

مناقشة نتائج وفروض الدراسة والتوصيات

الفصل الرابع

مناقشة نتائج وفروض الدراسة والتوصيات

يستعرض هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة الميدانية وفروضها وتلخيصاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية حول اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية خلال الأعوام 2006 –2013، وتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: مناقشة فروض الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: توصيات الدراسة

المبحث الأول: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية:

يتناول هذا المبحث مناقشة نتائج الدراسة الميدانية وتلخيصاً لأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة حول اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية ونحو قانون المطبوعات والنشر وقوانين الشرف الصحفي، وتأثير ملكية الصحيفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية، وأبرز المظاهر السلبية للعمل الصحفي في السلطة الوطنية الفلسطينية، وترتيب معيقات حرية ممارسة العمل الصحفي، بالاضافة الى ترتيب المقترحات التي يمكن أن تساهم في الحفاظ على حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية.

أولاً: اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية .

كشفت الدراسة الميدانية أنَّ اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية بلغ (63.4%) مما يشير إلى اتجاهات إيجابية تقترب بأن تكون محايدة نحو مفهوم الحرية، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.17) بانحراف معياري (0.36).

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة نرمين خضر حيث أكدت أنَّ اتجاهات القائمين بالاتصال نحو مفهوم حرية الصحافة يغلب عليها الحيادية، حيث تمثل حرية الصحافة من وجهة نظر القائمين بالاتصال حرية الحصول على المعلومات ونشرها، وحرية نقد الحكام، وكشف الفساد من جهة، والحقيقة من جهة أخرى، كما أنها تعني الديموقراطية وحرية التعبير عن الرأي".[1]

وترجع الباحثة اقتراب مستوى الحرية من الحيادية إلى الانتكاسات التي حدثت في الساحة الفلسطينية والأوضاع السياسية خلال فترة الدراسة، وهو ما دفع السلطة الوطنية الفلسطينية الى التدخل في العمل الصحفي وممارسة الضغوط على الصحفيين واقتحام مكاتبهم واغلاق العديد من المؤسسات الصحفية ومنعهم من نشر بعض الموضوعات السياسية ما أدى الى ممارستهم الرقابة الذاتية على انفسهم من خلال الابتعاد عن القضايا والموضوعات التي تسبب لهم اشكاليات ، إذ قام بعضهم بتحديد الموضوعات التي سيتم تناولها عبر الوسيلة الاعلامية.[2]

---

(1) نرمين زكريا خضر، **المرجع السابق.**

(2) بشار ريماوي، **المرجع السابق** .

وتؤكد الباحثة أنَّ ممارسة الحرية واتجاهاتها عند القائم بالاتصال ضرورية ويجب أن تلامس أرض الواقع أثناء ممارسة العمل الصحفي، بشرط أن تكون ضمن المسئولية الاجتماعية واطار القوانين المفروضة على القائم بالاتصال حتى تمكنه من الحصول على المعلومة بسهولة ومن ثم تقديمها الى الجماهير المستهدفة دون أية اشكاليات أو عقبات يمكن أن تواجهه أثناء العمل الصحفي.

وأكدت نظرية الحرية على ضرورة تداول وبث المعلومات بين المواطنين دون قيود أو مؤثرات خارجية أو داخلية عبر وسائل الاعلام؛ لأن تعريف الجماهير المستهدفة بالأحداث والقضايا حق مشروع، كما وتناولت ضرورة أن تتحرر وسائل الإعلام من القيود التي تضعها الحكومة، والتزام هذه الوسائل بخدمة الصالح العام.[1]

ومن المعلوم أنَّ الصحافة لا يمكن أن تؤدي رسالتها الاجتماعية إلا في ظل أنظمة ديمقراطية يعمل فيها الأفراد والجماعات بحرية الصحافة والتي تعد إحدى صور حرية الرأي والتعبير التي بدروها جزء من الحريات العامة.[2]

فحرية الصحافة ليست مطلقة؛ ولكنها مقيدة بالحد الذي يجب أن يوفر الامن والاستقرار للمجتمع، وكل فرد يشترط ألا يضر بالآخرين، وحرية الرأي والتعبير مرتبطة بالمسئولية الاجتماعية التي تنظمها القوانين واللوائح بما يحفظ مصالح المجتمع والناس.[3]

وأظهرت الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بعد الانتخابات الفلسطينية التي أجريت في الضفة العربية وقطاع غزة في عام 2006م، أن المؤسسات الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة أصيبت بالشلل التام، وتعرضت حرية الرأي والتعبير والحريات الإعلامية إلى عددٍ من الانتهاكات والاعتداءات على المؤسسات الإعلامية والصحفية، حيث لم يكن لنقابة الصحفيين أي دور تجاه الصحفيين أو المؤسسات الاعلامية في ذلك الوقت [4].

---

(1) حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، **المرجع السابق**، ص142.

(2) جواد الدلو، **دراسات في الصحافة الفلسطينية، المرجع السابق**، ص188.

(3) أحمد حماد، نافذ المدهون، **المرجع السابق**، ص891.

(4) الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ، **وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**، 1كانون ثاني ، 2007 ، 31، كانون الثاني ،2007، (غزة: الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، 2007)، ص10

ثانياً: اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية .

أظهرت الدراسة أنَّ اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية بلغ (71%)، ما يشير إلى اتجاهات إيجابية نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.55) بانحراف معياري (0.475).

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الباحث محمد أبو العلا والتي أكدت أن اتجاهات القائمين بالاتصال في صحيفتي الأهرام والأهالي نحو المسئولية الاجتماعية إيجابية وإن كانت النسب متفاوتة فيما بين الصحيفتين.[1]

وترى الباحثة أنه على الرغم من أن اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية ايجابية بنسبة 71%، الا أن ما تبقى بنسبة 30% وهي اتجاهات القائم بالاتصال سلبية خاصة بعد عام 2007، والأحداث السياسية التي حدثت بين حركة حماس وفتح، فقد كان القائم بالاتصال يتغنى بالمسئولية الاجتماعية والتزامه بالأخلاقيات المهنية خاصة فيما يتعلق في نشر المعلومات والبيانات الحقيقة دون غموض أو لبس عند الجماهير المستهدفة لكن في الحقيقة دون تطبيق فعلي على أرض الواقع وما يتغنى به من المسئولية الاجتماعية خلال الأعوام "2006-2007" .

وكان يلاحظ أن وسائل الاعلام اتبعت في تناقل الأخبار ونشرها على عناصر التهويل والاثارة بعيداً عن المهنية والمسئولية الاجتماعية حيث جاءت الأخبار متواترة حول هذه الأحداث المؤسفة لتشعل النيران بين أنصار كلٍّ من حماس وفتح، فقد ابتعدت الوسائل الاعلامية عن المهنية والمسئولية الاجتماعية وكانت تعمل في اطار الحزبية التحريضية وفق أجندة حزبية، حيث إنها لم تراعي أخلاقيات المهنة الصحفية ولا مواثيق الشرف الصحفي ولا المصالحة المجتمعية، وهذا يتنافى مع وثيقة أخلاقيات الاعلام الفلسطيني التي نصت بأنه يجب على الصحافة الفلسطينية أنَّ تتمسك بالمبادئ والقيم المهنية والشفافية والحرية لضمان المساهمة في حماية المكتسبات وتعزيز الجبهة الداخلية لمجابهة المخاطر التي تحدق بالمشروع الوطني.[2]

لذا يجب على القائم بالاتصال أن يتوخى الأمانة والصدق في بسط مختلف الآراء وتفسيرها، وألا يستهين بالتبعات التي يتحملها وهو يؤدي واجبه، وأن يراعي المصلحة العامة في كل ما يقدم للرأي العام، وأن يتحقق قبل النشر من صحة المعلومات التي يحصل عليها، وأن يكون

([1])عزة عبد اللاه، **المرجع السابق.**

([2]) الهيئة المستقلة الوطنية، وثيقة أخلاقيات الاعلام الفلسطيني ، صدرت في آب 2008 ، بالتعاون مع مؤسسة فريدوش ايبرت الألمانية، **المرجع السابق**

حريصًا بأن لا يخفي الوقائع الصحيحة بأية طريقة من الطرق، ويجب أن تكون ضمن حدود وقوانين وأخلاقيات العمل الصحفي في الصحافة الفلسطينية .

ووفقاً لنظرية المسئولية الاجتماعية، التي عملت على التوفيق بين حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية ترى أنَّ" كل حرية يقابلها مسؤولية "بمعنى أن النظرية ركزت على المسؤولية، وبذلك يكون" التوجه الأساسي لهذه الفلسفة في الإعلام هي المراقبة الذاتية والالتزام الأخلاقي والاجتماعي بالرسالة السامية التي تؤديها الصحافة دون التضحية بقيم الحرية والاستقلال والمبادرة.[1]

وترى الباحثة بأنَّ المسئولية الاجتماعية يجب أن تكون نابعة من مرتكزات قائمة على أخلاق المهنة، والدين، وأن تلتزم الصحافة الفلسطينية والقائمين بالاتصال بالمسئولية الاجتماعية ضمن اطار قانوني يضمن حرية الرأي والتعبير والمحافظة على الاستقرار بهدف منع الفوضى وإثارة الانفلات الأمني الذي يمكن أنَّ يؤثر على طبيعة القضايا التي يتم تناولها عبر الوسائل الاعلامية، كما وأنَّ افتقار الوسائل الاعلامية على المعايير المهنية والأخلاقية يؤدي الى تكريس المصالح الشخصية والابتعاد عن المهنية وأخلاقيات المهنة التي تعمل على تطوير الأداء الاعلامي.

ويعزز رأي الباحثة نظرية المسئولية الاجتماعية التي تضمنت أن الحرية حق وواجب ومسؤولية ويجب أن تقوم الوسائل الاعلامية بالتزامات معينة تجاه المجتمع ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة، ويلاحظ أن هذه المعايير تفتقد اليها نظرية الحرية ويجب على وسائل الاعلام في اطار قبولها لهذه الالتزامات أن تتولي تنظيم أمورها ذاتيا في اطار القانون والمؤسسات[2].

وتؤكد الباحثة أن القائم بالاتصال يجب أن يلتزم بالمسئولية الاجتماعية وأخلاقيات المهنية وأن يكون صاحب رأي وضمير خاصة عند التعبير عن آراء وأفكار الشعب بمختلف تياراته وطبقاته، ومن واجبه الحصول على المعلومات والحقائق من جميع الجهات لتزويد كل قطاعات المجتمع، فضلاً على حث الحكومة بتصحيح أساليب أدائها وممارستها في إطار الحرية والالتزام بالقيم الإنسانية والأخلاقية والوطنية خدمة للمجتمع ومصالحه العامة، حيث يتطلب من القائمين بالاتصال التمسك بمسؤوليتهم المهنية الأخلاقية والاجتماعية، لضمان تجنبهم من مخاطر الانزلاق إلى التداعيات التي تنجم عادة عن النزاعات الحزبية والصراعات السياسية المسلحة، وتوظيف هذه

([1]) أحلام باي، **المرجع السابق**، ص48.

([2]) بسام المشاقبة، **المرجع السابق** ، ص175.

المسؤولية لإشاعة أجواء التسامح والمصالحة من خلال مبادئ الأخلاقيات المهنية التي تقوم على أساس التوازن والإنصاف والدقة؛ لأن أهمية الإعلام وقوته تستمد من المواطنين، وتكمن قوة الإعلاميين في اتحادهم مع بعضهم البعض بغض النظر عن خلافاتهم الشخصية والمهنية والسياسية.

ثالثاً : اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون النشر والمطبوعات ومواثيق الشرف الصحفي

بينَّت الدراسة الميدانية أنَّ اطلاع القائم بالاتصال على قانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي ومعرفته بالمواد الخاصة بالحرية والمسئولية الاجتماعية بلغ (60.3%) مما يشير إلى الحيادية تقترب لأن تكون ايجابية، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.015) بانحراف معياري (0.455).

وتُرجع الباحثة السبب أنَّ اطلاع القائم بالاتصال على قانون المطبوعات والنشر حيادي، وهذا يوضح أنَّ معرفة القائم بالاتصال بقانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي ليست بالمستوى المأمول منه، ويرجع السبب في ذلك أنَّ أغلب الصحفيين في الصحف الفلسطينية ليس لديهم قناعة بما يحتويه قانون المطبوعات والنشر لأن مضمونة يحتوي على تقييد لحرية الصحافة، كما وتحتوي مواده على مجموعة من المصطلحات المطاطية الغامضة، وأن بعضاً من قوانينه صيغت بطريقة غامضة تحتمل التوسع في التفسير والتأويل وتستغل لمصادرة الحريات الصحفية، كما أنَّه وضع قيوداً معقدة على نشر المعلومات والبيانات، بالإضافة الى أن قانون المطبوعات والنشر لم يُعول عليه القائمون بالاتصال لأنه يشتمل على مآخذ سلبية لا تعود لصالح القائم بالاتصال أثناء ممارسة المهنة، كما وقد كفل قانون المطبوعات والنشر حرية الرأي والتعبير؛ لكنه قيدها بحدود القانون وإطار الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها وهي عبارات تُستغل عادة لتوسيع الهامش المتاح للجهات التنفيذية كي تضيق على الحريات تحت طائلة القانون.

وقد تضمن قانون المطبوعات والنشر مجموعة من المحظورات منها: حظر نشر معلومات سرية عن الشرطة وقوات الأمن وأسلحتها أو عتادها أو أماكنها أو تحركاتها أو تدريباتها، والمقالات التي من شأنها الإساءة على تحقير الديانات والمذاهب المكفولة حريتها قانونياً، والمقالات التي من

شأنها الإساءة الى الوحدة الوطنية أو التحريض على ارتكاب الجرائم، والأخبار التي يحتوي مضمونها على زعزعة الثقة بالعملة الوطنية .[1]

وهذا يتنافى مع نظرية الحرية التي تقوم على مجموعة من الأسس الفكرية منها: حق الفرد في معرفة ما يجري حوله من دون حدود أو شروط، حق الانسان في معرفة الحقيقة، ولا يمكن أن يصل إلى ذلك إلا إذا توافر للأفراد الحق في التعبير عن أرائهم ومناقشة ما يجري حولهم بحرية تامة، وسائل الاعلام هي السوق الحرة للأفكار والآراء والمعلومات.[2]

إنّ الخلل والضبابية في قانون المطبوعات والنشر جعل الصحفي الفلسطيني دون حصانة أو حماية وادخاله في دائرة الخوف، والشعور بعدم الأمان خلال عمله في الميدان أو داخل المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها ، كما أغفل القانون ضرورة إبعاد الأجهزة الأمنية عن وسائل الاعلام أو التدخل في شئونها الصحفية .[3]

وفيما يتعلق بمواثيق الشرف الصحفي فهي عبارة عن مجموعة من القواعد الأخلاقية التي تعمل على إرشاد الصحفيين في تحقيق المسئولية الاجتماعية أثناء ممارسة المهنة الصحفية، والعمل على توخي الحذر في نشر المعلومات، وضرورة التمتع بالأمانة والنزاهة والمصداقية.[4]

وجاء ميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني لتحقيق المسئولية الاجتماعية أثناء ممارسة العمل الصحفي ومحاولة ضبط سلوكيات القائم بالاتصال، وتوخي الحذر بسلوكه وأدائه والتركيز على مبادئ الشرف والأمانة والنزاهة والمصداقية.

ونص الميثاق على الدفاع عن حرية الصحافة تأكيداً لحق الجماهير في معرفة الحقائق والتعبير عن رأيها بحرية، والالتزام التام بالحصول على المعلومات والحقائق بالطرق المشروعة ونقلها إلى الجماهير بمصداقية، والامتناع عن نشر المعلومات غير الموثوق بصحتها أو تشويه المعلومات الصحيحة أو نسبة أقوال أو أفعال الى أي شخص بدون التأكد منها[5]

وترى الباحثة أنَّ بنود ميثاق الشرف الصحفي جاءت بناءً على اجتهادات من بعض الصحفيين الذين يمارسون العمل الصحفي في المؤسسات الصحفية المختلفة، بهدف وضع

---

(1) جواد الدلو، **دراسات في الصحافة الفلسطينية، المرجع السابق**، ص

(2) محمد حجاب، **نظريات الاتصال، المرجع السابق**، ص217.

(3) ماهر العلمي، **قانون المطبوعات والنشر بين النظرية والواقع**، (رام الله :الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حزيران1999)، ص25

(4) محمد أبو عرقوب، اتجاهات الصحفيين ازاء ميثاق الشرف الصحفي، **رسالة ماجستير غير منشورة** (الأردن: جامعة الشرق الأوسط لدراسات العليا،2010)، ص8

(5) نقابة الصحفيين، **ميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني، المرجع السابق**.

مجموعة من المرتكزات التي تتعلق بالقواعد المهنية والأخلاقية للصحفيين أثناء ممارسة عملهم الصحفي في المؤسسات الصحفية، ومحاولة ضبط سلوكيات القائمين بالاتصال أثناء عملهم الصحفي دون تشويه الحقائق، والعمل على مساعدة الإعلاميين بانتهاج ممارسات تقترب من الموضوعية والدقة والحيادية في عملهم حتى دون قوانين يمكن أن تضبطهم .

ووفقاً لنظرية المسئولية الاجتماعية التي جاءت بعد نظرية الحرية لمعالجة النصوص والانتقادات التي انتقدت فيها نظرية الحرية فقد تناولت مجموعة من المبادئ منها ضرورة الالتزام بالضوابط التي يجب على الوسائل الإعلامية وضع المعايير المهنية الراقية لنقل المعلومات بدقة وموضوعية، كما ويجب أن تتجنب وسائل الإعلام نشر الجريمة والعنف والفوضى.[1]

رابعاً: تأثير ملكية الصحيفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية

كشفت الدراسة أنَّ واقع تأثير ملكية الصحيفة على الحرية الصحفية والمسئولية الاجتماعية عند القائم بالاتصال بلغ (77.7%) مما يشير إلى اتجاه إيجابي يقترب لأن يكون إيجابيًا جداً، حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات هذا المجال (3.887) بانحراف معياري (0.499).

وهذا يعني وجود ارتباط بين ملكية الصحفية واتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية، بمعنى أنّ السياسة التحريرية وملكية الصحيفة تؤثران على الأداء المهني للقائم بالاتصال واتجاهاته أثناء التغطية الاعلامية للأحداث المختلفة، وهذا يؤثر على طبيعة عمل القائم بالاتصال أثناء نشره للمعلومات والأخبار المختلفة عبر الوسائل الاعلامية التي يجب أن تكون ضمن حدود القوانين والسياسة التحريرية للصحيفة، لا سيما وأن بعض الصحف تضع هذه القوانين في ظل رؤية قانونية غير واضحة ومبهمة للصحفيين، فالصحف تستخدم هذه القوانين كمبرر لتقييد حرية الصحافة وانسياب المعلومات التي يحتاجها الجمهور حول الأحداث المختلفة.

ويرجع ذلك لكون أن ملكية الصحيفة تؤثر على اتجاهات القائم بالاتصال أثناء نشر المعلومات والبيانات وتناقل الأخبار وبالتالي فإن طبيعة التغطية الاعلامية تتوافق مع السياسة التحريرية وفق رؤية القائم بالاتصال في كل صحيفة.

---

[1] محمد حسام الدين، **المرجع السابق**، ص61

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة عبد الجواد سعيد محمد ربيع التي أكدت نتائجها بأن هناك علاقة ارتباطيه بين نمط ملكية الصحيفة ونوعية القضايا التي تعرضها مواد الرأي المنشورة للجماهير المختلفة.[1]

ويعزز النتيجة نظرية حارس البوابة التي تؤكد أن القائم بالاتصال يتعرض لمجموعة من الضغوطات التي تؤثر على طبيعة المعايير المهنية منها السياسة التحريرية أو سياسة المؤسسة الإعلامية حيث أنها تقوم بوضع أهداف معينة لتحقيق المصلحة العامة للصحيفة.[2]

وتعرف السياسة التحريرية بأنها: "مجموعة المبادئ والقواعد والخطوط العريضة التي تتحكم في الأسلوب أو الطريقة التي يقدم بها المضمون الصحفي، وتكون في الغالب غير مكتوبة؛ بل مفهومة ضمنياً من جانب أفراد الجهاز التحريري، وتظهر في سلوكهم وممارستهم للعمل الصحفي وتخضع لقدر من المرونة تختلف درجته من صحيفة لأخرى ومن فترة لأخرى داخل الصحيفة نفسها[3].

وتؤكد الباحثة أن بعض الصحف والمؤسسات الاعلامية عادة ما تلجأ الى استضافة بعض الشخصيات المقربة والتي تؤيد السياسية التحريرية التابعة لملكية الصحيفة التي تقوم على نشر الأخبار والمعلومات للاستفادة من قدرات تلك الشخصيات على الإقناع وتوصيل الأفكار للمواطنين وهي طريقة فاعلة لتمرير وجهات نظرها، وترسيخها في عقول القراء .
وتتعرض المادة الصحفية في بعض الأحيان أيضاً للحذف أو الاضافة بما يتوافق مع اتجاهات ملكية الصحيفة واتجاهاتها السياسية.

وهذا يتنافى مع نظرية المسئولية الاجتماعية التي تقوم على تنوير الجماهير المختلفة بالحقائق والأرقام حتى تستطيع إصدار أحكام متزنة وصحيحة على الأحداث العامة، كذلك على وسائل الإعلام أن تراقب أعمال الحكومة والشركات والهيئات العامة صيانة لمصالح الأفراد والجماعات.[4]

وترى الباحثة أنَّ المؤسسات الصحفية في الضفة الغربية أو قطاع غزة دخلت غمار السياسة بكل جوانبها، ويمكن تصنيف المؤسسات الصحفية الى ثلاثة أصناف: الاعلام المستقل، والاعلام الحزبي المسيس الذي يتبع سياسية حزبية معينة، والإعلام الحكومي الرسمي، ومن

---

(1) عبد الجواد سعيد محمد ربيع ، **المرجع السابق.**

(2) ماجدة مراد،**المرجع السابق**، ص202

(3) ليلى عبد المجيد، محمود علم الدين، **فن الكتابة الصحفية**، بدون طبعة(القاهرة: بدون دار النشر،1991)، ص83

(4)**المرجع السابق**، ص48

الطبيعي أنَّ تؤثر ملكية الصحيفة على اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية والمسئولية الاجتماعية أثناء ممارسة العمل الصحفي وتناقل ونشر الاخبار عبر الوسائل الاعلامية.

وتؤكد الباحثة على ضرورة التزام الصحف بالموضوعية والأمانة وأخلاقيات المهنة في نشر الأخبار والمعلومات عبر الوسيلة الاعلامية لكي تكسب ثقة الجماهير المستهدفة .

وترى الباحثة ضرورة وضع قوانين إعلامية تحكم العمل الحزبي بهدف تنظيم العمل الصحفي، فعدم وجود قوانين ناظمة تضبط العمل الإعلام الحزبي وغير الحزبي يفتح ثغرات أمام الصحفيين بعدم الالتزام بالمهنية في تناول الأخبار، حيث أن هناك مجموعة من المؤسسات الاعلامية توهم الجمهور المستهدف بأنه اعلام مستقل بعيداً عن الحزبية لكنه في الحقيقة يكون اعلام حزبي تابع لسياسة معينة تقع ضمن قوانين واتجاهات واضحة ومحددة أمام القائم بالاتصال؛ لكن الخطورة تكمن في الدعم المالي المشروط للمؤسسات الإعلامية بأن تكون عبارة عن أبواق فاضحة تأجج الصراع وتغرس الثقافة العنيفة والتحريضية.

ثانياً: أنواع الضغوطات التي واجهت القائم بالاتصال في الصحيفة.

كشفت الدراسة أنواع الضغوط التي واجهت القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة، فقد حصلت الضغوط السياسية والحزبية على أعلى وزن نسبي (63.7%)، تلاها الضغوط المهنية حصلت على وزن نسبي (51.6%)، ثم الضغوط الأمنية حصلت على وزن نسبي (40.7%)، ثم تلاها الضغوط المالية "أجور ورواتب" حصلت على وزن نسبي (38.5%) ، ثم الضغوط القانونية وحصلت على وزن نسبي (30.8%).

من الناحية الأخرى حصلت الضغوط الخارجية والأيدولوجية على وزن نسبي (24%)، ثم ضغوط نقابة الصحفيين حصلت على وزن نسبي (13.2%) بمعنى جميعها حصلت على أوزان أقل من 30%.

وتُرجع الباحثة سبب تفوق الضغوط السياسية والحزبية على باقي الضغوطات الأخرى، هو أنَّ صحف الدراسة "مسيسة " فهي إما محسوبة على حركة فتح أو حماس لذا من الطبيعي أن ينعكس ذلك على طبيعة الأداء المهني للقائم بالاتصال، لا سيما أن الإعلام الفلسطيني في الأعوام 2006م –2013 م شهد انتكاسات عدة، تمثلت في الفوضى العارمة والإشكاليات والضغوطات التي مسته نتيجة الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة خاصة بعد فوز حركة حماس بالانتخابات ما جعل المؤسسات الصحفية تواجه ضغوطاً حزبية مختلفة، بالإضافة الى الإغلاقات

المتكررة للصحف والمؤسسات الاعلامية، وسحب التراخيص واعتقال بعض الصحفيين ومنعهم من ممارسة عملهم الصحفي.

وهذا يعني أن الحزبية سيطرت بمفهومها الضيق الفئوي على المنابر الإعلامية الموجهة إلى الجماهير المختلفة، لذلك نحن بحاجة إلى إعلام فلسطيني يتناول الموضوعات والقضايا بمهنية وشفافية وموضوعية والابتعاد عن الحزبية السياسية[1]، فليس عيباً أن يكون الاعلام حزبياً بشرط أن يكون مهنياً، وليس حزبياً يصفق ويهلل للحزب أو الفصيل، ويصبح جزء من الآلة السياسية. [2]

وترى الباحثة أن المؤسسات الصحفية كانت تعيش حالة من التسيس الإعلامي من خلال تحكمها في طبيعة المواد المنشورة وفقاً للأبعاد السياسية والفكرية التي تؤمن بها، ومن خلالها تسعى الى إحداث التأثير على الجماهير المختلفة، وهذا يندرج ضمن السياسة التحريرية، فالقائم بالاتصال الذي يعمل في الصحف المحلية يواجه ضغوطاً حزبية وسياسية ثم ضغوطاً مهنية، تلاها الضغوط الأمنية والمالية والأجور والرواتب، وجميع الضغوط بكافة أشكالها وأنواعها تؤثر على تراجع المهنية والأداء المهني للصحفي أثناء ممارسة العمل الصحفي.

أما بالنسبة الى الضغوطات المهنية التي يتعرض لها القائم بالاتصال والتي أثرت على طبيعة عمله الصحفي ومدى تناوله للمعلومات والبيانات التي يقوم بنشرها عبر الوسيلة الاعلامية، فذلك يرجع إلى السياسة التحريرية التي تنتهجها المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها وبالتالي يؤدي إلى انخفاض المهنية لدى القائم بالاتصال.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة الدكتور جابر عبد الموجود والتي أكدت انخفاض المهنية في الصحافة الفلسطينية بسبب تعدد الضغوط المهنية والإدارية عليه من قبل السلطة الفلسطينية والاحتلال "الإسرائيلي" والنظام الاجتماعي السائد، ومواجهه العديد من المشكلات منها قيود حرية التعبير وتدني الرواتب وغياب الاستقرار في المجتمع.[3]

ووفقاً لنظرية "حارس البوابة" فان القائم بالاتصال يتعرض لجملة من الضغوطات المختلفة منها المعايير المهنية والسياسة التحريرية للوسيلة الاعلامية، ومصادر الأخبار المتاحة، وعلاقات العمل وضغوطه، ويذكر حسن مكاوي وليلي السيد أن القائم بالاتصال يتعرض للعديد من الضغوطات التي تؤثر على توافقه مع المؤسسة الاعلامية التي ينتمي اليها والتوقعات التي تحدد دوره في نظام الاتصال[4]

---

(1) محسن الافرنجي، **المرجع السابق**، ص3

(2) محمد المدهون ، "الإعلام الفلسطيني وآفاق المصالحة الوطنية"، تقرير إخباري منشور، **مجلة البيادر السياسي، العدد 18**، 2008م.

(3) جابر عبد الموجود، "القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية"، **دراسة غير منشورة ضمن أعمال المؤتمر السنوي الاول،**(القاهرة : أكاديمية أخبار اليوم ، 2002م)

(4) حسن مكاوي ، ليلى السيد، **المرجع السابق** ، ص183

وترى الباحثة أن عدم وجود قوانين تحمي الصحفيين من الاعتداءات والانتهاكات والضغوطات المهنية المختلفة والاشكاليات التي تواجههم تؤثر سلباً على الحريات، أثناء ممارسة العمل الصحفي، فضلاً عن الدور الغائب وغير الفاعل لنقابة الصحفيين، فمن المفترض أن يكون لها دور بارز وحقيقي في دعم وحماية الصحفيين.

وترجع الباحثة حصول الضغوطات الأمنية على المرتبة الثالثة بسبب تدخل الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والأجهزة الأمنية التابعة لحركة حماس في طبيعة عمل الصحفيين مما جعلهم عرضة للاعتقال أو الخطف أو الضرب، وفي الغالب ترتكب الأجهزة الأمنية مغالطاتها بحق الصحفيين ميدانيا لحظة الحدث إما بالاعتداء بالضرب على الصحفيين أو اهانتهم أو تحطيم معداتهم أو مصادرتها؛ لاسيما بعد إصرار الصحفيين على ضرورة نقل الحقيقة والصورة الخبرية؛ والمجازفة بأرواحهم الأمر الذي يثير سخط عناصر الجهات المسلحة والأمنية التي تمارس الاعتداء دون سند قانوني، ويستشف ذلك من خلال طلبات الاعتذار التي يقدمها المسؤولين للصحفيين المنتهكة حقوقهم، وينتهي الأمر عند هذا المطاف.

سادساً: أبرز المظاهر السلبية لممارسة العمل الصحفي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

أظهرت الدراسة أن المظاهر السلبية للعمل الصحفي في الفترة 2006– 2013م، وكان أبرزها منع توزيع الصحف الذي حصل على أعلى وزن نسبي (75.8%)، تلاه اعتقال واستدعاء صحفيين من الأجهزة الأمنية (74.7%)، ثم الاغلاق التام للصحف (62.6%)، ثم تدخل الاحزاب والفصائل (58.2%)، ثم اغلاق بعض وسائل الاعلام(52.7%)، ثم الرقابة على الصحيفة (46.2%)، ثم مصادرة بعض الصحف (45.1%)، من الناحية الأخرى، حصل الفصل من العمل (36.3%) والتهديد والضرب (35.2%)، ومصادرة التجهيزات (31.9%)، وأخيرًا إطلاق النار(23.1%)، ويلاحظ على أوزان الأخيرة أنها ضعيفة نسبياً.

وتُرجع الباحثة سبب حصول منع توزيع الصحف على المرتبة الأولى إلى الأحداث والمناكفات السياسية التي حدثت خلال الأعوام 2006 –2013 الأمر الذي انعكس على طبيعة وعمل الوسائل الاعلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد منعت الجهات الحكومية والسلطات الأمنية توزيع الصحف في الضفة الغربية وقطاع غزة بحجة أنها تقوم على نشر أخباراً ومقالات غير صحيحة ودقيقة ، بالإضافة الى أنها غير مهنية في نشر المعلومات والأخبار، ومن الصحف التي منعت من التوزيع داخل الضفة الغربية صحيفة "فلسطين"، وصحيفة "الرسالة"، وبالمقابل منعت صحيفة "القدس" و"الحياة" و"الأيام" من التوزيع داخل قطاع غزة .

وتعد هذه الاجراءات التي قامت بها سلطتي حماس وفتح في الضفة الغربية وقطاع غزة مخالفة شكلاً ومضموناً لنص وروح قانون المطبوعات والنشر، فيما يتعلق بالضمانات الواجب توفرها للصحافيين للعمل بحرية لتغطية الأحداث ونقلها للجمهور الفلسطيني.

وهذا يؤكد أن الواقع الصحفي الذي كان يحيط بالقائم بالاتصال فوضوي يسوده مجموعة من المخاطر؛ لأنه يعمل دون ضمانات تحميه وتحافظ على حقوقه وكرامته، لذلك وجب أن يكون لدى الصحفيين التزام أخلاقي ينأى بأنفسهم عن المناكفات السياسية، والعمل بمهنية بعيداً عن الحزبية، ولقد أكدت نظرية المسئولية الاجتماعية على ضرورة التزام الصحفيين بالمعايير المهنية أثناء نقلهم المعلومات، مثل: الحقيقة، والدقة، والموضوعية، والتوزان.

وترى الباحثة حصول فقرة اعتقال واستدعاء الصحفيين من الأجهزة الأمنية على المرتبة الثانية، يعود الى تأجيج الساحة الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة خاصة بعد فوز حركة حماس بالانتخابات وتوليها الحكم، مما دفع عباس إلى إعلان حالة الطوارئ وعلى أثرها مُنعت وسائل إعلام حماس وصحفييها من العمل في الضفة وتم اعتقالهم والاعتداء عليهم، وبالمقابل حدث في قطاع غزة الاعتداء والضرب والتنكيل بالصحفيين التابعين لحركة فتح ومنع الأجهزة الأمنية التابعة لحركة حماس الصحفيين لممارسة عملهم، فالتجاذبات السياسية والأمنية، أثرت على طبيعة العمل الصحفي، حيث انحاز بعضه إلى هذا الطرف أو ذاك، وبالتالي أصبح جزءاً من الانقسام، الأمر الذي انعكس سلباً على عمل وسائل الإعلام، إذ تعرض العاملون فيها للتهديد والاعتقال، والضرب ومصادرة الأجهزة ، والمنع من تغطية الأحداث، وغيرها من الانتهاكات التي حالت دون عملهم بحرية وفق القوانين والأعراف المحلية والدولية، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دارسة الدكتور جواد الدلو حيث أظهرت نتائجها أن حجم الانتهاكات التي وقعت بالضفة والقطاع خلال فترة الدراسة 499 انتهاكاً، نفذ ثلاثة أرباعها جهات رسمية تابعة لحكومتي رام الله وغزة، ولوحظ وجود سياسة ممنهجة في اعتقال الصحفيين واحتجازهم، وتبين أن الحكومتين متشابهتان في استخدامهما لأنواع الانتهاكات، ومختلفتان في التركيز على أي نوع منها، وكشفت الدراسة أن الانتهاكات في القطاع بلغت ذروتها عام 2006 ثم أخذت تتراجع، بينما في الضفة كانت تتذبذب وفقاً للأوضاع السياسية والأمنية.[1]

كما وتعرض الصحفيون في الضفة الغربية وقطاع غزة الى جملة من الانتهاكات المختلفة التي أثرت على طبيعة العمل الصحفي منذ العام 2007، فالانتهاكات الفلسطينية عام2011 تخطّت للمرّة الأولى انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ولو بفارق بسيط، حيث ارتكبت الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع 106 انتهاكات مقارنة بـ 79 انتهاكًا في عام 2010م، هذا يؤكد تدخل الأجهزة الأمنية في طبيعة العمل الصحفي، فضلاً عن استمرار الانقسام وعدم تطبيق اتفاقات المصالحة

[1] جواد الدلو، " **انتهاكات حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية 2006-2010**"، **المرجع السابق**، ص669

وعدم محاسبة المعتدين على الصحفيين ووسائل الإعلام مما أدى إلى هذا الارتفاع الملحوظ في عدد الانتهاكات الفلسطينية[1].

وتُرجع الباحثة سبب حصول فقرة إغلاق الصحف على المرتبة الثالثة، فقد تعرضت بعض المؤسسات التابعة لحركة فتح إلى بعض الخسائر والإغلاق ومصادرة محتوياتهم، إذ تم إغلاق موقع وكالة وفا التابع للسلطة الوطنية الفلسطينية، وفضائية فلسطين، ووكالة معاً ومنع الصحفيين من مزاولة أعمالهم بحرية، وبالمقابل مارست الحكومة والسلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية شتى الانتهاكات من إغلاق للمؤسسات؛ إذ أغلقت مكاتب صحفيتي فلسطين والرسالة ومكاتب فضائيتي القدس والأقصى، وتعرضت مُعدَات الصحفيين للمصادرة والتكسير وغيرها.

سابعاً : ترتيب معيقات حرية ممارسة العمل الصحفي في السلطة الوطنية الفلسطينية.

كشفت الدراسة أن تدخل القائمين بالاتصال ورؤساء التحرير في تغطية ومعالجة الموضوعات الصحفية حصلت على المرتبة الأولى من المعوقات التي تواجه حرية ممارسة العمل الصحفي في السلطة الوطنية الفلسطينية، تلاها الافتقار إلى المهنية والاحتراف وعدم تعاون المسئولين، ثم الديكتاتورية والتسلط من قبل الادارة العليا في المؤسسة الصحفية، ثم صعوبة الحصول على المعلومة حول آخر المستجدات الصحفية، تلاها نمط الملكية والسياسة التحريرية، ثم التهديد أو اعتقال الصحفيين ومصادرة أدواتهم ومنعهم من ممارسة العمل الصحفي، تلاها البيئة القانونية المنظمة للعمل الصحفي، ثم عدم وجود نقابة فاعلة، تلاها الرقابة المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الصحف، تلاها الضغوط التي يمارسها المعلنون، ثم إغلاق الصحف بحجة أنها تنشر معلومات غير دقيقة تثير الجدل بين المواطنين.

ومن الناحية الأخرى، حصلت كلاً من فقرة الموروث الاجتماعي، وفقرة الضغوط التي تُمارس من مصادر الأخبار، وأيضًا فقرة إغلاق الصحف بحجة أنها تنشر معلومات غير دقيقة تثير الجدل بين المواطنين، على المراكز الثلاثة الأخيرة .

وترجع الباحثة السبب حصول فقرة تدخل القائمين بالاتصال ورؤساء التحرير في تغطية ومعالجة الموضوعات الصحفية على المرتبة الأولى إلى الأوضاع السياسية السائدة خلال الأعوام 2006- 2013 م والتي انعكست بشكل سلبي على عمل الإعلام الفلسطيني الذي أصبح بوقاً حزبياً ببث الشائعات والتحريض، وبالتالي فإن رؤساء التحرير يعتبرون أنفسهم بأن لهم المرجعية الأساسية في معالجة ونشر الموضوعات وبالتالي تطغى عليها تفسيراتهم ومزاجتيهم أيضاً بما

[1] المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، "**انتهاكات الحريات الإعلامية في الأرض الفلسطينية المحتلة**"، **المرجع السابق**، ص 5

يتوافق مع طبيعة السياسية التحريرية المتبعة في الوسيلة الإعلامة، ويرجع السبب في ذلك لغياب القوانين التي تحدد طبيعة العمل المهني في الوسيلة الاعلامية الحزبية.

وتعزز دراسة الباحثة سجى الطيراوي رأي الباحثة التي أكدت أن غياب الإطار الدستوري الحامي لحق الحصول على المعلومة بشكل صريح في القانون الأساسي الفلسطيني، وغياب النصوص الصريحة التي تكفل هذا الحق، والإطار القانوني الناظم لهذا الحق على الصعيد الفلسطيني، مما يترك المجال في تطبيقه لمزاجية المسؤولين وتفسيراتهم وإرادتهم[1].

فغياب القوانين الإعلامية التي تضبط العمل الإعلامي في المؤسسات الإعلامية وملكية الصحيفة والسياسة التحريرية من العناصر الأساسية التي تسبب هشاشة في العمل الاعلامي، ويجعل الوسائل الإعلامية تعمل على هواها، وتروج لثقافات تتعارض مع مفاهيم الثوابت الوطنية، فضلًا عن إعلاء شأن ثقافات فئوية ضيقة على حساب الولاء الوطني بوصفه المشترك الذي من شأنه الحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي.

ولقد أكدت الدراسات الاعلامية أنَّ القائمين بالاتصال يواجهون العديد من المؤثرات أثناء التغطية الإعلامية منها السياسية التحريرية، والتأثير على المضمون من خارج المؤسسة الاعلامية، حيث تؤثر القوانين المنظمة وجماعات الضغط، عدا عن تأثير الأيديولوجية، حيث تؤثر سياسة الدولة وطبيعة النظام السياسي على محتوى ما تقدمه وسائل الاعلام.[2]

وحصلت فقرة الافتقار إلى المهنية والاحتراف وعدم تعاون المسئولين على المرتبة الثانية بسبب أن فترة الدراسة شهدت أحداثاً سياسية ومعارك داخلية بين حركتي حماس وفتح، فمن المتعارف أن طبيعة الصحف الحزبية وبالتالي ستفقد القائمين بالاتصال المصداقية والمهنية في نقل وتداول الأخبار عبر الوسيلة الإعلامية، وبالتالي أصبحت تلك الوسائل أبواقاً دعائية أكثر من كونها وسيلة إعلامية تقوم على نشر المعلومة، فقد عملت على زيادة التوتر والقلق وخلق لغة التحريض السائدة في المجتمع.

أما سبب حصول فقرة الديكتاتورية والتسلط من قبل الادارة العليا في المؤسسة الصحفية على المرتبة الثالثة، فيعود الى ممارسة المؤسسات الإعلامية الحزبية لسلطتها على الصحفيين خاصة فيما يتعلق بطبيعة القضايا التي تقوم بتناولها عبر وسيلتها الاعلامية، وبالتالي تمارس نوعاً من الديكتاتورية في طبيعة المواد الاعلامية التي سيتم نشرها، وأيضاً حذف المواد التي لا تستحق أن تنشر أو تتعارض مع السياسة التحريرية للوسيلة الاعلامية .

ومن المتعارف أن رئيس التحرير في الصحف الفلسطينية لديه صلاحية التحكم بالسياسة التحريرية للصحيفة، سيما في ظل العلاقة الوطيدة التي تربطه مع اصحاب النفوذ السياسي والمالي

---

(1) سجى الطيراوي، **المرجع السابق** .

(2) ماجدة مراد، **المرجع السابق**، ص202.

والامني والمجتمعي، فعلاقة رئيس التحرير مع طاقم الجهاز التحريري للصحيفة قد يغلب عليها مبدأ الهيمنة والتحكم لا مبدأ التشاركية وتعددية الآراء .[1]

بينما حصلت فقرة صعوبة الحصول على المعلومة حول أخر المستجدات الصحفية على المرتبة الرابعة بسبب عدم وجود قانون لتداول المعلومات في فلسطين والاحداث التي حدثت خلال فترة الدراسة من مناكفات وصراعات سياسية بين حركة حماس وفتح الأمر أدى الى تدخل الأجهزة الأمنية سواء كانت التابعة لحركة فتح او حماس في عمل الصحفيين وتقوم بعرقلة عملهم وتأديه واجبهم الصحفي، وتمنعهم من الحصول على المعلومة ونقل الحقيقة والأحداث الى الرأي العام، وهذا الأمر نابع من خوفهم في تسليط الأضواء على الأحداث في الوسائل الاعلامية ، لا سيما وأن هناك حالة من الانقسام في المجتمع بالاضافة الى سيطرة النزعة الحزبية الضيقة على النظرة الوطنية، وبطبيعة الحال ستكون الآثار المترتبة عن الصراع السياسي منعكسة على أداء الصحفيين المحاصرين بالقمع والخوف الدائم، ومنعهم من كشف الحقيقة التي قد تؤثر في الرأي العام.

وهذا يتنافى مع قانون المطبوعات والنشر حيث نصت المادة رقم (6) أن تعمل الجهات الرسمية على تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الإطلاع على برامجها ومشاريعها، وبالتالي يرتبط حق الصحفي بالحصول على المعلومة بحق التقصي، والاطلاع على المعلومات الرسمية، التي تصدر عن دوائر الإدارة، وهذا لا يتبلور إلا ضمن ثقافة سياسية ترى أن المصلحة الوطنية وأمن البلد لا يمكن أن يتكونا إلا إذا كان" الناس يعلمون"، كما يرتبط الحق في المعرفة بحق المتلقي، وهو حق المواطنين بتلقي المعلومات الإعلامية بأمانة، وذلك يتعلق بمستوى إتاحة حق امتلاك وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة للمعلومة من مصادرها بسهولة ويسر كحق أصيل، لكي يتمكن الجمهور من الاطلاع عليها.[2]

ثامناً: ترتيب المقترحات التي يمكن أن تساهم في الحفاظ على حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية وتحسين ظروفها

كشفت الدراسة أنَّ المقترحات التي يمكن أن تساهم في الحفاظ على حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية وتحسين ظروفها هي: توفير الحرية والحماية الفعلية للصحفي أثناء عمله الصحفي اذ حصلت هذه الفقرة على المرتبة الأولى ، بينما حصل على المرتبة الثانية إصدار قانون يكفل للصحفي حق الحصول على المعلومات، أما المرتبة الثالثة ضرورة أن تمارس نقابة الصحفيين عملها في تقييم العمل الصحفي وتوفير الحرية للقائمين بالاتصال، أما المرتبة الرابعة استصدار قوانين تمنع اعتقال وحبس الصحفيين والعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية

---

[1] غازي بني عودة، **الاعلام الفلسطيني الرسمي وحرية التعبير** (رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية ، 2014)، ص40.

[2] جواد الدلو، وقفة مع قانون المطبوعات والنشر1995، **المرجع السابق** ، ص3.

والوطنية، والمرتبة الخامسة تشكيل لجان تعني بالحريات الصحفية وتدافع عنها، بينما المرتبة السادسة تعديل القوانين الحالية في إطار توفير بيئة أفضل لحرية الإعلام.

أما المرتبة السابعة فقد حصلت عليها فقرة توفير حرية القائم بالاتصال لتساعده على نقد الحكومة في إطار القوانين والتشريعات المفروضة، أما المرتبة الثامنة فهي ضرورة تحقيق وترسيخ مبدأ الحرية والمسؤولية الاجتماعية وإقراره من الصحفيين، بينما المرتبة التاسعة ضرورة أن ينأى الصحفيون والمؤسسات الإعلامية عن تداعيات الانقسام، أما المرتبة العاشرة العمل الجدي لتوحيد نقابة الصحفيين، أما المرتبة الحادية عشرة ضرورة عمل ميثاق إعلامي فلسطيني يدعم عدالة القضية ويبقيها خارج التجريب بحيث لا تخضع لانتماء الإعلاميين، المرتبة الثانية عشرة ضرورة دعم استقلالية الصحف ومساندتها لتكون رفداً حقيقياً للإعلام الفلسطيني، حتي تكون ملتزمة الحرية المسؤولة والمهنية الرفيعة، أما المرتبة الثالثة عشرة العمل على تعديل البنود الخاصة بقانون المطبوعات والنشر الفلسطيني الذي يفرض قيوداً على العمل الصحفي، بينما المرتبة الرابعة عشرة ضرورة تحمل الجهات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة لمسؤولياتها في ضمان الحريات الصحفية، بإعادة فتح المكاتب الصحفية التي أغلقت مؤخراً ، أما المرتبة الخامسة عشرة مراعاة آداب وأخلاق المهنة الصحفية أثناء ممارسة العمل الصحفي، بينما المرتبة السادسة عشرة بعض الصحف الإعلامية مسيسة وتعمل بشكل حزبي، أما السابعة عشرة تنظيم دورات تتعلق بالقوانين المنظمة لحرية الصحافة ومسئولية الصحفي نحو مجتمعه، بينما المرتبة الثامنة عشرة، والأخيرة نشر قيم وثقافة حقوق الانسان وفق انتهاكات وجرائم الاحتلال الاسرائيلي.

وترى الباحثة أسباب حصول توفير الحرية والحماية الفعلية للصحفي أثناء عمله الصحفي على المرتبة الأولى؛ أنه بعد العام 2006 وفوز حركة حماس بالانتخابات وتشكليها للحكومة العاشرة نتج عن ذلك مناكفات سياسية وأمنية بين حركتي حماس وفتح، وبالمقابل انتهكت حرية الصحافة ومنع الصحفيين من ممارسة الحرية الصحفية في نقل الاخبار والمعلومات، وتعرضوا الى الانتهاكات والضغوطات الفلسطينية التي منعتهم من ممارسة عملهم والحصول على المعلومة والعمل على نشرها عبر الوسيلة الاعلامية، وهذا يفسر عدة مفاهيم منها التجاذبات السياسية التي حصلت في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن الممارسات والانتهاكات "الاسرائيلية" التي مورست ضد الصحافة الفلسطينية في ظل غياب القوانين التي تحمي الصحفيين أثناء ممارسة العمل الصحفي، وهذا يؤكد نتائج دراسة الدكتور جواد الدلو تعرض الحريات عامة وحرية الرأي والتعبير خاصة لانتهاكات كثيرة بسبب الانقسام، ووجود العديد من النصوص التي تقيد حرية الصحافة في قانون المطبوعات والنشر وتحتاج إلى تعديل. [1]

---

[1] جواد الدلو، **انتهاكات حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية، المرجع السابق، ص 671.**

ومن المعلوم أنَّ حرية الصحافة تتطلب أن تتخلص من أية انتهاكات أو قيود أو رقابة سابقة أو لاحقة تحد من حريتها في التعبير والنقد، مع حرية الأفراد في إصدار الصحف وتوزيعها دون ترخيص سابق، مع الاستقلال المهني للعاملين في هذه الصحف وحريتهم في استقاء المعلومات ونشرها في إطار ما يسمح به القانون دون إكراه أو توجيه للصحف والصحفيين.[1]
لذلك يجب على الفرد أن يتمتع بالحرية في نشر ما يعتقد أنها أخباراً صحيحة عبر الوسيلة الاعلامية.[2]

بينما احتلت المرتبة الثانية إصدار قانون يكفل للصحفي حق الحصول على المعلومات وترى الباحثة أن السبب في ذلك شعور القائمين بالاتصال في الصحافة الفلسطينية سواء كانوا في قطاع غزة أو في الضفة الغربية بأنَّ قوانين الصحافة التي صدرت ضبابية وتقيد حرية العمل الصحفي وبحاجة إلى إعادة تعديل لكي تساعدهم في الحصول على المعلومات دون أية صعوبات أو عوائق، أو تدخلات خارجية قد تمنعهم من الحصول على المعلومات .

والملاحظ أن العمل الاعلامي في فلسطين لا يزال مثقلًا بالقيود التي تكون ملازمة لمختلف النصوص القانونية، وفي المقابل تغيب عن القوانين والممارسة السائدة فكرة تعزيز ثقافة التسامح والقبول بالرأي الآخر واحترام النقد ووجهات النظر المختلفة.[3]

كما أن التشريعات الفلسطينية لا تزال تفتقد لقانون حق الحصول على المعلومات، رغم صياغة مسودة قانون عام 2005 ومراجعتها مؤخراً، الا أن المصادقة عليه بقيت معلقة نظراً للشلل الذي اعترى المجلس التشريعي عقب الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2007م.

كما وتكفل المادة 19 من القانون الأساسي الفلسطيني حرية الرأي والتعبير، ومع ذلك فإن هذا الضمان الدستوري يفتقد للقوة؛ لأنه مقيد بأحكام القوانين الأخرى التي قد تتخطى حرية الرأي والتعبير، حيث إن هناك العديد من القوانين السارية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة التي تقيد حرية الرأي والتعبير مثل قانون المطبوعات والنشر، الذي يشتمل على عقوبات، بما في ذلك السجن.[4]

كما ويتصف قانون النشر والمطبوعات بالضبابية والخلل مما أبقى الصحفيين دون حصانة أو حماية وشعورهم بعدم الأمان خلال أدائهم مهامهم الميدانية أو داخل المؤسسة الإعلامية التي يعملون فيها، كما أغفل القانون الأساسي ضرورة إبعاد الأجهزة الأمنية عن وسائل الإعلام أو

---

(1) محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، **المرجع السابق**، ص341.

(2) محمد الموسوي، **المرجع السابق** ، ص57.

(3) غازي بني عودة، **المرجع السابق** ،ص19.

(4) مركز تطوير الاعلام ببرزيت، دراسة تقييم للإعلام الفلسطيني، تطور الاعلام الفلسطيني منظمة اليونسكو، 2014، ص11

التدخل في شؤونها، فضلاً على أنه أفقد الآمال من إرساء صحافة حرة في الوطن كما أنه ينسف مضمون المادتين الثالثة والرابعة من قانون المطبوعات والنشر اللتان تنصان على منح الحرية للصحافة.[1]

بينما حصلت فقرة ضرورة أن تمارس نقابة الصحفيين عملها في تقييم العمل الصحفي وتوفير الحرية للقائمين بالاتصال على المرتبة الثالثة، وترجع الباحثة السبب إلى ضعف نقابة الصحفيين خلال الأعوام 2006-2013، فهي لا تمثل ورقة ضغط على أية جهة رسمية أو غير رسمية لحماية القائم بالاتصال أثناء ممارسه عمله الصحفي .

لذلك يمكن القول أن نقابة الصحفيين دورها غير ملموس في حماية الصحفيين تجاه الانتهاكات والممارسات التي تمارس ضدهم، فهي لا تمتلك الحصانة الكافية التي تؤهلها بأن تكون الحامية للصحفيين في حال اعتقالهم أو التنكيل بهم، فالنقابة حتى تستمد قوتها يجب أن تكون مستقلة، وأن يكون لها ميزانية خاصة لكي تقوم على توفير الحياة الكريمة للصحفيين، وتنظيم الدورات التدريبية التي تهدف إلى تطوير ورفع كفاءة الصحفيين [2]، وهذا يعني أن الدور الذي تقوم به نقابة الصحفيين لا يرتقي إلى المستوى المطلوب في حماية الصحفي الفلسطيني، وتحريك الجهات المعنية والمؤسسات الإعلامية للضغط باتجاه صياغة قوانين لا تحمي فقط حرية الرأي والتعبير، إنما قوانين تحمي الصحفي من الملاحقة أثناء تغطية الجلسات والمحاكم والقضايا المختلفة.[3]

كما أن نقابة الصحفيين خلال الفترة الزمنية للدراسة كانت تفتقر إلى وحدتها الوطنية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والقانون الناظم لها غير واضح، ويعلم الصحفيون أن المشاكل التي تتدخل فيها النقابة هنا أو هناك غير نابعة من قوة النقابة بالقدر ما هي نابعة من العلاقات الشخصية لبعض أعضاء الهيئة الادارية[4].

وتؤكد الباحثة أنَّ نقابة الصحفيين لا تتمتع بأي صلاحية تقوم فيها على محاسبة الصحفيين في حال عدم التزامهم بالقوانين أو مواثيق الشرف الصحفي وأخلاقيات المهنة الصحفية والتي جاءت بناء على اجتهادات من مجموعة من الصحفيين؛ لكنها ليست ذات سلطة قوية بأنَّ تفرض عقوبات على الصحفي الذي يخالف آداب العمل الصحفي.

---

(1) ميرفت جابر ونهى دياب، "الرقيب"، **الموسوعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الانسان**، التقرير السنوي للعام 1999"، العدد 15، كانون ثاني 2000

(2) خالد عمار، **المرجع السابق**

(3) نبال ثوابتة، مقابلة هاتفية، **المرجع السابق**.

(4) حسن أبو حشيش، " **معوقات العمل الصحفي**"، **المرجع السابق**، ص3

وحصلت المرتبة الرابعة فقرة استصدار قوانين تمنع اعتقال وحبس الصحفيين وتعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية والوطنية وترجع الباحثة السبب إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية باعتقال الصحفيين وتتدخل في عملهم ومنعهم من ممارسة عملهم الصحفي بحرية؛ لذا تعرض عددًا منهم لأشكال مختلفة من الانتهاكات أبرزها الضرب والاهانة، والاعتقال، وتحطيم الُمعَدات، إضافة إلى حملات الترهيب والتهديد لمنعهم من القيام بواجبهم وأداء رسالتهم الإعلامية على الوجه الصحيح.

وهذا يقتضي من القائمين بالاتصال في الصحف الفلسطينية الموازنة بين الحرية والمسئولية الاجتماعية، وبذلك يكون" التوجه الأساسي لهذه الفلسفة في الإعلام هي المراقبة الذاتية والالتزام الأخلاقي والاجتماعي بالرسالة السامية التي تؤديها الصحافة دون التضحية بقيم الحرية والاستقلال والمبادرة".[1]

[1] أحلام باي، **المرجع السابق**، ص48 .

المبحث الثاني: مناقشة نتائج فروض الدراسة

يتناول هذا المطلب عرضاً موجزاً لمناقشة الفروض التي وضعتها الباحثة لدراسة اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية خلال الفترة الزمنية للدراسة، وذلك على النحو التالي:

1. أظهرت نتائج الدراسة بأنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تُعزى للنوع (ذكـر، أنثـى)، هذا يؤكد أن هناك اتفاقًا بين الذكور والإناث في اتجاههم نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية.

وترجع الباحثة السبب باتفاق اتجاهات الإناث والذكور نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية إلى تشابه البيئة التي يعيش فيها كلٌّ من الصحفيين في الضفة الغربية أو قطاع غزة، سواء أكانوا "ذكورًا أم إناثًا " مما يبرهن على أنه لا توجد فروق بين العاملين في وسائل الإعلام سواء كانوا من الذكور أم من الإناث، فضلاً على أن الأبعاد الوظيفية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الأمنية، ليست من الأبعاد التي تظهر فيها الاختلافات واضحة بين الجنسين، فالصحفي الذي يعمل في وسائل الإعلام سواء كان "ذكراً أم أنثى" يسعى إلى التفوق في عمله، بالإضافة إلى أن الصحافة تشكل عامل جذب للفتيات لا سيما وأننا نعيش في عصر الثورة التكنولوجية، والتطور الهائل في مجال الإعلام والاتصالات، حيث باتت كثير من المؤسسات الإعلامية خاصة الأجنبية تستعين بالفتيات، خاصة بعد أن أثبتت كثير من الفتيات جدارتهن في العمل الإعلامي كمراسلات ومحررات مما يزيد من حدة المنافسة، لذا يستوي الجنسان (ذكور وإناث) في حرصهما على العمل الإعلامي وإثبات تفوقهما.

كما أن مهنة الصحافة مهنة المتاعب والمخاطر، وأصبحت تلائم اتجاهات المرأة في عالم الصحافة، من حيث خروجها من المنزل للعمل في الليل وعملها مراسلة اعلامية حيث إنها تضطر إلى السفر والمبيت بالخارج، فقد أصبحت المرأة الصحفية تشترك مع الصحفي الرجل في ممارسة العمل الصحفي دون أية فروقات بينهما.

ومن هذا الجانب، أجمعت عدة صحفيات أنَّ العلاقة مع الشخصيات السياسية تتدرج تحت إطار المهنية، كما وُصفت الإعلامية الأنثى بأنها الأقدر والأسرع في الحصول على المعلومة كونها أنثى وهذا ما يجعل الرجل المسئول يفضل التعامل معها عوضاً عن الصحفي.[1]

2. كشفت نتائج الدراسة الميدانية بأنه توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في مجال اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية بين الفئة العمرية (20 – 30) عاماً، والفئة العمرية (30 – 40) عاماً لصالح الفئة العمرية (20 –30) عـاماً .

وترى الباحثة السبب أنّ الاعلام الفلسطيني فتي ويحكمه جيل شبابي يتمتع بعنفوان ومتسلح بالفكر والمعرفة والثقافة الواسعة من مختلف المفاهيم، منها مفهوم المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات المهنة أثناء ممارسة العمل الصحفي، فضلاً على أن الفئة العمرية (20–30) عامًا لم تنخرط بالعمل الصحفي بالقدر الذي انخرطت فيه الفئة العمرية ما بين(30 –40) عاماً التي واجهت العديد من الإشكاليات والضغوطات التي أثرت على اتجاهاتهم نحو الحرية والمسئولية الاجتماعية أثناء ممارسة العمل الصحفي.

كما أنَّ اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية يحكمها مدى ثقافتة واطلاعه وإدراكه لمفهوم الحرية وما يمكن أن يتضمنه(في الحصول على المعلومات ونشرها دون أن يكون هناك قيود حزبية أو سياسية) بالإضافة إلى مفهوم المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل الصحفي، واحترام مواثيق الشرف الصحفي، والتشريعات والقوانين التي تنظم العمل الصحفي.

وتعتقد الطالبة أن ثقافة الحرية والمسئولية الاجتماعية هي المسيطرة على كثير من العاملين في وسائل الإعلام بغض النظر عن أعمارهم حيث يقبل الصغير والكبير على العمل الإعلامي انطلاقًا من وعيهم الوطني وحرصهم على التغطيات الإعلامية المتميزة، وإجراء مقابلات مع المسؤولين والشخصيات الاعتبارية.

3. أظهرت الدراسة أنَّه توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تُعزى لصالـح "قطاع غزة".

وبصفة عامة أظهرت الدراسة أنَّ القائمين بالاتصال من قطاع غزة يمتلكون اتجاهات أكثر إيجابية نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية من القائمين بالاتصال في الضفة الغربية.

---

[1] نبال ثوابتة، إعلاميات فلسطينيات، تجربة وإبداع، **المرجع السابق**، ص19.

تُرجع الباحثة السبب أن قطاع غزة شهد خلال العام 2009-2010 م حربين وهما حرب " الفرقان"، وحرب "حجارة السجيل"، ومنذ تلك اللحظة كان واجباً على الصحافة الفلسطينية والقائمين بالاتصال تحييد العمل الإعلامي وعدم زج الصحفيين في الصراعات السياسية والحزبية، والالتزام بآداب وأخلاق المهنة والمسئولية الاجتماعية في نقل المعلومات والاخبار ونشرها إلى الجماهير المستهدفة عبر الوسائل الاعلامية، فيجب على القائم بالاتصال أن يتحمل المسئولية الاجتماعية في نقل الرسالة بصورتها الحقيقة بأمانة وموضوعية دون تأثيرات داخلية أو خارجية يمكن أن تؤثر على طبيعة العمل الإعلامي، فالحروب التي عايشها قطاع غزة خلال تلك الفترة ألزم الصحفيين الالتزام بالمهنية والموضوعية في نقل الحقائق عبر وسائلها الإعلامية أكثر من الصحفيين في الضفة الغربية الذين لا زالوا يواجهون عدة إشكاليات والضغوطات المختلفة منها الانتهاكات الإسرائيلية، والاعتقالات والسجن، والضرب والمنع من وصولهم إلى المعلومات ونقل الوقائع بموضوعية ومصداقية إلى الجماهير المستهدفة، كما أن القطاع شهد خلال الفترة الزمنية المذكورة هدوءاً أمنياً انعكس إيجابياً على ممارسات وسائل الاعلام، إضافة إلى انخفاض حدة المناكفات السياسية في الفترة الأخيرة .

4. أظهرت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تعزى للمؤهل العلمي (دبلوم فأقل، بكالوريوس، دراسات عليا).

وهذا يؤكد أن المؤهل العلمي عند القائم بالاتصال لا يؤثر في اتجاهاته نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية.

ولعل ذلك مرجعه إلى زيادة نسبة المتعلمين في الأراضي الفلسطينية، فضلاً على أنَّ اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية يحكمها ثقافته ومعرفتة لمفهوم الحرية (في الحصول على المعلومات ونشرها دون أن يكون هناك قيود حزبية أو سياسة) بالإضافة إلى مفهوم المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل الصحفي واحترام مواثيق الشرف الصحفي والتشريعات والقوانين التي تنظم العمل الصحفي.

فكلما زاد اطلاع ومعرفة القائم بالاتصال بمفاهيم الحرية والمسئولية الاجتماعية، سينعكس إيجابياً على أداء مهنة العمل الصحفي ومعرفته بالمحددات التي يجب أن يسير عليها أثناء ممارسته لعمله بمصداقية وأمانة، عدا أن الفئة المهيمنة على السوق الإعلامي الفئة الحاصلة على البكالوريس وبالتالي هم يدركون الصواب من الخلل، لا سيما وأن الحريات الصحفية من أكثر الأمور حساسية أثناء العمل الصحفي، لذلك فهي بحاجة إلى تنظيم وترتيب وضبط ضمن إطار

قانوني يكفل الحرية بشكل صحيح لدى القائمين بالاتصال أثناء العمل الصحفي؛ لكن في بعض الأحيان بعض الأمور تحكم القائمين بالاتصال وتؤثر على طبيعة عملهم الصحفي مثل السياسة التحريرية والضغوطات الداخلية أو الخارجية التي يمكن أن تؤثر على طبيعة العمل الصحفي.

5. أظهرت الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية تُعزى لنمط ملكية الصحيفة، حيث إن اتجاهات القائمين بالاتصال في صحيفة فلسطين يمتلكون اتجاهات أكثر إيجابية من صحف الدراسة الباقية؛ لكن تلك الفروق غير جوهرية.

وترجع الباحثة السبب أن الصحف التي أُجريت عليها الدراسة حزبية وتنتمى لأحزاب وفصائل مختلفة، ومن الطبيعي أن تكون الفروق أو الاتجاهات متفاوتة أو غير جوهرية، وهذا يؤكد أنّ نمط الملكية يعد عاملاً مؤثراً على طبيعة اتجاهات القائمين بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية، وهذا يوضح أن الصحف تمارس مجموعة من الضغوطات المختلفة على القائم بالاتصال خاصة في طبيعة القضايا والموضوعات التي تتناولها الصحيفة، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة عبد الجواد سعيد محمد ربيع التي أكدت وجود علاقة ارتباطية بين نمط ملكية الصحيفة ونوعية القضايا التي تعرضها مواد الرأي المنشورة بها حيث يزداد عرض القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية ذات المضمون الجاد، بالمقارنة بالصحف القومية، وأيضاً والنمط السائد في الصحف الخاصة بالنسبة لبريد القراء في الصحف الخاصة. [1]

ويؤثر نمط الملكية على طبيعة المعلومات والموضوعات التي تتناولها الصحف الفلسطينية، إذ كثيراً ما تقوم بحذف بعض النصوص واستبدالها بمعلومات وأخبار تخدم المصالح السياسية والإيديولوجية للصحيفة وهذا ما يدرج ضمن الرقابة الإعلامية التي تقوم على رقابة المواد التي يتم نشرها عبر الوسيلة الاعلامية .

وترى الباحثة أنَّ نمط ملكية الصحيفة يؤثر على حرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومة عند القائمين بالاتصال، ومن الضروري أن يمارس القائم بالاتصال الحرية الصحفية دون أية مؤثرات داخلية أو خارجية يمكن أن تؤثر على طبيعة العمل الصحفي، فحرية الصحافة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعلومة إلى درجة التلازم، إذ لا يمكن أن نطالب بحرية صحافة ونتجاهل حرية الوصول للمعلومة وحجبها عن المواطنين بهدف تحقيق أهداف ومصالح سياسية وأيدولوجية.

ومن خلال خبرة الباحثة في العمل الصحفي الميداني وجدت أنَّ بعض الصحف الفلسطينية عادة ما تستضيف بعض المحللين والسياسيين والكتاب المقربين الذين يحملون رؤية وفكر وثقافة

---

[1] عبد الجواد سعيد محمد ربيع ، **المرجع السابق** .

موائمة لها، بهدف إقناع القراء بوجهه نظرها وفقاً لسياستها التحريرية، والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

وهذا ينافي مع نظرية الحرية التي تدعو الصحافة بضرورة أن تقوم على خدمة الفرد وأن تعمل على التغيير ونقد الحكومة والرقابة على السلطة التنفيذية، فهذه النظرية لا تنظر للإنسان على أنه غير قادر على الاعتماد على نفسه؛ بل تنظر إليه بأن له كيانه المستقل وقدرته على التمييز بين الصواب والخطأ.[1]

6. كشفت الدراسة أنَّ القائمين بالاتصال المنتمين إلى حركة حماس يمتلكون اتجاهات إيجابية نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية أكثر من غيرهم المنتمين لحركة فتح والمحايدين؛ لكن هذا التفوق غير جوهري ولم يرتقِ إلى مستوى الدلالة الاحصائية.

وترجع الباحثة السبب أن صحف الدراسة "مسيسة" وبالتالي ستكون محابية ومناصرة للحزب التابعه له، فالقائمين بالاتصال الذين يعملون في الصحف التابعة لحزب أو فصيل معين يتعاملون بحذر أثناء التغطية الاخبارية حتى لا يتهمون أنهم منحازون للفصيل السياسي الذي ينتمون اليه؛ بل وينقلون الأخبار بثوب من الموضوعية والصدق حتى لا يتعرضوا لأيّة مضايقات؛ لكن في الحقيقة هم منتمون ويعملون وفق أجندة حزبيـة، لا يمكن فصلها على السياسة التحريرية للصحيفة.

وترى الباحثة بأنّهَ لا يوجد إعلام بدون انتماء أو توجه سياسي، وبالتالي يساهم الطابع الحزبي بشكل كبير في انخفاض معدل الموضوعية لاسيما الصحف المسيسة لحزب معارض، فضلاً على أن تلوين الخبر في الصحف الحزبية يرتبط بموقعها من السلطة ويزداد التحيز والتلوين في الموضوعات الخلافية مقارنة بالموضوعات غير الخلافية.

وتؤكد الباحثة أن حرية الصحافة والالتزام بالقوانين وأخلاقيات العمل الصحفي هي واجب وطني ومهني خاصة في تغطية الأحداث وإيصال الرسالة الإعلامية عبر الوسائل الاعلامية، وهذا ما كان يضعه القائمين بالاتصال في قطاع غزة خاصة المنتمين إلى حركة حماس والعاملين في المؤسسات الاعلامية نظراً للأحداث السياسية التي عايشها القطاع من حروب متتالية فرضت على الصحفيين أن يكونوا إيجابيين في التغطية الإعلامية والالتزام بتقاليد المهنة وآدابها ومبادئها .

7. كشفت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي في الصحيفة تُعزى للنوع.

ولعل السبب يعود إلى البيئة التي يعيش فيها كلٌّ من الصحفي أو الصحفية سواء كان " ذكرًا أم أنثى " فهي متشابهة من الناحية الاقتصادية والأمنية والسياسية، مما يبرهن بأنه لا توجد

---

[1] بسام المشاقبة، **المرجع السابق**، ص 182.

فروق بين العاملين في الوسائل الإعلامية سواء كانوا من الذكور أو من الإناث في تأثرهم بالضغوط التي تواجه القائم بالاتصال في العمل الصحفي.

وتعتقد الباحثة أن اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية يؤثر على جميع الشرائح، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة تبعاً لطبيعة السياسة التحريرية للمؤسسة الاعلامية.

8. أوضحت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي في الصحيفة تعزى لمكان السكن، وخرجت **بالنتائج التالية:**

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) في الضغوط المالية "أجور ورواتب" التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تعزى لمكان السكن وذلك لصالح قطاع غزة.
- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في باقي أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تُعزى لمكان السكن.

تُــرجع الباحثة السبب بأنَّه توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) في الضغوط المالية "أجور ورواتب" التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تعزى لمكان السكن وذلك لصالح قطاع غزة، حيث واجه قطاع غزة خلال الفترة الزمنية للدراسة مجموعة من الأزمات وفي مقدمتها الحصار "الاسرائيلي" الذي أثر على كافة مناحي الحياة في مقدمتها الجوانب الاقتصادية والمالية، فقد واجهت المؤسسات الصحفية خطر الإفلاس والإغلاق بسبب التغيرات التي حصلت على الأوضاع الاقتصادية مما أثر عليها سلباً، وتوقف عدد من الشركات التجارية الكبرى في قطاع عن نشر الدعايات والإعلانات عبر الصحف الفلسطينية، سيما وأن الصحف تعتمد اعتماداً كلياً على الإعلانات، الأمر الذي أثر بالسلب على تدنى الرواتب الشهرية للصحفيين.

واتفقت هذه الدراسة مع دراسة الدكتور جابر عبد الموجود التي أكدت نتائجها أن الصحفي الفلسطيني يواجه العديد من المشكلات المختلفة منها قيود حرية الرأي التعبير، وتدني الرواتب وغياب الاستقرار في المجتمع.[1]

وترى الباحثة أنَّ الصحفيين من المحررين والمراسلين العاملين في الصحف الفلسطينية يعانون من من تدني أجورهم وافتقارهم الى التدريب من قبل مؤسساتهم الصحفية بهدف تطوير قدراتهم المهنية، اضافة الى عدم الشعور بالأمن الوظيفي في ظل عمل عدد كبير منهم بدون عقود عمل ذات بنود واضحة تحمي حقوقهم.

---

[1] جابر عبد الموجود، **المرجع السابق** .

وسبب عدوم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في باقي أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تعزى لمكان السكن، الى تشابهة طبيعة الظروف السياسية المتواجدة في كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً على أن الانتهاكات والاعتداءات التي يواجهها الصحفيون أثناء التغطية الاعلامية متشابهة، لا سيما خلال أعوام (2006-2013)، بالاضافة إلى أن رؤوساء التحرير والمسئولين يقومون بممارسة بعض الضغوطات المختلفة تجاه القائم بالاتصال، فلا يمكن أن يكون بعيداً عن غرفة التحرير أو رئيس التحرير مهما كانت المسافة قريبة فيما بينهما.

9. كشف الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تُعـزى لنمط ملكية الصحيفة.

وتُـرجــع الباحثة السبب أنّ صحف الدراسة حزبية وتابعة لسياسة تحريرية ضمن السياسة العامة للمؤسسة الاعلامية، فالصحافة الفلسطينية خلال الأعوام "2006 -2013" م في الضفة الغربية وقطاع غزة، واجهت العديد من الضغوطات التي مورست ضدها من حيث إغلاق الصحف، ومنع توزيعها ومصادر ممتلكاتها الإعلامية المختلفة التي تؤثر على طبيعة العمل الصحفي، فمن الطبيعي أنّ يواجه القائم بالاتصال العديد من الضغوطات المختلفة منها الضغوطات المهنية والقانونية، والأمنية، والاجراءات القانونية وغيرها من الضغوطات التي تؤثر على طبيعة عمل القائم بالاتصال في الحصول على المعلومة، وبالتالي فإن الضغوطات لن تختلف عن بقية صحف الدراسة بسبب حزبية الصحف وحالة الانقسام التي تسيطر على المجتمع الفلسطيني، وبطبيعة الحال ستكون الآثار المترتبة على الصراع السياسي منعكسة على واقع الحريات الصحفية وأداء الصحفيين، ومنعهم من كشف الحقيقة.

كما أن الضغوطات التي يواجهها القائم بالاتصال في العمل الصحفي تؤثر عليه، ومنها :" ظروف العمل التي يفرضها البناء البيروقراطي للعمل الصحفي منها السياسة التحريرية للوسيلة الاعلامية، والتعارض بين سياسات الناشر وتطلعات القائم بالاتصال، فكل وسيلة إعلام لها سياسة معينة سواء اعترفت بتلك السياسة أم لا، وتظهر هذه السياسة بوضوح من خلال صياغة المواد الإعلامية الأخرى التي تتناول موضوعاً أو حدثاً معيناً" .[1]

إن ملكية الصحيفة هي تعبير عن نظرية الإعلام السائدة في مجتمع من المجتمعات، وانعكاس للنظام السياسي بأركانه المختلفة في المجتمع: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وحرية الصحافة تتحقق في شكل الملكية التي يقرها المذهب أو النظام.[2]

---

(1) حسين الزويني، **المرجع السابق**، ص 807.

(2) ابراهيم المسلمي، **ادارة المؤسسات الصحفية**، ط بدون (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع ، السنة بدون)، ص111

ومن العوائق التي تقف أمام حرية الصحافة هي: ملكية الصحيفة، فالصحف المملوكة للحكومة بنسبة عالية لا تستطيع الخروج على خط الحكومة، حيث ولدت الصحف اليومية في حضن الحكومة وليس من الصعب الخروج أن تنأى بنفسها عن التأثير الحكومي.[1]

إنَّ نمط الملكية الاعلامية للصحيفة هو الذي يحدد نوعية المضامين الإعلامية ومدى تدخل السلطة الحاكمة في توجيه الأداء الاعلامي وتحديد نوعية المضامين الاعلامية يمثلان المعيار الحاسم في تحديد الإطار النهائي للسياسة الاعلامية.[2]

10.كشف الدراسة عدم وجود فروق دالة احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي تعزى للانتماء السياسي.

وترى الباحثة أنَّ الاعلام الفلسطيني في الضفة الغربية أو قطاع غزة " مسيس" وصحف الدراسة تابعة لأحزاب وفصائل معينة، مما يؤكد عدم وجود فروق بين صحف الدراسة في أنواع الضغوطات التي تواجه القائمين بالاتصال، فضلاً على أن البيئة الصحفية خلال الفترة الزمنية للدراسة كان يشوبها مناكفات سياسية انعكست على طبيعة عمل الصحفيين والمؤسسات الصحفية .

وتعتقد الباحثة أنَّ تقديم القائم بالاتصال انتماءه الحزبي والسياسي على متطلبات المهنة الصحفية في المؤسسة الإعلامية يؤثر على مصداقية المؤسسة الإعلامية، ويضعف دورها في تشكيل الوعي الوطني.

11. أظهرت الدراسة أنه لا توجد علاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أنواع الضغوط التي تواجه العاملين أثناء العمل الصحفي ونمط ملكية الصحيفة التي يعمل بها.

وترى الباحثة أن جميع المؤسسات العاملة في المجال الإعلامي في قطاع غزة أو الضفة الغربية تابعة لنمط ملكية معين بعيداً عن أنواع الضغوطات التي تمارسها ضد القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي، وبالتالي ليس هناك علاقة بين أنواع الضغوطات التي تمارسها الصحيفة وملكية الصحيفة، وهناك بعض الصحف الفلسطينية تعلن عن نفسها بأنها مستقلة؛ لكنها في الحقيقة تكون مناصرة أو تابعة لجهات سياسية أو تنظيمات محسوبة على جهات معنية وذات لون سياسي وأجندة خاصة تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها والحفاظ على جمهورها .[3]

وتعتقد الباحثة أن هذه الأمور تعد من المعيقات التي تواجه الإعلام في قطاع غزة أو الضفة الغربية؛ لأن الاعلام الحزبي أصبح يفتقد ثقة الجمهور، الذي يبحث عن وسيلة تتسم بالمصداقية حتى تحوز على ثقته ورضاه، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على التعرض لهذه الوسائل.

---

(1) منال الشريف، **التحرير الصحفي**، ط بدون ، (الأردن : عمان مركز الافق للنشر، 1996)، ص19

(2) عزام أبو الحمام، تأثير العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية على صفحات الانترنت العربية من وجهة نظر المحررين ،**رسالة ماجستير غير منشورة** (كلية الاعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2011) ، ص79

(3) منتصر حمدان ، محرر صحفي في صحيفة الحياة، مقابلة صحفية عبر الهاتف ، اليوم الجمعة 2014/9/6 ، الساعة 6:00 مساءً

ولقد أكدت نظرية المسئولية الاجتماعية على ضرورة الالتزام بالمعايير المهنية الراقية لنقل المعلومات مثل الحقيقة، والدقة، والموضوعية والتوازن، وألا تقل مسؤولية الصحفي في وسائل الإعلام أمام المجتمع عن مسؤوليتهم أمام الملاك وأسواق الصحف في التوزيع أو الإعلان.[1]

(1) محمد حسام الدين، **المرجع السابق**، ص61

المبحث الثالث : توصيات الدراسة

يتناول هذا المبحث عرضاً موجزاً لأهم التوصيات التي توصلت اليها الباحثة في ضوء نتائج دراسة اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية خلال الفترة الزمنية للدراسة 2006-2013م وهي:

1. ضرورة العمل على توعية وتثقيف القائمين بالاتصال بمفاهيم الحرية والمسئولية الاجتماعية وقانون المطبوعات والنشر، ومواثيق الشرف الصحفي بهدف ضبط القائمين بالاتصال في العمل الصحفي.
2. توصي الدراسة بضرورة تعزيز الحرية والمسئولية الاجتماعية عند القائمين بالاتصال خاصة عند تناول القضايا المجتمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتحلي بالموضوعية والمهنية بعيداً عن الفئوية التي تزيد من حالة الاحتقان في الشارع الفلسطيني.
3. يجب منح وسائل الاعلام مساحة أوسع من الحرية الصحفية على أن يقابلها مسئولية اجتماعية عند القائمين بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على العمل الصحفي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.
4. توصي الدراسة بضرورة تشكيل لجنة مختصة لدراسة قانون المطبوعات والنشر، وإجراء تعديلات عليه، والأخذ بعين الاعتبار المعايير والمواثيق الدولية، وبنود القانون الأساسي التي تكفل بحريات العمل الصحفي وحق المواطنين في تلقي المعلومات، فقانون المطبوعات شكل قيوداً كبيرة على العمل الصحفي، ومر عليه حوالي عقدين من الزمن، إضافة الى التطورات التي شهدتها وسائل الاتصال، وجعلت من العالم قرية صغيرة.
5. توصى الدراسة بضرورة استقلالية المؤسسات الإعلامية وابتعادها عن الفئوية والحزبية لتكون رفداً حقيقاً للاعلام الفلسطيني على أن تكون ملتزمة بالحرية المسؤولة بالمهنية الرفعية .
6. توحيد الجسم الصحفي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفعيل الدور الحقيقي لنقابة الصحفيين في حماية الصحفيين، والدفاع عنهم وصون كرامتهم، وخلق بيئة قانونية ومجتمعية أفضل، وتجنبهم المناكفات السياسية، وتسهم في تحسين أوضاع حرية الصحافة في فلسطين .
7. تعزيز مبدأ احترام وسيادة القوانين ووضع حد للتدخلات الخارجية في العمل الصحفي، ومحاولة إلغاء كافة أشكال الرقابة على عمل الصحفيين، بما لا يمس بمصالح المجتمع الفلسطيني.

8. ضرورة قيام الصحفيون بإعادة النظر بوثيقة الشرف الصحفي، ومدونة الاخلاقيات واقواعد السلوكية وغيرها، والخروج بميثاق شرف صحفي واحد، يعزز المسئولية الاجتماعية، ويكون ملزماً لجميع الصحفيين.
9. توصي الدراسة بضرورة وضع دليل يتضمن مجموعة من القواعد والقوانين التي تضبط العلاقة بين أجهزة الأمن والاعلاميين حفاظاً على التغطية الإعلامية للأحداث ومنعاً للانتهاكات والضغوط والتدخلات التي يتعرض لها الصحفيون.
10. توصى الدراسة بضرورة أنَّ تهتم المؤسسات الصحفية ووزارة الاعلام الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية بتحسين رواتب الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام وتقديم مكافآت تشجيعية لهم، وتنظيم دورات مهنية مختلفة لهم، لصقل قدراتهم الفردية.

مراجع ومصادر الدراسة

تشتمل مراجع الدراسة على القرآن الكريم، والمراجع العربية، والرسائل العلمية غير المنشورة، والدراسات والأبحاث العلمية المنشورة، والكتب، واوراق العمل، والتقارير والدراسات البحثية، والمقابلات، والمحاضرات والمقالات والمواقع الالكترونية، والمراجع الأجنبية.

مراجع ومصادر الدراسة

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً المراجع العربية :

أ. الرسائل العلمية غير المنشورة:

1. أحلام باي، معوقات حرية الصحافة في الجزائر، دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة، **رسالة ماجستير، غير منشورة**، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

2. انتصار سالم، دور الصحف المصرية في تشكيل معارف جمهور القراء واتجاهاتهم نحو القضايا السياسية، دراسة تطبيقية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ،الزقازيق: كلية الأداب بجامعة الزقازيق،2009.

3. حسن أبو حشيش، بيئة العمل في الصحف الفلسطينية دراسة لواقع الصحف والقائم بالاتصال، **رسالة دكتوراه غير منشورة**،جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية ،2004.

4. راوية السيد، حرية الفرد في القانون الفلسطيني، وأثر ذلك على التنمية السياسية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، فلسطين: جامعة النجاح ، كلية الدراسات العليا، 2013.

5. سجى الطيراوي، حرية الوصول للمعلومات في الواقع القانوني والعملي الفلسطيني، **رسالة ماجستير، غير منشورة**، بيرزيت: جامعة بيرزيت،2011م.

6. سهيل شحادة خلف،"حرية الصحافة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية من عام 1994م حتى 2004م وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2005م.

7. عادل ضيف، "السياسة التحريرية للصفحات الخارجية بالصحف اليومية المصرية"، **رسالة دكتوراه، غير منشورة**،الزقازيق: كلية الآداب بجامعة الزقازيق، 1997م.

8. عزام أبو الحمام، تأثير العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية على صفحات الانترنت العربية من وجهة نظر المحررين ،**رسالة ماجستير غير منشورة** ،كلية الاعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

9. محمد أبو العلا، "المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية: دراسة مقارنة للمضمون والقائم بالاتصال في الصحف القومية والحزبية من 1991-"1994، **رسالة ماجستير غير منشورة**، القاهرة: قسم الصحافة، كلية الإعلام، 1996

10. محمد أبو عرقوب، اتجاهات الصحفيين إزاء ميثاق الشرف الصحفي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الأردن: جامعة الشرق الأوسط لدراسات العليا،2010.

11. منى فرج، المعايير الرقابية للفيلم السينمائي الروائي في السينما والتليفزيون، **رسالة ماجستير غير منشورة**، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاعلام،2001.

ب. الدراسات والأبحاث العلمية المنشورة:

12. أحمد حماد، نافذ المدهون، الحريات الاعلامية بين الضوابط الشرعية والقانونية، **مجلة كلية الآداب**، دورية أكاديمية علمية محكمة تهتم بنشر الدراسات الانسانية والاجتماعية، العدد 32، حلوان: جامعة حلوان،2013 م.

13. أسامة عبد الرحيم على، "العوامل المؤثرة في معالجة القائم بالاتصال لقضايا تطوير التعليم" ، **ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر**، كلية الاعلام، القاهرة، يوليو 2009.

14. أسماء حسين حافظ، "القائم بالاتصال في الصحافة الإقليمية "، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد العاشر، كلية الإعلام، القاهرة، يناير 2001

15. جابر عبد الموجود، "القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية: دراسة ميدانية" **ضمن أعمال المؤتمر السنوي الاول**، القاهرة: أكاديمية أخبار اليوم، 2002م.

16. جواد الدلو، حرية الصحافة في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني 1995، **مجلة الجامعة الإسلامية**، العدد الأول، المجلد الثاني، غزة :الجامعة الإسلامية: يناير، 1997م.

17. جواد الدلو، "انتهاكات حرية الصحافة في السلطة الوطنية الفلسطينية2006-2010: دراسة وصفية"، **مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث الانسانية**، العدد الثاني، غزة: الجامعة الاسلامية، يونيو 2012.

18. حسن الزويني، "أولويات التحكم القيمي لأداء القائم بالاتصال في معالجة موضوعات العنف: دراسة ميدانية للعاملين في قناتي بلادي والحرية"،**مجلة الاستاذ**، العدد 200،بغداد: جامعة بغداد كلية الاعلام،2012.

19. حسين الزويني، حرية الاعلام بين المرغوبية الاجتماعية وتحديد خيارات القائم بالاتصال، دراسة ميدانية للعاملين في قناتي "المسار" "الرشيد" ، **مجلة كلية الآداب**، العدد99، بغداد: كلية الاعلام، جامعة بغداد، بدون سنة.

20. حنفي حيدر أمين، "التعرض للحياة الخاصة للشخصيات العامة في حدود المسئوليات القانونية والأخلاقية: دراسة تطبيقيه لعينة من الصحفيين والنخب من الشخصيات العامة"،

منشور ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر بين الحرية والمسئولية الاجتماعية، القاهرة: جامعة القاهرة، يوليو 2008م.

21. دينا يحيى، "العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي للقائم بالاتصال في قنوات التليفزيون المحلية"، **مجلة البحوث الاعلامية**، العدد العشرون، كلية الاعلام، القاهرة، أكتوبر ،2003.
22. شيم قطب، "رؤية القائم بالاتصال في الصحافة المصرية لمواقع التدوين في إطار التكامل بين الوسائل التقليدية والجديدة"، **ضمن أبحاث المؤتمر العملي الدولي الخامس عشر الاعلام والاصلاح: الواقع والتحديات**، القاهرة: جامعة القاهرة، يوليو 2009.
23. عبد الجواد سعيد محمد ربيع، "العلاقة بين نمط ملكية الصحف المصرية وحرية التعبير عن الرأي: دراسة مقارنة بين الصحف القومية والخاصة"، **منشور ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر**، الاعلام بين الحرية والمسئولية، القاهرة: جامعة القاهرة، يوليو 2008.
24. عبد المنعم كاظم،"حقوق وضمانات القائم بالاتصال في الصحافة العراقية بعد التغيير 9/4/ 2003"،**مجلة كلية التربية الاساسية**، العدد الحادي والسبعون، كلية الاعلام، بغداد ،2011.
25. عزة عبد اللاه، "المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية دراسة تحليلية لوظائف الصحافة على صحيفتي الاهرام والاهالي خلال الفترة 1978، 1987م"، **رسالة ماجستير**، كتاب بحوث جامعية في الاعلام، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1996م.
26. نرمين زكريا خضر،"اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية في الألفية الثالثة"، **ضمن أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر**، الاعلام بين الحرية والمسئولية ،القاهرة: جامعة القاهرة، يوليو،2008م.
27. نوال الصفتي،"إعداد القائم بالاتصال في الصحف المصرية في ظل تكنولوجيا الاتصال الحديثة : دراسة تقويمية نقدية"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد الثاني، كلية الإعلام، القاهرة، يوليو –سبتمبر 2001.
28. مرعي مدكور،" الرضا المهني للقائم بالاتصال في الصحافة المصرية: دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد الثامن، كلية الإعلام، القاهرة ، يناير – مارس 2003م.
29. ماجدة مراد، العوامل المؤثرة على بناء القائم بالاتصال لأجندة الأخبار في الاذاعة المصرية، **المجلة المصرية لبحوث الاعلام**، العدد الثامن والعشرون، كلية الاعلام، القاهرة، بجامعة القاهرة، أكتوبر –ديسيمر ،2007.

30. محمد سعد إبراهيم، "المسؤوليات الأخلاقية والقانونية للصحفيين وعلاقتها بالسمات الشخصية"، **منشور ضمن أبحاث المؤتمر العلمي السنوي التاسع عن أخلاقيات الاعلام بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: جامعة القاهرة، مايو 2003.
31. نجوى الفوال، قراءة في دراسات القائم بالاتصال،" **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الثالث، كلية الاعلام، القاهرة، سبتمبر ،1995.
32. يسري خالد، سوسيولوجيا القائم بالاتصال في الاعلام الاسلامي ، **دراسة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الثالث للإعلام الاسلامي**، كلية الاعلام، العراق، بجامعة العراق، 2011.

جـ. الكتب:

33. ابراهيم المسلمي، **ادارة المؤسسات الصحفية**، ط بدون، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، السنة بدون.
34. أحمد أمين ، **الأخلاق**، بدون طبعة، القاهرة: النهضة العربية،1965.
35. أحمد عودة، **القياس والتقويم في العملية التدريسية**، ط2،عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،1988.
36. أحمد موسى، **المدخل إلى الاتصال الجماهيري**، بدون طبعة ، بدون مدينة مكتبة زهراء الشرق، بدون سنة.
37. أشرف خوخة، **الرقابة في المؤسسات الصحفية**، بدون طبعة، الاسكندرية: دار المعارف الجامعية، 2004.
38. أشرف رمضان عبد الحميد، **حرية الصحافة دراسة تحليلية في التشريع المصري والقانون المقارن**، ط1، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2004.
39. آمال المتولي، **مدخل إلى الصحافة**، ط1، جامعة المنصورة: دار مكتبة الاسراء، 2003.
40. انظر الوقائع الفلسطينية، العدد 34، أيلول 2000.
41. بسام المشاقبة، **نظريات الاعلام**، ط ا، الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2011.
42. جواد الدلو، **دراسات في الصحافة الفلسطينية**، ط بدون،غزة: مكتبة الأمل للطباعة والنشر،2000.
43. جيهان رشتي، **الأسس العملية لنظريات الاعلام**، ط3، القاهرة: دار النهضة العربية، 1993.
44. حسن مكاوي ، **أخلاقيات العمل الاعلامي دراسة مقارنة** ، ط1، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية،1994 .

45. حسن مكاوي، عاطف العبد، **نظريات الإعلام**، بدون طبعة ،القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2007.
46. حسن مكاوي، ليلي السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة** ، ط1 ،القاهرة: الدار المصرية اللبنانية ،1998.
47. حسن مكاوي، ليلي السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،1998.
48. راغب الحلو، **حرية الاعلام والقانون**، ط بدون، الاسكندرية: منشأة المعارف، 2006.
49. سبع أبو لبدة، **مبادئ القياس النفسي والتقويم التربوي**، ط3، عمان: الجامعة الأردنية،1982.
50. سليمان صالح ،**أخلاقيات الاعلام** ، ط1، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2002.
51. سليمان عبيدات، **القياس والتقويم التنربوي**، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1988م.
52. سمير حسين، **دراسات في مناهج البحث الإعلامي: بحوث الإعلام**، ط2، القاهرة: مكتبة عالم الكتب، 2006.
53. سيد أحمد عثمان، **التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية**، ط بدون، القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية،1986.
54. عاطف العبد عبيد، **نظريات الاعلام والراي العام**، الأسس العملية والتطبيقات العربية، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2002.
55. عبد الرزاق الدليمي، **المدخل إلى وسائل الاعلام والاتصال**، ط1، الأردن: دار الثقافة،2011.
56. عبد الله محمد زلطة، **مدخل الى الصحافة**، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2002.
57. عبد المجيد شكري ، **الاتصال الإعلامي آفاق المستقبل**، وتحديات قرن، ط 1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1995.
58. علي القرني، **الإعلاميون السعوديون: دراسة مسحية على استخدامات الوسائل**، بدون طبعة، الرياض: كلية الآداب بجامعة الملك سعود، بدون سنة.
59. فؤاد أبو حطب، آمال صادق، **علم النفس التربوي**، ط2، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1980.
60. كامل مراد، **الاتصال الجماهيري والإعلام " التطور، الخصائص، النظريات"**، ط1، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011.

61. ليلى عبد المجيد، محمود علم الدين، **فن الكتابة الصحفية**، بدون طبعة، القاهرة: بدون دار النشر،1991.
62. ليلي عبد المجيد ، **تشريعات الصحافة في مصر وأخلاقياتها ، رؤية تحليلية** ، ط1، القاهرة : دار العربي للنشر والتوزيع ، 1999.
63. ليلي عبد المجيد، **حرية الصحافة والتعبير في الدول العربية في ضوء التشريعات الصحفية**، عمان: مركز الرأي للدراسات والمعلومات،2002.
64. مجد الهاشمي، **تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري**، ط 1 ،عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.
65. محمد ابراهيم، **حرية الصحافة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي**، ط2، القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ،1999.
66. محمد الجوهري وآخرون،**علم الاجتماع ودراسة الإعلام والاتصال**، بدون طبعة، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1992.
67. محمد الحصيف، **تأثير وسائل الإعلام: دراسة في النظريات والاساليب**، بدون طبعة، الرياض: مكتبة العبيكان،1994.
68. محمد حجاب ، **نظريات الاتصال** ، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2010.
69. محمد حسام الدين، **المسئولية الاجتماعية للصحافة**، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.
70. محمد حسام الدين، **المسئولية الاجتماعية للصحافة**، ط1، القاهرة : منشورات الدارة المصرية اللبنانية، 2003.
71. محمد سعد ابراهيم، **حرية الصحافة دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي**، ط بدون، المنيا: جامعة المنيا، 1996.
72. محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط2، القاهرة: عالم الكتب، 2000م.
73. محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط3 ،القاهرة: عالم الكتب للطباعة، 1997.
74. محمد قيراط، **قضايا إعلامية**، ط1، الكويت، دار الفلاح،2006.
75. محمد منير حجاب ، **نظريات الاتصال**، ط1 ،القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ،2010م.
76. محمد منير حجاب،**مدخل إلى الصحافة**، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2010.
77. منال الشريف، **التحرير الصحفي**، ط بدون، الأردن : عمان مركز الافق للنشر، 1996.

78. منال المزاهرة، **نظريات الاتصال**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012.
79. نبيل حافظ، عبد الرحمن سليمان، سميرة شند ، **علم النفس الاجتماعي**، ط1، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2000.
80. نقابة الصحفيين ، **ميثاق الشرف الصحفي الفلسطيني**، القدس ، نقابة الصحفيين ، بدون سنة .
81. هاني المصري، **الاعلام الفلسطيني والانقسام** ، ط بدون ،رام الله : مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية،2011م .
82. الهيئة الوطنية المستقلة ، **وثيقة أخلاقيات الاعلام الفلسطيني**، صدرت في آب 2008، بالتعاون مع مؤسسة فريدوش ايبرت الألمانية.

د. أوراق العمل :

83. اسماعيل الثوابتة، "المسئولية الاجتماعية في الاعلام الفلسطيني"، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر الاعلام الفلسطيني وتحديات المواجهة" الذي نظمته وزارة الاعلام، غزة ، وزارة الاعلام، عام 2013م
84. جواد الدلو، "توجهات مجلس الوزراء الفلسطيني نحو مجلس أعلى للإعلام الفلسطيني مهام واختصاصات"، **ورقة عمل مقدمة ضمن ورشة عمل نظمتها وزارة الاعلام** ،غزة: الجامعة الاسلامية، 2003.
85. جواد الدلو، "وقفة مع قانون المطبوعات والنشر 1995 "، **ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر الإعلامي الأول الذي تنظمه كتلة الصحفي الفلسطيني**، بعنوان "الاعلام الفلسطيني واقع وتطلعات"، 2007.
86. جواد الدلو،"لغة الخطاب الاعلامي في فلسطين، ماذا نريد، وكيف نحقق ما نريد "، **ورقة عمل مقدمة ضمن ورشة عمل عقدها منتدى الاعلاميين الصحفيين** بعنوان " الخطاب الاعلامي الفلسطيني.. كيفيه إصلاحه"، غزة ، منتدى الاعلاميين، 2008 .
87. حسن أبو حشيش ، " معوقات العمل الصحفي، ورقة عمل بعنوان نشرت على صفحته الشخصية بالجامعة الاسلامية.
88. عبد الناصر سرور، "مواجهة العنف وحماية السلم الأهلي إشكالية الواقع السياسي الفلسطيني"، **ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر السلم الأهلي ونبذ العنف: أبعاد وتحديات**، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، غزة، فبراير، عام 2006.

89. عصام موسى، "الضوابط المهنية والاخلاقية الإعلامية لمعالجة الجريمة والانحراف في المجتمع العربي"، **ورقة مقدمة ضمن ندوة الاعلام والأمن**، الخرطوم، 2005.
90. عماد الافرنجي، نقابة الصحفيين إلى أين، **ورقة عمل مقدمة إلى كتلة الصحفي الفلسطيني المؤتمر الاعلامي الأول بعنوان" الاعلام الفلسطيني واقع وتطلعات، نوفمبر**،2007 .
91. فريد أبو ضهير، "واقع الاعلام الفلسطيني"، **ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر الاعلامي الاول كتلة الصحفي الفلسطيني**، بعنوان "الاعلام الفلسطيني واقع وتطلعات"، نوفمبر،2007.
92. ماجد تربان، "الصحافة بين الحرية والمسئولية الاجتماعية مقدمة لندوة الحريات الإعلامية في الأراضي الفلسطينية"، **ورقة عمل مقدمة ضمن ورشة عمل بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة**، كلية الاعلام، غزة، جامعة الأقصى، 2009.
93. محسن الافرنجي: "الإدارة الإعلامية للأزمة السياسية الفلسطينية الحزبية تقهر المهنية"، ورقة عمل منشورة على صفحته الشخصية عبر موقع للجامعة الاسلامية.
94. موفق مطر،" دور نقابة الصحفيين في حماية الاعلاميات" **ورقة عمل مقدمة ضمن ورشة عمل بعنوان" التحديات التي تواجه الاعلاميات الفلسطينيات**، نظمها المنتدي الاعلامي لنصرة قضايا المرأة في قطاع غزة بالتعاون مع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بالضفة الغربية .

د. التقارير والدراسات البحثية:

95. أحمد الغول، **حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية**، سلسلة تقارير العدد "65"، غزة: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، 2006.
96. أحمد عبد الحميد، "**أخلاقيات المهنة الصحفية في العراق بعد نيسان 2003**"، دراسة بحثية، جريدة الزمان طبعة بغداد نموذجاً.
97. بلال البرغوثي، أحمد حماد، "**الحق في الحصول على المعلومات وواقعه في فلسطين**"، غزة: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية "مدى"، 2010 .
98. حسين بوشيخ،"**بيئة العمل الصحفي وأثرها على ممارسة أخلاقيات المهنة**"، دراسة بحثية حول جريدة الرشوق الجزائرية نموذجاً، ابريل، 2011م.
99. رشاد توام، "**التنظيم القانوني لحرية الاعلام في فلسطين**"، رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية،"مدى"، 2011.

100. رندة سنيورة، وآخرون: **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية**" التقرير السنوي الثالث عشر، رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2007.
101. عبد القادر شعباني وآخرون، **المعالجة الخبرية التليفزيونية العربية بين المتطلبات المهنية والتوجهات السياسية** "، سلسلة بحوث اذاعية 58، تونس: اتحاد الإذاعات العربية ، 2006.
102. عزمي الشعيبي، "**العلاقة بين القانون الأساسي وقانون المطبوعات والنشر في قانون النشر والمطبوعات**"، دراسات وملاحظات نقدية، رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، 1999.
103. علي القرني، **الاعلاميون السعوديون: دراسة مسحية على استخدامات الوسائل**، بدون طبعة، الرياض: كلية الآداب بجامعة الملك سعود، بدون سنة.
104. غازي بني عودة ، **نقابة الصحفيين في الميزان**، مجلة تصدر عن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية "مدى" ، العدد الاول، حزيران، 2011.
105. غازي بني عودة، **الاعلام الفلسطيني الرسمي وحرية التعبير**، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، رام الله، أيلول، 2014.
106. فريد ضهير،"**الاداء الاعلامي لحركة حماس** "، مركز الزيتونية للدراسات والاستشارات، بيروت: مركز الزتونية، بدون عام .
107. ماهر العلمي، **قانون المطبوعات والنشر بين النظرية والواقع**، رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حزيران1999.
108. ماهر العملي، **قانون النشر والمطبوعات بين النظرية والواقع**، رام الله، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، حزيران 1999.
109. محمد المدهون، **الإعلام الفلسطيني وآفاق المصالحة الوطنية**، تقرير إخباري منشور، مجلة البيادر السياسي، العدد 959، 2008م.
110. محمود الفطافطة، **السياسة التحريرية في الصحف الفلسطينية وتأثيرها على حرية التعبير**، رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، 2003م
111. المركز الفلسطيني لحرية الانسان، **الحق في حرية الرأي والتعبير والحـق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية الضفة الغربية 1مايو 2000، 31مايو 2003** ، سلسلة الدراسات العدد (31)، 2003.
112. المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، **الحق في حرية الرأي والتعبير في السلطة الفلسطينية، 1سبتمبر 2013-30 سبتمبر** 2013، غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2013

113. المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، **الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في السلطة الفلسطينية**، سلسلة الدراسات "33"، 2003.
114. المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، **ضد الصمت، انتهاكات حرية التعبير عن الرأي والعمل الصحفي في قطاع غزة في الفترة 1 يناير 2008لـ 31 ديسمبر 2008**، 2008م، تقرير توثيقي، غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الانسان.
115. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، **انتهاكات الحريات الاعلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، التقرير السنوي،"مدى"، غزة: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات، عام 2010.
116. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، **انتهاكات الحريات الاعلامية في الأرض الفلسطينية المحتلة**، التقرير السنوي، "مدى" ، غزة : المركز الفلسطيني للتنمية والحريات، عام 2011.
117. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية، **انتهاكات الحريات الإعلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، التقرير السنوي "مدى"،غزة: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الانسان، عام 2008 م.
118. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات، **انتهاك الحريات الاعلامية في الأرض الفلسطينية المحتلة**، ، تقرير سنوي" مدى"، غزة: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات، عام 2011.
119. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات، **انتهاكات الحريات الاعلامية في الارض الفلسطينية المحتلة، التقرير السنوي، "مدى"**، غزة : المركز الفلسطيني للتنمية والحريات، عام 2013.
120. المركز الفلسطيني للتنمية والحريات، **انتهاكات الحريات الإعلامية في الأرض الفلسطينية المحتلة، التقرير السنوي،"مدى"**، غزة: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات، 2012، عام.
121. مركز الميزان لحقوق الانسان، **انتهاكات حرية التعبير عن الرأي والعمل الصحفي في قطاع غزة**، تقرير توثيقي، غزة: مركز الميزان للتنمية والحريات، لعام 2009.
122. مركز تطوير الاعلام في بيرزيت، **دراسة تقييم تطور الاعلام الفلسطيني**، منظمة اليونسكو، 2014.
123. منتصر حمدان ، "**دور الاعلام الفلسطيني في تعزيز الانقسام**"، دراسة بحثية، فضائيتا الأقصى وفلسطين "نموذجاً"، رام الله ، 2012م.
124. ميرفت جابر ونهى دياب: "الرقيب"–صادر عن الموسوعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الانسان، تقرير سنوي للعام 1999 ، العدد 15 ، 2000

125. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الانسان، **الحريات الاعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 6/15-2007/11/30**، سلسلة تقارير خاصة العدد (59)، غزة، 2007.

126. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ،**وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية 1كانون ثاني ، 2007، 31، كانون الثاني**، التقرير السنوي للعام2007م.

127. الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، **قطاع غزة بعد الاقتتال " الحريات والحقوق في غياب سلطة القانون**"، سلسلة التقارير الخاصة "53".

128. وليد العمري، **الصحافة الفلسطينية: ثلاث مطارق وسندان**، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، 2010.

هـ . المقابلات:

129. إيهاب الغصين، رئيس المكتب الاعلامي الحكومي، مقابلة صحفية في مكتبه، اليوم الاثنين 2013/9/29، الساعة 10:00 صباحاً.

130. بشار ريماوي، مدير تحرير صحيفة الحياة، مقابلة صحفية عبر الهاتف، اليوم الخميس2013/9/4، الساعة 6:00 مساء

131. خالد عمار، صحفي من صحيفة القدس في الضفة الغربية، مقابلة صحفية عبر الهاتف اليوم الثلاثاء، 2014/9/16، الساعة 9:00 صباحاً.

132. عبد الناصر النجار، مدير تحرير صحيفة الأيام، مقابلة هاتفية: بتاريخ 2014/4/15

133. نبال ثوابتة، مدير مركز تطوير الاعلام، رام الله، مقابلة صحفية عبر الهاتف اليوم الخميس 2014/10/17م

134. فريد ضهير، أستاذ الصحافة والاعلام في جامعة النجاح، مقابلة عبر الهاتف، يوم الاربعاء 2014/10/8، الساعة 4:00 عصراً.

135. هاني المصري، مدير عام النشر والمطبوعات في وزارة الاعلام سابقاً، مقابلة صحفية عبر الهاتف، اليوم الاثنين، 2014/11/10، الساعة 6:00 مساءً.

136. محمد أبو لبده، نائب مدير التحرير في صحيفة القدس، مقابلة هاتفية بتاريخ 2014/4/11:.

137. منتصر حمدان، محرر صحفي في صحيفة الحياة، مقابلة صحفية عبر الهاتف، اليوم الجمعة 2014/9/6 ، الساعة 6:00 مساءً.

138. وليد الشرفا، أستاذ بجامعة بيرزيت، مقابلة صحفية عبر الهاتف، اليوم السبت، التاريخ 2014/9/13.

139. إياد القرا ، مدير عام صحيفة فلسطين، مقابلة هاتفية، بتاريخ :2014/4/15
140. جواد الدلو، مقابلة صحفية في مكتبه، يوم الاربعاء 2014/10/1، الساعة 10:00 صباحاً.
141. جواد الدلو، مقابلة صحفية في مكتبه، يوم السبت 2014/10/18، الساعة 10:00 صباحاً.

و. المحاضرات والمقالات والمواقع الالكترونية:

142. جواد الدلو، ندوة إعلامية بعنوان "الحريات الصحفية في العالم بين الاحترام والانتهاك" نظمتها الجامعة الاسلامية قسم الصحافة والاعلام.
143. خالد الحربي، القائم بالاتصال "المرسل" "الرسالة "، **المدونة الإلكترونية**، نشرت يوم الثلاثاء ،4/فبراير/2014، الساعة:7:00 مساء،
http://khaled5059.blogspot.com/2013/05/blog-post_1148.html
144. عيسى سوادي، غياب الحماية يعرقل رسالة الاعلاميين، **مقال نشر في الوطن اون لاين** ،2013/9/25، الساعة، 12:58، الرابط.
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=161403&CategoryID=5
145. محمد الموسوي، نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري، **محاضرات لطلبة الماجستير**، قسم الاعلام والاتصال، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كلية الآداب والتربية.
146. محمد بسيوني، أساليب التنظيم الذاتي للإعلاميين وتأثيره على أخلاقيات الإعلام، **مقال نشر في صحيفة الأهرام المصرية**،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1390359&eid=16847
147. نقابة الصحفيين، الموقع الالكتروني لنقابة الصحفيين ،اليوم الجمعة 2014/10/17، الساعة 3:00 صباحاً
http://www.pjs.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=48&Itemid=28&lang=ar

ثالثا: المراجع الأجنبية:

148. Amani Channel ،**"Gatekeeping and citizen journalism": A qualitative examination of participatory newsgathering**" ،University of South Florida ،College of Arts and Sciences ،2010

149. Meredith Ann Corti ،" **The effects of individual and routine forces in gatekeeping on Student journalists and editors of university Newspaper publications**" ، Study Master A & M University in Texas in 2009

150. *The Moral Management of Organizational Carroll Archie B The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward*

الملاحق

تتضمن الملاحق استمارة الاستقصاء بعنوان "اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية خلال الفترة "2006-2013"

الجامعة الاسلامية –غزة

عمادة الدراسات العليا

قسم الصحافة

استبيان لدراسة

اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية خلال الفترة "2006 –2013" م: دراسة ميدانية

أخي الصحفي /الكريم

أختي الصحفية /الكريمة

بعد التحية،،،

نضع بين يديك استبيان، حول اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية اليومية، بهدف الكشف عن تصوراته عنهما، وتقييمه لهما، والوقوف على مدى معرفته بقانون المطبوعات الفلسطيني، ومواثيق الشرف الصحفي وغيرها.

لذا يرجى منك التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة، واختيار الاجابات المناسبة من وجهة نظركم بأمانة وموضوعية، الأمر الذي سيسهم في الوصول الى نتائج دقيقة وصحيحة، تفيد المعنيين في التعرف على واقع العمل الصحفي ، وطبيعة الممارسة المهنية للقائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية اليومية.

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الباحثة / نداء طه الدريملي

جوال/0599496952

إشراف/ أ.د جواد راغب الدلو

أستاذ الإعلام في الجامعة الاسلامية –غزة

2013م–2014م

أولاً : مفهوم حرية الصحافة :

هي إحدى صور حرية التعبير عن الرأي، وتقتضي أن تكون حرة في استقاء الأخبار ونشرها، وعدم خضوعها للرقابة حتى في الظروف الاستثنائية، وتحديد المجال الذي يجوز للمشرع أن يتدخل فيه – قدر الإمكان –للحد من حرية الصحافة، ومنح الأفراد والجماعات حق إصدار الصحف دون اعتراض السلطة.[1]

ثانياً: مفهوم المسئولية الاجتماعية للصحافة :[2]

هي الاهتمام بالصالح العام، ويحددها أخرون بأنها الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته، بمعنى أن تتصف الصحافة بسداد الرأي والدقة والعدل ومراعاة الجوانب الاخلاقية مع التشويق والحصول على الفائدة، والمحافظة على المجتمع .

ثالثا: مواثيق الشرف الصحفي:[3]

هي عبارة عن مجموعة من القواعد الأخلاقية التي تعمل على ارشاد الصحفيين في تحقيق المسئولية الاجتماعية أثناء ممارسة المهنة الصحفية، والعمل على توخي الحذر في نشر المعلومات، عدا عن التمتع بالأمانة والنزاهة والمصداقية.

رابعاً: قانون المطبوعات والنشر الصادر عام 1995:[4]

هو القانون الذي أصدره الرئيس الراحل ياسر عرفات وتم نشره في جريدة الوقائع الفلسطينية ويحتوي على (51) مادة، وبموجبه فإن حرية الرأي والتعبير مكفولة بنص المادة الثانية، وحرية الصحافة هي إحدى صور حرية الرأي والتعبير مكفولة أيضاً بنص المادة الثالثة.

---

[1] د. جواد الدلو ، حرية الصحافة في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني 1995، **مجلة الجامعة الاسلامية** ، **المجلد الخامس** ، العدد الأول ، (غزة: الجامعة الاسلامية، غزة، 2007) ص9

[2] محمد منير حجاب ، **مدخل الى الصحافة** ، ط1(القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2010) ص 46

[3] محمد أبو عرقوب ، **اتجاهات الصحفيين ازاء ميثاق الشرف الصحفي** ، **رسالة ماجستير** (الأردن : جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، 2010م)ص8.

[4] ليلى عبد المجيد ، **حرية الصحافة والتعبير في الدول العربية في ضوء التشريعات الصحفية**(عمان :مركز الرأي للدراسات والمعلومات، ٢٠٠٢.) ص16

الوحدة الأولى: السمات العامة للقائم بالاتصال:

ضع اشارة (x) أمام الاجابة الصحيحة :

1. النوع

( ) ذكر ( ) أنثى.

2. العمر

( ) من 20سنة إلى أقل من 30 ( ) من 30 سنة إلى أقل من40 سنة

( ) من 40 إلى أقل من 50 ( ) من 50 سنة فأكثر.

3. مكان السكن:

( ) قطاع غزة ( ) الضفة الغربية

4. الحالة الاجتماعية:

( ) أعزب ( ) متزوج

( ) مطلق ( ) أرمل

5. التخصص

( ) إعلام ( ) لغة عربية

( ) لغة انجليزية ( ) اجتماعيات

( ) أخرى حدد..... ( ) علوم طبيعية

6. المؤهل العلمي:

( ) ثانوية عامة ( ) دبلوم متوسط ( ) بكالوريس

( ) دراسات عليا

7. الصحيفة:

( ) صحيفة القدس ( ) صحيفة الحياة الجديدة ( ) صحيفة فلسطين

8. الانتماء السياسي:

( ) فتح ( ) حماس ( ) جهاد إسلامي

( ) جبهة شعبية ( ) جبهة ديمقراطية ( ) محايد

( ) أخرى حدد .....

9. مجال العمل الصحفي:

( ) مراسل صحفي ( ) محرر صحفي

( ) مدير التحرير ( ) رئيس التحرير

( ) أخرى حدد.....

الوحدة الثانية : اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم الحرية في الصحافة الفلسطينية خلال الفترة 2006-2013م

ضع اشارة (×) أمام درجة الموافقة التي تناسبك :

الرقم	العبارة	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة
.1	أعتقد مفهوم الحرية يعني التعبير عن مختلف التيارات الفكرية والسياسية فضلاً عن تعزيز قيم الانتماء السياسي.					
.2	أرى أن مفهوم الحرية يرتبط بشجاعة الصحفي ووعيه بقضايا مجتمعه.					
.3	باعتقادي أن مفهوم الحرية يتطلب تقديم الأخبار والموضوعات الغريبة والشاذة.					
.4	أرغب بأن تكون الحرية الحصول على المعلومات بسهولة والعمل على نشرها.					
.5	أرى ان الحرية تسمح بنقد الحكام والعمل على كشف الحقيقة.					
.6	أعتقد أن الحرية تعني الديمقراطية وحرية التعبير دون قيود.					
.7	أشعر بالرضا ازاء مفهوم حرية الصحافة وتطبيقاتها في العمل الصحفي.					
.8	أشعر بأن الحريات الصحفية في قطاع غزة شهدت تقدماً واضحاً خلال الآونة الأخيرة .					
.9	أشعر بأن الحريات الصحفية في الضفة الغربية شهدت تقدماً واضحاً خلال الآونة الأخيرة.					
.10	أرى أن نقابة الصحفيين تمارس دورها الفاعل في توفير الحرية الصحفية للقائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية.					
.11	أعتقد أن حرية الصحافة مقيدة بالتشريعات والقوانين التي تجيز حبس الصحفيين.					
.12	أشعر بأنه لا توجد حرية صحيفة لأنها تتقيد بنمط ملكية الصحيفة وسياستها التحريرية.					
.13	أتوقع بأنه لا يوجد تعارض بين مفهوم الحرية والالتزام بالسياسة التحريرية .					
.14	أشعر بأن تدخل السلطة والأجهزة الأمنية في العمل الصحفي لا يؤثر على حرية الصحافة.					
.15	أعتقد أن الانتماء التنظيمي يعد سبباً رئيسياً بانتهاك بعض الحريات الصحفية.					
.16	أرى أن مساحة الحرية متاحة في صحف قطاع غزة أكثر من صحف الضفة الغربية.					

الوحدة الثالثة: اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهوم المسئولية الاجتماعية في الصحافة الفلسطينية خلال الفترة 2006-2013م.

ضع اشارة (×)أمام درجة الموافقة التي تناسبك :

الرقم	العبارة	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة
.17	أعتقد أن المسئولية الاجتماعية تعني التزام الصحفي بأخلاقيات المهنة الصحفية.					
.18	أرى أن المسئولية الاجتماعية تتطلب من الصحفي تحري الصدق والامانة والدقة والموضوعية فيما ينشره .					
.19	أشعر بأنه لا يوجد تعارض بين المسئولية الاجتماعية والتعرض للشخصيات العامة.					
.20	باعتقادي لا توجد علاقة بين المسئولية الاجتماعية والاهتمام بحق الرد والتصحيح.					
.21	أعتقد ان المسئولية الاجتماعية تعني احترام مواثيق الشرف الصحفية .					
.22	أفضل أن تهتم المسئولية الاجتماعية بالكشف عن الأخطاء ونشر الأخبار السلبية الخاصة بالشخصيات العامة والمؤسسات الحكومية .					

.23	أرى أن المسئولية الاجتماعية هي مراعاة التوازن بين صالح الفرد والصحيفة والمجتمع .					
.24	أعتقد أن المسئولية الاجتماعية هي إحدى وسائل النظام لتقييد حرية الصحافة.					
.25	أرى أن المسئولية الاجتماعية مرتبطة بالحرية وكلتاهما مقيدتين عند القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي.					
.26	أعتقد بأن مفهوم المسئولية الاجتماعية يعني إعلام الناس بالأخبار والمحافظة على خصوصيتهم					

الوحـدة الرابعـة : اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية في قانون المطبوعات والنشر ومواثيق الشرف الصحفي خلال الفترة 2006-2013م

ضع اشارة (×)أمام درجة الموافقة التي تناسبك :

الرقم	العبارة	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة
.27	أشعر بأن القوانين والتشريعات الصحفية تعالج حرية الحصول على المعلومات بشكل صحيح.					
.28	أرى أن حرية الصحافة غير مقيدة في ظل القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.					
.29	أعتقد أن قانون المطبوعات والنشر يقدم ضمانات كافية لحرية القائم بالاتصال أثناء ممارسة العمل الصحفي.					
.30	باعتقادي أن قانون المطبوعات والنشر لا يتضمن اجراءات لضبط الصحيفة ومصادرتها.					
.31	أرى أن الصحفي الفلسطيني يلتزم باللوائح والإطار القانوني المنظم لحرية الصحافة.					
.32	باعتقادي أن قانون المطبوعات والنشر يتضمن تشريعات لتنظيم النشاط الصحفي.					
.33	أعتقد بأن الصحفيون لا يعرفون حجم الحرية التي يتيحها لهم قانون المطبوعات والنشر.					
.34	أشعر بأن فئة قليلة من الصحفيين لديهم الاطلاع على نصوص ميثاق الشرف الصحفي .					
.35	أرى أن ميثاق الشرف الصحفي ساهم بشكل جيد في ضبط قواعد وأخلاقيات الممارسة المهنية الصحفية .					
.36	أشعر بأن الصحفيين لا يعرفون المواد القانونية التي تقيد نشر بعض الموضوعات.					
.37	أرى أن نقابة الصحفيين تحاسب أعضاءها الذين لا يلتزمون بمواثيق الشرف الصحفي.					

الوحدة الخامسة : العلاقة بين ملكية الصحيفة واتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسئولية الاجتماعية خلال الفترة 2006-2013م.

ضع اشارة (×) التي تعتقد أنها الأنسب في العمود المقابل لها :

الرقم	العبارة	أعارض بشدة	أعارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة
.38	أفضل بأن يحترم القائم بالاتصال السياسة التحريرية عند نشر المادة الصحفية.					
.39	أرى أن ملكية الصحيفة تؤثر على المصداقية والموضوعية في ايصال الرسالة الإعلامية الى الجماهير المستهدفة.					

.40	أعتقد بأن السياسة التحريرية تفرض ضغوطاً على القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي.					
.41	أرى بأن التوجه الايدلوجي يفرض ضغوطاً على القائم بالاتصال أثناء العمل الصحفي					
.42	السياسية التحريرية للمؤسسة الصحفية تمنع القائم بالاتصال الكتابة والخوض في بعض القضايا المختلفة .					
.43	أعتقد أن عمل الصحفي داخل المؤسسة الصحفية الحزبية مناط باتجاهاته الفكرية والتنظيمية.					
.44	أرى أن الصحف الحزبية تؤثر على طبيعة العمل في المؤسسة الصحفية.					
.45	أرغب بأن تتمتع بعض الصحف الحزبية بالحرية في نشر المعلومات ولا تعرضها للحذف أو المنع .					

46. حدد أنواع الضغوط التي واجهتك أثناء العمل الصحفي في الصحيفة خلال الفترة 2006-2013م؟

ملاحظة : يمكن اختيار أكثر من اجابة بوضع علامة (X) أمام الاجابة التي تجدها مناسبة

الرقم	العبارة	الاجابة
1/46	ضغوط سياسية وحزبية	
2/46	ضغوط قانونية	
3/46	ضغوط خارجية	
4/46	ضغوط مهنية	
5/46	ضغوط أمنية	
6/46	ضغوط أيديولوجية	
7/46	ضغوط مالية "أجور ورواتب"	
8/46	ضغوط تفرضها نقابة الصحفيين	

47. **الوحدة السادسة : حدد أبرز المظاهر السلبية التي تعرضت لها الحريات الصحفية في الوسائل الاعلامية في الفترة 2006- 2013 م؟**

ملاحظة : يمكن اختيار أكثر من اجابة بوضع علامة (X) أمام الاجابة التي تراها مناسبة

الرقم	العبارة	الاجابة
1/47	الإغلاق التام للصحف	
2/47	الرقابة على الصحيفة	
3/47	تدخل الاحزاب والفصائل	
4/47	منع توزيع بعض الصحف	
5/47	مصادرة بعض الصحف	
6/47	إغلاق بعض وسائل الاعلام	
7/47	مصادرة التجهيزات	
8/47	اعتقال واستدعاء صحفيين من الأجهزة الأمنية	
9/47	تهديد وضرب	
10/47	الفصل من العمل	
11/47	إطلاق النار .	
12/47	أخرى حدد.....	

48. الوحدة السابعة : رتب معيقات حرية ممارسة العمل الصحفي في السلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظرك خلال الفترة 2006-2013م

ملاحظة: يرجى الترتيب من (1-13) مع اعطاء الرقم (1) الأكثر أهمية و (2) الأقل أهمية و(3) الأقل أهمية و(4) الأقل أهمية و(5) الأقل أهمية ،(6) الأقل أهمية ,و (7) الأقل أهمية , و(8) الأقل أهمية، و(9)الأقل أهمية وهكذا حتى نصل للرقم 13

ضع اشارة (×) أما الاجابة التي تعتقد أنها الأنسب في العمود المقابل لها:

الرقم	العبارة	الترتيب
1/48	تدخل القائمين ورؤساء التحرير في تغطية ومعالجة الموضوعات الصحفية.	
2/48	صعوبة الحصول على المعلومة حول أخر المستجدات الصحفية .	
3/48	الديكتاتورية والتسلط من قبل الادارة العليا في المؤسسة الصحفية	
4/48	الافتقار إلى المهنية والاحتراف وعدم تعاون المسئولين.	
5/48	نمط الملكية والسياسة التحريرية.	
6/48	التهديد أو اعتقال الصحفيين ومصادرة أدواتهم ومنعهم من ممارسة العمل الصحفي .	
7/48	البيئة القانونية المنظمة للعمل الصحفي.	
8/48	الضغوط التي يمارسها المعلنون.	
9/48	الموروث الاجتماعي (عادات وتقاليد)	
10/48	الضغوط التي تمارس من مصادر الاخبار.	
11/48	إغلاق الصحف بحجة أنها تنشر معلومات غير دقيقة تثير الجدل بين المواطنين	
12/48	عدم وجود نقابة فاعلة	
13/48	الرقابة المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الصحف	
14/48	أخرى ، حدد	

49. الوحدة الثامنة: رتب المقترحات التي يمكن أن تساهم في الحفاظ على حرية الصحافة ومسؤوليتها الاجتماعية وتحسين ظروفها

ملاحظة: يرجى الترتيب من (1-18) حسب الأهمية مع اعطاء الرقم (1) الأكثر أهمية، والرقم (2) الأقل أهمية والرقم (3) الأقل أهمية ، و(4) الأقل أهمية، (5) الأقل أهمية،(6) الأقل أهمية .... وهكذا حتى نصل للرقم 18

الرقم	العبارة	الترتيب
1/49	توفير الحرية والحماية الفعلية للصحفي أثناء عمله الصحفي.	
2/49	ضرورة أن تمارس نقابة الصحفيين عملها في تقييم العمل الصحفي وتوفير الحرية للقائمين بالاتصال.	
3/49	إصدار قانون يكفل للصحفي حق الحصول على المعلومات.	
4/49	العمل على توفير حرية القائم بالاتصال للقائم لتساعده على نقد الحكومة في إطار القوانين والتشريعات المفروضة.	

5/49	تشكيل لجان تعني بالحريات الصحفية تدافع عنها.	
6/49	ضرورة تحقيق وترسيخ مبدأ الحرية والمسؤولية الاجتماعية وإقراره من الصحفيين .	
7/49	تعديل القوانين الحالية في إطار توفير بيئة أفضل لحرية الإعلام .	
8/49	استصدار قوانين تمنع اعتقال وحبس الصحفيين والعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية والوطنية.	
9/49	ضرورة أن ينأى الصحفيون والمؤسسات الإعلامية عن تداعيات الانقسام.	
10/49	العمل الجدي لتوحيد نقابة الصحفيين.	
11/49	ضرورة عمل ميثاق إعلامي فلسطيني يدعم عدالة القضية ويبقيها خارج التجريب، بحيث لا تخضع لانتماء الاعلاميين.	
12/49	العمل على تعديل البنود الخاصة بقانون المطبوعات والنشر الفلسطيني الذي يفرض قيوداً على العمل الصحفي.	
13/49	ضرورة دعم استقلالية الصحف ومساندتها لتكون رفداً حقيقياً للإعلام الفلسطيني، حتي تكون ملتزمة بالحرية المسؤولة والمهنية الرفيعة.	
14/49	ضرورة تحمل الجهات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة لمسؤولياتها في ضمان الحريات الصحفية، بإعادة فتح المكاتب الصحفية التي أغلقت مؤخراً	
15/49	تنظيم دورات تتعلق بالقوانين المنظمة لحرية الصحافة ومسئولية الصحفي نحو مجتمعة	
16/49	مراعاة آداب وأخلاق المهنة الصحفية أثناء ممارسة العمل الصحفي.	
17/49	بعض الصحف الاعلامية مسيسة وتعمل بشكل حزبي	
18/49	نشر قيم وثقافة حقوق الانسان وفق انتهاكات وجرائم الاحتلال الاسرائيلي	
19/49	أخرى حدد.....	